

کتابخانه  
مجلس شورای اسلامی  
تهران  
۱۶۹  
ص ۱

حاشیه میر فخر ر شرح هدایه  
میر سید

وهو محمد بن الحسین المدعو فخر الدین الحسینی

باحث و تعلق از مصنف حاشیه

۱۸۸۹

ت ۱۶۹

خطی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
دستا ۱۶۹

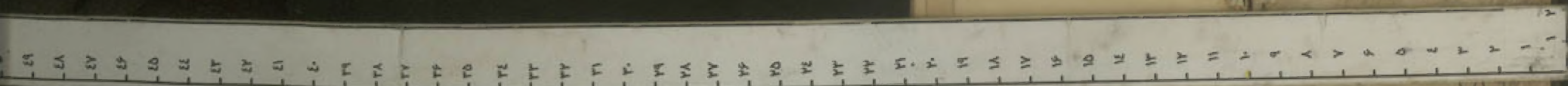


حاشیه بر فقره شرح هدایه  
 و حواله بر مکتب الهم فی الدار الشریفه  
 در شهر مشهد از مکتب مکتبه

۱۸۹

ت. ۱۶۹

خط  
 کتابخانه  
 مکتب مکتبه  
 ۱۸۹  
 صفت



حاشیه شرح الهدایه  
 متن از امیرالدین ابدی

۱۲۹۰۷



۲  
 الف-۱۲  
 ۱۹۹

خطی

سنا



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله العليم الحكيم والصلوة على محمد المنتقى  
 بالخلق العظيم المبعوث لآفة الدين التبريم  
 وآله المتخلين بالاخلاق المرضية واصحابه  
 المتخلين عن الاناس البشرية **وبعد** فتقول  
 افق خلق الله الفتي محمد بن حسين المدعى  
 بنجر الدين الحسيني ان شرح الهداية الاثرية  
 توحيد الفاضل الاوحد القاضى كال  
 الدين حسين الميسري قد بلغ في الاستبصار  
 كالشمس في نوره النهار واني كنت  
 سالفا ناظرا في ديقه وجليه منتشرا  
 عن احواله وتفصيله حتى سخر لي في ساجده  
 شيء من الرود والاحكام والنقص والابرام  
 فوسمت عليه بذكره وقدا ما ظهر  
 لاول نظري العاصم وفكري الفاخر

نام مولف

اذ النفس المحيية بالحقيقة المذكورة لا يوجد  
 بدونها ولقد تنادى في الاقاصي بها  
 فلا غبار في **العلم** باحوال الاولين  
 لما كان حاله من ان اراد هو ان العلم  
 بتلك الافعال لا من تلك الحقائق يصدق  
 عليه تعريف الحكم مع انه غير داخل في شيء من  
 الاحكام لظهور عدم دخوله في الحكمة  
 النظرية واذ اريدت الاحوال الجلية المذكورة  
 خرج عن العملية ايضا اشار الشرح في الحاشية  
 الى الجواب بقوله كما انهم يعرضون في محض  
 ان العلم بالاحوال المذكورة لا من الحقائق  
 المذكورة غير داخل في المقسم فعدم دخوله  
 في شيء من الاقسام لا يقدح فيه ان المراد من  
 المقسم هو العلم الذي يحصل للنفس بسببه كال  
 يقدر به ولا شك ان العلم بالاحوال لا من تلك  
 الحقائق مما لا يحصل به الكمال المذكور  
 كالمعلم باحوال الجنائات المنقورة من حيث

المنقورة



خصوصياتها وانما لم يعيد العلم باحوال الناس  
 بالحيثية لان كمال القوة النظرية على ما صرح  
 به معرفة احوال الاعيان على ما هي عليه في  
 الواقع بقدر الطاقة ولا وجه لاعتبار الخفاء  
 منها بخلاف العلم باحوال الاول فان كمال  
 القوة العملية بالقيام بالامور كما ينبغي فلا بد  
 من اعتبار الخفاء بقى ههنا سؤال يستشعر  
 هو انه لا يصدق التعريف على شئ من التبيين  
 لظهور ان الحكم العملية ليست علما باحوال  
 اعيان الموجودات بقدر الطاقة بل علم بعضها  
 وهذا الحال في النظرية مع ان صدق  
 التقسيم على التسم ضروري واجيب بان التقو  
 للحكمة المنقسمة الى التسمين تقسيم الكل الى  
 الاجزاء لا تقسيم الكل الى جزئية فلا مدح  
 في عدم صدق التعريف التقسيم بهذا التسم  
 على شئ من التسمين قنابل **قوله** فلا مدح  
 اما علم **ف** فيه اوله انه ما من علم

خطم

اشهر من انه لا يبحث في الحكم عن احوال الجزئي  
 في المقييد ما ذكر صحح في انه يبحث  
 الحكم العملية عن احوال الشخص بقراده  
 لا شك ان الشخص في احوال وتاثيراته  
 مخالف لما صرح به اوله بان موضوع العملية  
 الافعال والاعمال اذ الشخص ليس بالاعمال  
 والافعال كالاشخاص والجواب عن الاول  
 ان البحث عن احوال الشخص والاشخاص بالحق  
 الكل لا بالوجه الجزئي وما تقر هو انه لا  
 يبحث عن احوال الجزئي على وجه الجزئي من  
 حيث المقييد ولا منافات وعن الثاني بان  
 المراد بالافعال والاعمال الاثار كما مر  
 لا شك ان الاشخاص اثار وقوله ولا يعلم  
 الى قول العمل في الحكم العملية لكن المستند  
 من كلام الشيخ الخروج حيث قال في اول  
 منطق الشفاء الفلسفة العملية انما الغاية  
 فيها تكميل النفس لا بان يعلم فقط بل بان يعلم

صح



ما يعمل انتهى والمقرر المشهور ان غاية الشيء  
خارجة عنه ففيه انه يلزم على هذا ان يكون  
العلم ايضا خارجا لجعله غاية ولم يقل به  
احدا فالظن دخول العمل كالعلم وقول  
الشئ في التقييم يدل على ان العمل من موضوع  
الحكمة حيث قال وتلك الايمان اما الافعال  
والاعمال وما يجاب بان المراد بمصالح الشخص  
الافعال الصالحة فيما لا يجدي في دفع الضرر  
اذ الخالف بحاله الابار كان تكلف بعيد  
هو ان يقى معنى قوله اما علم بمصالح الشخص  
او اشخاص اما علم باحوال الافعال والاعمال  
الصالحة للشخص او اشخاص وانه مستبعد  
ما قيل من انه اذا كان المراد بمصالح الشخص  
الافعال الصالحة يلزم ان يكون النظر في الحكمة  
العملية مقصورا على الافعال الصالحة مع  
ان ذلك ليس كذلك وايضا يلزم ان يكون  
الغاية في الحكمة العملية التحلية بالفضائل

التي تحل في الرذائل اما يحصل من العلم  
لا فاعمال المذمومة لانه الصالحة فيمنه  
اذ يلزم القصر على الجواز ان يكون الافعال  
الصالحة بمعنى الافعال التي تصلح ويصح  
ان يكون الشخص متصفا بها لا الافعال الحسنة  
ولا شك ان الافعال الذميمة مندرجة تحتها  
فلا يلزم القصر وايضا لا يلزم ان لا يكون التحلية  
عن الرذائل غاية لها فتدبر سلمنا ان  
المراد بالافعال الصالحة الافعال الحسنة لكن  
لو ذم القصر عليها لم يلزم الجواز ان يكون  
المقصود الاصل التحلي بالافعال الحسنة  
والنظر في الافعال المذمومة لنتجتها  
ويحصل الحسنة اذا اراد بقصر النظر  
من غير تفيد المقصودية وان اريد  
قصر النظر على طريق المقصودية فقول  
ليس كذلك ثم قد بقر **قوله** يستحلي  
بالفضائل في هذا غاية الغاية على ما يستفاد

غير مسلم



من ظاهر كلام الناضل شارح حكم العين  
حيث قال فائدة الحكم الخلقية ان يعلم النضا  
يل وكيفية اقتضاها ليتزكى بها النفس  
وان يعلم الزوايل وكيفية تقويتها ليطهر  
عنها النفس وانما قلنا من ظاهر كلام  
الفاضل لا مكان جملة على ان الفائدة هي  
المجموع من العلم بالفضائل وتحلي النفس  
بها والعلم بالزوايل وتحلي النفس عنها  
وانما جعل التمثيل بالفضائل والتحلي  
عن الزوايل فائدة اشارة الى ان كون  
العلم بالفضائل فائدة امر ظاهر مكشوف  
لا حاجة الى ذكره فاللايق بالذكر التحلي  
بالفضائل مع انه يصلح ان يكون فائدة  
براسه وكون العلم بالزوايل فائدة  
لعله لا يتم الا بضم ملاحظته تحلي النفس  
عنها مع ان التحلي عنها يصلح ان يكون فائدة  
على حدة فاللايق ان يحيل الفائدة تحلي

ليتنظروا

و

النفس عنها او المجموع من العلم بالزوايل مع  
التحلي عنها ولما جعل التحلي بالفضائل  
فائدة ناسب ان يحيل التحلي عن الزوايل  
عائده ثم اقول كان المناسب ان يشير  
الى فائدة التسمين الاخيرين كما اشار الى  
فائدة التسم الاول والعذر بانه اجاله  
الى فهم المتفطن حيث يتفطن بهما لعله  
جار في الاول والمضائق شمله فائدة  
الاخيرين على ما ذكره شارح حكم العين  
اما الحكم المنطوقية فبما ندتها ان يعلم المتبادر  
التي ينبغي ان يكون بين اهل منزل واحد  
لينتظم بها المصلحة واما المذنية فهي ان  
يعلم المتبادر التي بين اشخاص الناس  
لتباعدوا في صلاح الابدان وتباعدوا  
الاسنان **قول** ويهني بهدي الاطلاق  
صرح الشيخ في اول منطوق الشفاء بان الاسم  
في هذا التسم علم الاطلاق حيث قال ويهني

النفس



علم الاخلاق وقد وقع لطلاق تهذيب  
الاخلاق على هذا التسم من العلامة السرخسي  
في شرح الاشراق حيث قال وبإزاء الطبيعة  
تهذيب الاخلاق لكن لم يظهر منه ان  
الاطلاق بطريق التسمية وهذا ما بقي مني  
ان الاسم حكم الخلقية والحكم المنزلية والحكم  
السياسية مستنداً بتصريح العلامة التتاداني  
في شرح المقاصد حيث قال ان الحكم العملية  
ان تعلقت بإزاء تنظم بها حال الشخص و  
ذكا، نفسه فالحكم الخلقية وان تعلقت  
بانتظام المشاكلة للانسانية الخاصة بالحكم  
المنزلية والعامة فالحكم السياسية فعينه  
فظهر لظهور انه لا يصح فيه بان الاسم  
الحكم الخلقية وعناية ما ظهر منه الاطلاق  
وهو غير نافع مع ان مع لن الاطلاق  
بتهذيب الاخلاق وقع من العلامة كما ذكرنا  
ثم اعلم ان الشيخ قال في التسم الثاني ويعبر

بتدبير المنزل وكلام العلامة في شرح  
الاشراق هكذا ما تعلقت بأعمالنا ان كان  
علماً بالتدبير الذي يخفى بالشخص الواحد  
فهو علم الاخلاق ولا فهو تدبير المنزل  
ان كان علماً باللائمة الابا لاجتماع المنزلي  
وعلم السياسية ان كان علماً باللائمة الآ  
بالاجتماع الملحق انتهى وقع من الشيخ في  
الشفاء اطلاق الخلقية والمنزلية والسياسة  
على اقسام العملية لكن لم يظهر الاطلاق  
بطريق التسمية والامر في كل ذلك سهل  
**قوله** اما النظرية فلا بها اما علم  
حاصل ما ذكره الشيخ في هيات الشفاء  
ايرواد على هذا التفتيم ان علم العدل معدود  
من الرياض مع انه يبحث فيه عن العدد  
المغادر وعن المادة في الخارج ايضاً يعرف  
للجودات ايضاً كالعقول والنفوس ومخصوص  
ما اجاب عنه ان موضوع علم الحساب ليس



هذه ذات العدد مطلقا حصول الفنى  
عن المجتنب عنها بما خاضا الحقن التي لم يور  
الغاية التي هي في الالهى بل موضوعه  
العدد الحاصل في المادة المحصورة بالنوع  
والحاصل ان موضوعه عدد خاص وهو  
الحاصل في المادة المحصورة ولا شك في  
احتياجه الى المادة في الوجود الخارجي  
وذا الحصول الذهني لا يمكن نقله مري  
عن المادة وكون سلة الجمع والتفريق و  
القسمه والضرب من الحساب لا يقع في  
ذلك اذ لم يقع التجزئ فيها على وجه المحو  
ايض وان امكن ذلك لعدم تغلق الفرض  
هكذا ينبغي ان يعلم هذا المقام وقد يقال  
ان موضوع الحساب العدد من حيث الاوران  
بالمادة والتجزي على خواله لا من هذه الهيئة  
لم يقع في علم الحساب لعدم تغلق الفرض به  
واورد عليه ان تقيند العدد بهذه الهيئة

انما هو في الحقيقة  
العدد الحاصل في المادة  
المحصورة بالنوع  
والحاصل ان موضوعه  
عدد خاص وهو الحاصل  
في المادة المحصورة  
ولا شك في احتياجه  
الى المادة في الوجود  
الخارجي وذا الحصول  
الذهني لا يمكن نقله  
مري عن المادة وكون  
سلة الجمع والتفريق  
والقسمه والضرب من  
الحساب لا يقع في ذلك  
اذ لم يقع التجزئ فيها  
على وجه المحو ايض  
وان امكن ذلك لعدم  
تغلق الفرض هكذا  
ينبغي ان يعلم هذا  
المقام وقد يقال ان  
موضوع الحساب العدد  
من حيث الاوران  
بالمادة والتجزي على  
خواله لا من هذه  
الهيئة لم يقع في  
علم الحساب لعدم  
تغلق الفرض به  
واورد عليه ان  
تقيند العدد بهذه  
الهيئة

يحتاج الى شاهد فان مسئلة الضرب القيمة  
من الحساب مع ان هذه الهيئة ليست  
فيها قطعاً الا ترى ان ضرب العشرة في  
العشرة مائة سواء وقع في المحركات او  
الماديات وكذا الحال في العشرة اذ ليست  
منظورة فيها كونهما في المادة اولا وفيه  
نظروا اذ كون المنظور في الضرب النسبة  
العدد الحاصل في المادة سواء نص عليه الشيخ  
في الهيئات الشفاء حيث قل علم الحساب  
من حيث النظر في العدد انما ينظر فيه و  
قد حصل له الاعتبار الذي انما يكون  
عند كونه في الطبيعة ينبغي كونه في  
علم وجه يشتمل للمحركات لم يقع في علم الحساب  
كما ذكرنا فان دفع لا يبراد نعم يتوجه على ما قيل  
من انه اذا كان موضوع الحساب العدد المبدى  
بالحثية المذبذبة لم يكن نقله محمداً عن  
المادة كما ان تحته مجردا غير ممكن فيلزم ان

في الطبيعة  
منه انما هو  
الحسوس



يكون علم الحاسب من الطبيعة على مقتضى التبيين  
 مع انه علة في الرياضيات ثم اقول اذا  
 كان موضوع الحساب العدد للقياس الحسية  
 المذكورة لم يكن هو حكا في الخارج لذات البند  
 وان كان غائبا لكن التقييد اخل لا يخرج  
 والتقييد غير موجود في الخارج بل في العدد  
 مع التقييد غير موجود فيه مع انه يحجب عنه  
 في مطلق الحكم عن الموجودات البعيدة كما هو  
 وهذا مؤيد لما ذكرنا من مراد الشيخ  
 محسن الخراب ويكره في هذا تكلف في  
 على القطن وهذا ايراد مشهور هو ان  
 النفس الناطقة مذكورة في الطبيعة وهي  
 فان كانت النفس متحققة في الوجود في  
 المادة لم يصح عذابها من الاله وان كان  
 مستغنية بها عنها لم يصح عذابها من الطبيعة  
 الجواند المشهور ان النفس لها حقيقتان من  
 حيث الذات لا يحتاج الى المادة في الوجود

في جواب ما ذكره من ان النفس  
 الناطقة مستغنية عن المادة  
 في الوجود  
 فان كانت  
 مستغنية  
 عن المادة  
 في الوجود  
 لم يصح  
 عذابها  
 من الاله  
 وان كان  
 مستغنية  
 بها عنها  
 لم يصح  
 عذابها  
 من الطبيعة

فصح عذابها من الاله ومن حيث يتناول البند  
 يحتاج اليها فيها فصح عذابها من الطبيعة لانه  
 الاحتياج اليها في الوجود الذهني نظم ولا  
 عدم الاحتياج اليها في الوجود الخارجي فلما  
 تفكرت من ان النفس محجزة عن المادة ذاتا  
 وان لم يكن مجردة فعلا وفيه نظر اما  
 اولا فلان النفس حادثة بمحدث البدن  
 ومقتضية الحدوث الى البدن فلا يصح  
 عذابها من الاله اذ لا يحسن في الاله عن ما  
 يقتضي في الوجود الخارجي الى المادة و  
 اما ثانيا فلان موضوع الطبيعة الجسم الطبيعي  
 من الحسية المقصورة والنفس من حيث يتناول  
 ليست بحجم ولا عرضة الثاني ولا نوعه و  
 لا شيء بما قررنا في بحث الموضوع فكيف  
 يصح عذابها من الطبيعة وفيه ما يحسن  
 وقد اجيب بوجوه اخر الاول اختيار الشئ  
 الثاني من التردد وارجاع الجميع الى ما

في جواب ما ذكره من ان النفس  
 الناطقة مستغنية عن المادة  
 في الوجود



في الطبع الى البحث عن الجسم الطبع اذ قولهم  
 النفس كقوة قولنا الانسان نفسه  
 الحيوان نفسه كذا او العلك ونحوه  
 ما فعله المص من اراد مباحث النفس في  
 الفصل المنون بالانسان وفي المحامات  
 قصص بان البحث عن النفس الطبع هو  
 انهم يبحثون عن الاجسام انما ذوات النفس  
 بهذه الصفة نظير ما قيل من انهم  
 الرخيل حارة في قولنا بدن الانسان  
 يتحن باكل الرخيل وفيه نظر اذ اختيار  
 الشق الثاني انما يتصور اذ الم يكن النفس  
 محتاجة في الوجود الخارجي الى المادة وليس  
 كذلك اذ هي محتاجة في الوجود اليها كما  
 ذكرنا ويكون دفع هذا بان المراد من الوجود  
 في المقيم الوجود المستمر والنفس تبقى بعد  
 البدن فلا يفترق في الوجود الى المادة و  
 به انفع ما ذكرنا ولا على الجواب المشهور

ح

هذا الجواب اوجب الى الصواب الثاني فيما  
 الشق الثاني ايضا وجعل البحث في  
 الطبع استطادنا فيه ما فيه مما مل  
 الثالث اختيار الاول من الشقين و  
 جعل البحث عنها الواقع في الاطراف الى  
 البحث عن الواجب ايمره ما جعل موضوعا  
 في المسائل الالهية الرابع اختيار الاول  
 ايضا وجعل البحث عنها في الالهية استطاد  
 ويتوجه عليهما بعد الاعتراض عما فيها من  
 التكلف ان اختيار الاول انما يتصور اذا  
 كانت النفس محتاجة في النقل الى المادة  
 وليس كذلك كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان  
 موضوع البحث النفس من حيث النقل الى  
 والنفس بهذه الحقيقة لا يقبل بدو المادة  
 الخامس اختيار الشق الثاني وجعل مباحث  
 النفس في الالهية والطبع معا وذلك على  
 جهتين واعتبارين يبين ذلك ان المواد

الجواب  
 انما هو ان النفس  
 لا تحتاج الى  
 المادة في الوجود  
 المستمر



بالوجود قو لم مالا يقتضي الوجود الى  
 المادة وما يقتضي الوجود اليها اعم من  
 الوجود المحوري والواطي واليائوسين  
 بقيد الحيد والنفس الناطقة ناقدا  
 وجود المحول غير مقتضى الى المادة وبنا  
 الوجود الرابطي مقتضى اليها بالاميار  
 الاول صادقا مجزا عنها في الالهى واعتبار  
 الثاني الطبيعي فيه بحث اما ان كان  
 اختيار الشئ غير مقصور لعدم صحة  
 الاول كاذبا وجوابه ما واما ان كان  
 فلان الوجود اذا كان اعم فاذا ورد عليه  
 النفي كان نفيا للوجود بشئيه بعد  
 الالهى مالا يقتضي الوجود الرابطي  
 والمحوري الى المادة والنفس كذلك  
 في الوجود الرابطي الى المادة كاذبا  
 فالوجه ان يقول المراد بالوجود في قوله  
 مالا يقتضي الوجود المحوري وفي قوله

في قوله مالا يقتضي الوجود المحوري  
 في قوله مالا يقتضي الوجود الرابطي

ليس

ما يقتضي اليها في الوجود الناطق وفيه  
 بقا ما فيه واما ان كان كذا  
 النفس من الطبع على ما فصله انما يصح  
 اذا كانت النفس احد الامور المقتضية بالنسبة  
 الى موضوع الطبع كما هو المشهور وليس  
 كذلك قائل واما ان كان فلان قوله  
 النفس الناطقة باعتبار وجود المحوري  
 غير مقتضى الى المادة محل بحث لطه  
 احتياجا في الحدوث الى المادة اذ هي  
 حادثة بحدوث البدن وجوابه عرفت  
 قد ذكر السادس اختيار الشئ الياني على  
 قول من جعل النفس قدما فقد تحقق  
 فيها جهتان باعتبار المذهبين حيث  
 عنها في الغير فهدى الاعتبارين وفيه  
 بحث اذا النسب حادثة بحدوث البدن  
 عند ارسطو وقا بعينه كاليستيني  
 ابي نصر الفارابي وابي علي بن النخعي

الرابطي

قوله قد عرفت ان  
 النفس ضارة بالبدن  
 احراز الوجود  
 الشئ الاول على قول من جعل  
 النفس حادثة او اختيارا



وغيرها وصاحته النفس مذكرة في مدقها  
 تهم في العلم الالهي والطبع والمخاض  
 عنهم فهذا الجواب يتم على مذهبه ولا  
 يجلي من جانبهم فقدر السابح اختيار  
 الشق الثاني والزام ان الحق عن النفس  
 ليس بطبيعي لان موضوع الطبع الجسم و  
 النفس ليست بحجم ولا شيء من الامور التي  
 تقر بان موضوع المسئلة اذا لم يكن معنى  
 موضوع الفهم يجب ان يكون النسبة الى  
 موضوع الفهم احدها وزعم المجيب ان  
 هذا الجواب محتمل وفيه نظر اذ يمكن  
 ان يقال انها من ذاتي لنوع الجسم اذ  
 يصح ان يقال الانسان ذو نفس وفقيه  
 تماثل التام اختيارا وانما من الطبيعي  
 باعتبار النشأة الاولى اذ هي حادثة  
 بحدوث البدن فهي باعتبار الاحوال  
 العارضة لها في هذه النشأة بهذا

عليهم

في الجواب محتمل وفيه نظر اذ يمكن ان يقال انها من ذاتي لنوع الجسم اذ يصح ان يقال الانسان ذو نفس وفقيه تماثل التام اختيارا وانما من الطبيعي باعتبار النشأة الاولى اذ هي حادثة بحدوث البدن فهي باعتبار الاحوال العارضة لها في هذه النشأة بهذا

في الجواب محتمل وفيه نظر اذ يمكن ان يقال انها من ذاتي لنوع الجسم اذ يصح ان يقال الانسان ذو نفس وفقيه تماثل التام اختيارا وانما من الطبيعي باعتبار النشأة الاولى اذ هي حادثة بحدوث البدن فهي باعتبار الاحوال العارضة لها في هذه النشأة بهذا

الاعتبار معدودة من الطبيعي ومن الالهي  
 باعتبار النشأة الاولى اذ هي باقية بعد  
 فناء البدن فهي باعتبار الاحوال العارضة  
 لها في النشأة الاخرى معدودة من الالهي  
 فقيه ان النفس ليست بالنسبة الى الجسم  
 من الامور المحررة وجوابه ما تم قد ذكر  
 وما قيل ان اسرديان النفس في النشأة  
 الاخرى تحتاج الى المادة في وجودها فذلك  
 تم كيف ولو كانت كذلك لم يكن معدودة  
 من المحررات وان اردوا انها تحتاج اليها  
 في تحصيل الكمالات فذلك غير محتمل فان  
 الحكمه الطبيعية انما يحث عما يحتاج في  
 الوجود الى المادة فقيه نظر لما اولا  
 فلا يلزم من جهة ولا في قوة المنع نفسه  
 خارج عن القانون واما ثانيا فلان  
 النفس تحتاج في اول زمان الوجود  
 الى المادة كما مر اذ اعد لها من المحركات

في الجواب محتمل وفيه نظر اذ يمكن ان يقال انها من ذاتي لنوع الجسم اذ يصح ان يقال الانسان ذو نفس وفقيه تماثل التام اختيارا وانما من الطبيعي باعتبار النشأة الاولى اذ هي حادثة بحدوث البدن فهي باعتبار الاحوال العارضة لها في هذه النشأة بهذا

الاولى







لم نجد إطلاق العلم على المجموع في هذا المقام  
 وأما الفلسفة الأولى فقد أطلق عليه الشيخ  
 في الفصل الثاني من المقالة الأولى من  
 الهيات الشفاء بعد تعيين الموضع  
 قال فهذا هو العلم المطبق في هذا الصانع  
 وهو الفلسفة الأولى العلم بأول الأقسام  
 في الوجود وهو العلم الأول وأول  
 الأمور القوم وهو الوجود والوحد **في**  
 أما علم أحوال ما ينشأ أو يد عليه  
 أنه يبحث في الحكمة عن الأجرام العلوية  
 والسفلية على وجه المذكور في كيفية  
 تشكل الجسم يحتاج في الوجود إلى المادة  
 فيلزم أن يكون الهيبة داخلية في الطبيعة  
 جوابه على ما استدلنا بعد التمعن أن هذا  
 التقييم للتدبير وموضع الهيبة التي هي  
 المعروفة بالهيبة البسيطة التي لا تستلزم  
 عدم احتياجها إلى المادة في التمثل وبما

الهيبة

الشيء في الشفاء الفصل الأول من  
 الشفاء حيث قل العلم الثاني هو الذي  
 المحقق الناظر إلى هذا وأما الهيبة  
 التي وقفا المتأخرون في موضعها  
 الجسم الوجه المذكور في التذكرة في  
 وهي هيبة مختصة بالطبع وهي  
 حادثة حررها المتأخرون في التسمي  
 هي على طبق ما حركه الدماغ في  
 فإن قلت كوني الكم مطلقا يحتاج  
 إلى المادة في التمثل على كيف وقد  
 صرح العلامة الشافعي في شرح القامد  
 بأن التمثل والتبع وغير ذلك من  
 الاشكال لا يمكن تعللها بل قد  
 الجسم قلت المواد من المادة المادية  
 بالنوع كما ترى تلك الاشكال وان لم يجر  
 في الخارج إلا في مادة محصورة فربما  
 تعللها لا يوقف على العقل المادة المحصورة

الهيبة

المحصورة



صرح بذلك الشيخ في اول منطوق الشفاء  
 وفي النهاية ايضا يصرح بذلك ويشهد  
 به المنطق السليمة لا يتل الجسم الطبع  
 لا يحتاج العقل الى مواد مخصوصة  
 بالنوع وفي المحقق يحتاج اليها فيكون  
 يكون المحقق عن احد في الرياضيات لا في  
 الطبع فلم يكن الطبع علما على مادة  
 لا نأقول عدم الاحتياج اليها بل الظن  
 لا احتياج ككيفية العقل الجسم المطلق  
 عن كونه فكيف ومنصر غير ممكن عادة  
 فمحتاج في العقل اي ادراك المطلق  
 اليها كما يتل عن الشيء في الحاشية المادة  
 مادة مخصوصة بالنوع لظهوره في عين  
 ادراك الكم بدون مادة كما لا يخفى على  
 المصنف وان كان كلام العلامة المتأخر  
 مرعا في خلافه فله في معنى الطبع و  
 هو ظاهر على ما ذهب اليه العلامة المتأخر

ل

وتبين الكلام ان الكم المطلق الذي  
 غير محتاج الى اعداد من الرياضيات غير محتاج في  
 العقل اي الادراك المطلق

نقول سلمنا الاحتياج في اصل الانواع و  
 العقل الى المادة المحسوسة فكيف لا سلم  
 الاحتياج اليها في العقل بعد الاستماع  
 قد عقل بعد الانواع كما مطلقا من غير  
 فطوري الى مادة والمراد من الاحتياج العقل  
 اليها الاحتياج مطلقا قبل الاستماع و  
 ولا شك ان العقل كونه الجسم الطبع بدون  
 مادة غير متصور وبدون مادة مخصوصة  
 متعذر عادة ولا يف النفس عقل الجسم  
 عنصريا او ليكما **قول** وهو العلم الاوسط  
 اذ كونه اوسطا باعتبار الاحتياج الى المادة  
 من وجه والاستغناء عنها من وجه آخر  
 فهو واقع بين العلم الاعلى المستغنى عن المادة  
 في ذاتها وادراكها والادنى المستقر اليها فيها  
 وغايتها وبسبب الرياضيات لان الحكماء كانوا  
 يفتشون بدون التاليم فكان رايهم ان  
 اولي به وبما ذكرها ظهر وجه كونه تعليميا

وقد كان في ذهنه  
 في الاحتياج الى المادة

في العقل







من العلم والعمل لطهور ان المركب منهما  
 ليس يعلم فلا يلزم دخول العمل فيها  
 والمجواب ان الباء اذا حمل على السببية الترتيبية  
 يصير المعنى الحكم على عمل كذا لا علم كذا  
 فقط اذ العلم سبب قريب للخروج الى  
 الكمال الممكن من جانب العلم والعمل سبب  
 قريب للخروج الى الكمال الممكن من جانب  
 العمل هكذا ينبغي ان يفهم هذا اللفظ  
 واصل هذا الكلام ما اخذ من كلامه  
 الشريف قدس سره في حاشيته على شرح  
 المتقدم حيث قال الحق دخول العمل في الحكم  
 فيكون مركبة في علم وعمل فان كمال الانسان  
 يحصل بعمدة العلم ولذلك قيل الحكم خروج  
 الانسان الى كماله الممكن من جانب العلم والعمل  
 انتهى وفيه يجب اذ كونه الحق ذلك ثم السهو  
 خروج العمل والشيخ في السفاء صرح بخروجه  
 وصاحب الترتيب اعني صاحب المحاكمات

العمل

هذا حيث قال والشيخ اخرج العمل وعرفها  
 بانها كمال نفس الانسان بالنقصان الكاملة  
 والتقصير المطابقة النظرية والعملية  
 وما ذكره في البيان من ان كمال الانسان  
 غير ممكن وقد مر في حاشيته شرح المطالع  
 بان الكمال هو العقل المستند اعني شاهد  
 النظريات وبان الكمال لا يتصور علمه الا ان يرد  
 به الكمال الا على جانب العمل وفي حاشيته شرح  
 المطالع في جانب العلم سلمنا ذلك لكن لم  
 كون العمل جزءا لجواز ان يكون متعلقا  
 مع انه متوجه عليه ما قيل من ان كلامه  
 قدس سره في هذا الحاشية من ان لما يفهم  
 من حاشيته شرح المطالع من ان العمل ليس  
 من الحكم العلمية حقيقا وبالله ما يذكره  
 تقسيم الصنائع من انها اما علمية متوقفة  
 على تارة العمل واما نظرية متوقفة على  
 عليه وعلى هذا يكون الحكم العلمية خارجة عن العلمية

كما علم العلم الشرعي من حيث هو  
 ناظر لا دور العقل في الحكم العلمية  
 فان العلم الشرعي من حيث هو  
 انما هو العلم الشرعي  
 سبب على

حاشية  
 في  
 الترتيب  
 والاعتقاد

في كتاب  
 في العلم الشرعي

العلمية



بهذا العلم اذا ما حاذى في حصولها الى مزاولة  
 عمل بينهم من ذلك انما يدخل في النظر  
 ولا شك في انه انما يقع وحقها في  
 تقدير ان لا يكون العمل جزءا منها انتهى كلامه  
 القائل ذلك ان تقول ان مقصود  
 السيد خرج الحكم العلمي عن العلم بالمعنى المذكور  
 فيكون داخل في النظرية بمعنى ما لا يكون  
 حصولها على ما هو العمل وحقه هذا لا يتوقف  
 علم دخول العمل فيها كما لا يخفى **قوله**  
 حيله من اقسام هو من فروع الا على  
 تحيق العلم الشرائعي في شرح الاشراق  
 حيث قال بعد النزاع من تعريف الحكم بالعلم  
 النفس الانسانية بحصيل ما عليه الوجود في  
 وما عليه الواجب بان يتوقف على العلم بالمتصور  
 مضاهيا للعلم الوجودي ويستند للسادة في تعريفه  
 المقصود الاجزائي بحسب الطاقة البشرية بعد  
 النزاع عن التيسر الى النظرية والعملية باقوا

ان يرى العلم  
 العلم في العلم

ان يكتب بعله  
 العلم

كل علم جزئي  
 في العلم في العلم  
 في العلم في العلم

هذه العبادة فهذه اتمات العلوم وكل  
 علم جزئي فلا بد ان ينسب الى واحد منها و  
 على هذا يكون المنظم من فروع علم الاكبر  
 ومنهم من ادخله في اصل التيسر هكذا العلم  
 اما ان يطالب ليكون القلم اعلاه ولا  
 والاقل المنظم والثاني ما نظري اعلى  
**قوله** الا عن المقنولات الثانية كاشته  
 في الحاشية هي لا يقبل الاعراضا  
 لمقتول اخر قيل هي العوارض المختصة  
 بالوجود الذاتي وتصديق التفسير الاول  
 على الوجود والوجود متلاذذون التيسر  
 التام انتهى وصدق التيسر الاول على الوجود  
 والوجود يحتمل ان يكون بناء على ما تقدم  
 من ان الوجود قيم بالماهية من حيث هي  
 وما دونها في التصور وتفضل مع ما فيه في  
 شرح التجريد وحواشيه والوجود كشيء  
 نسبة الوجود الى الماهية وعدم صدق

في العلم في العلم  
 في العلم في العلم

في العلم في العلم



التفسير الثاني باعتبار ان حاصله ان القول  
 الثاني هو العارض الذي الوجود الذي  
 بخصوصه مدخل في عروضه للماهية و  
 الوجود على القول بالعروض عارض للماهية  
 المعترضة عن الوجود والعدم مطلبا كما  
 تقرروا اشتمل فلم يكن بخصوص الذي مدخل  
 في عروضه لها ولما كان الوجود كميته  
 نسبة الوجود اليها لم يكن لخصوص الوجود  
 الوجود الذي مدخل في عروضه ايضا  
**قوله** وقد يقال في هذا الكلام انما يستقيم  
 كانت الامور العامة مبادى لا شقاق واما  
 اذا كانت عبارة عن محو كما هو المذكور  
 في جوابي شرح التبريد ويدل عليه عبارة الله  
 في ذكر عن ايات البصير المعنوية لبيان  
 الامر العامة حيث قال فضل في الكمال والجزء  
 فضل في الواحد والجميع فضل في المتعدد  
 والمتاخر فضل في القديم والحادث الى غير ذلك

فلا يستقيم هذا الكلام اذ مفهوم التفسير لما كان  
 محمولا على الوجود الخارجي محل الاطاعة كما  
 من وجوده اذ ارجا كما ترى اذ الكمال موجود  
 الوجود حقيقة كما هو المقرر عند العالمين  
 الكل الطبيعي لا ان يختار في وجوده لكن  
 كلام المصنف في اول الاطاعات ناظرا الى وجود  
 وما يقال من ان البحث عن الوجود البعيدة  
 يقتضي كون الافراد موجودة لا كون  
 المفردا موجودة كيف ولولم يكن كذلك  
 اشكل الحال في قوله الممكن موجود فعينه  
 انه يشكل عليه الحال لو التزم ان الحكم عليه  
 في قوله الممكن موجود بوجوده زائد هو  
 المفهوم لا الفرد والظن انه الفرد بان  
 يكون قضية معلقة على انا نقول كون  
 مفهوم الممكن غير موجود في الخارج محل نظر  
 فضلا عن ان يكون ظاهرا كيف هو  
 متعلق بالموجود في الخارج لفتحة حمله عليه

بوجوده زائد لظهوره ان مفهوم  
 الممكن لا يكون موجودا أصلا



فيكون موجودا فيه كاهوراء العالمين  
 بوجود الكمال الطبع **قوله** واجب ان  
 الامور العامة لا ينبغي ما فيه اذ لو كانت  
 محمولة لا ياسبح كرها في العنق وفي  
 منافع التيسير الذي نقله الله تعالى في  
 جبل بعضهم اه لا ذكرنا من انه في بعض  
 كونها موضوعات في بابها كما يشير اليه  
 الله في الحاشية وما يقال من ان هذا  
 الجواب غير حاسم لمادة الشبهة اذ من  
 الامور العامة التي حال لا ليعيان كالعدم  
 فلا فيمكن عندنا بان البحث عن عدم  
 والامتناع استطرادي من غير الشارح  
 الحديث لا يجزئ على ما في بعض النسخ فالعدم  
 والامتناع ليسا من الامور العامة بل على ان  
 عدم كون عدم من احوال الايمان  
 على بحث فتدبر ونقل عن الله حاشية  
 في هذا العام وهي قوله انما نسب هذا

في هذا العام وهي قوله انما نسب هذا

الجواب الى الغير لا ينبغي على ما هو متعارف  
 التزم ولا لا يلزم ما ذكره امن ان  
 مباحث الامور العامة داخله في العلم الا على  
 انه في وفيه ان المناسب ان يقول انما  
 صدر الجواب صيغة الجمل يظهر ان  
 الجواب ليس للشئ بل هو مذكرة في حاشية  
 شرح المطالع فبسته هذا الجواب الى الغير  
 لا يصح ذكره في مثل تصديق في صيغة  
 المحكي فيقتضيه وقد يقال ان الامور  
 العامة اذا اخذت على وجه العلم لا يكون  
 اعراضا ذاتية لما هو الموضوع للحكمة  
 الالهية فلا وجه لمعلق محمولا وان قيل  
 على وجه صغر ضا ذاتيا للموضوع  
 لاجابة الى جعلها من المحكي اذ موضوع  
 المسئلة يجوز ان يكون عرضا ذاتيا للموضوع  
 التي كاختفى في موضوعه وفيه ان  
 هذا مصادم لتبسيم موضوع الحكم الالهية

في جواب الجواب انما يكون في الشرح وهو قوله في حق الله

في جواب الجواب انما يكون في الشرح وهو قوله في حق الله



الى ما يتولى المادة اصلا الى ما يتولى  
 لكن لا على وجه الافتراض كما لا مودة العامة  
 كما ان الجواب المذكور في الشرح يصادم  
 للتقسيم المذكور بوزن هذا القابل وقد  
 جعل هذا القابل مصادمة للتقسيم اولا  
 على الجواب المذكور في الشرح والافاض ان  
 جواب هذا القابل مع ذلك اظهر الجواب  
 الذي ذكره الشرح واجاب بعض الافاض  
 عن الايراد بالامور العامة بان الحكم قد  
 يطلق على الوجود للبعثي الخارج بريد  
 به الشيء الذي ينشأ انتزاعه موجود في  
 الخارج فكل هذا يكون العلم باحوال الامور  
 العامة من الاله لان الامور العامة موجودة  
 بهذا المعنى وفيه بحث اما اوله فلا قيل  
 من ان الوجود المطلق من الامور العامة مع  
 ان منشأ انتزاعه يكون موجودا غنيا  
 الا ان يقال مراد الجيب من قوله منشأه موجود

في هذا الجواب  
 قد ظهر الجواب  
 على الجواب المذكور  
 في الشرح والافاض  
 ان جواب هذا القابل  
 مع ذلك اظهر الجواب  
 الذي ذكره الشرح

وهذا الفصل  
 من هذا الكتاب  
 قد تم

في الخارج انه قد يكون من حيث الوجود  
 لا يكون منشأ انتزاعه الامور العامة  
 وفيه ان اطلاق الوجود في الخارج هذا  
 الملقى مستبعد جدا فكيف يحل الوجود  
 البعثي لما خرد في تعريف الحكم عليه  
 واما ثانيا فلان المنطق على تقدير ذكر  
 الامور بلزم ان يكون داخل في الحكم  
 اذ يجب فيه من التعريف الثاني انه  
 منشأ انتزاعه قد يكون موجودا  
 في الخارج مع ان الحكم المشهور عند  
 المحصول في المنطق خارج عما يقيد  
 الايمان **قوله** وقد قيل اعرض عن  
 وقد قيل اعرض عن الحكم العملي باسرها  
 لقلة فائدتها في الاخرة وفيه نظر اما  
 اوله فلا يجازي في الطبيعة ان يفهم لم  
 يعرض عنها واما ثانيا فلما قيل من ان  
 القائل المطلق في الاخرة تفعل الشئ

في هذا الجواب  
 قد ظهر الجواب  
 على الجواب المذكور  
 في الشرح والافاض  
 ان جواب هذا القابل  
 مع ذلك اظهر الجواب  
 الذي ذكره الشرح



كالاتي الحاصلة لها ولا شك ان هذه  
 الفائدة يتوكل على الحكمة العملية لخصو  
 الملكات الناضجة والاختلاف في المصنوع  
 لصاحبها النفس بعد الفارقة عن  
 البدن فتقبل تلك الكمالات وتحتل  
 لها اللذة الروحانية وهذه هي النها  
 في الاخرية فمنذ البلاسة في  
 الجواب بان مقصود القائل الفائدة  
 الاخرية عند التسارع في الطبع فليس  
 على كثير من مسائل الالهى فاندفع النظر  
 فيما قل **قوله** لا تنافها او ر عليه  
 ان الابتداء على الامور الموهومة لو كان  
 علة للاعراض لوجب الاعراض عن الطبع  
 ضرورة ابتداء تناهي الاعداد من انطلا  
 الحلاء وانتاب وجود الميل وان القوة  
 الجسمانية لا تنوي على حركات غير متناهية  
 وغير ذلك على الامور الموهومة وهذا

في قوله  
 لا تنافها  
 او ر عليه  
 ان الابتداء  
 على الامور  
 الموهومة  
 لو كان  
 علة للاعراض  
 لوجب الاعراض  
 عن الطبع  
 ضرورة ابتداء  
 تناهي الاعداد  
 من انطلا

الايراد يدفع اما اوله فلان الوجه  
 ابتداء اكثر المسائل لاكثر منها ولا عرض  
 عن الطبع اما يجب على هذا السند يولو  
 كان اخترا من الله مبتنينا على الموهوما  
 وليس كذلك واما ما بنا فاقول بعض  
 الفضلاء من ان الوجه ابتداء اصل  
 المسائل على موضوعات غير ان موضوعات  
 مسائلها امور موهومة وهذا جار  
 في الطبع وفيه نظرا لكون موضوعات  
 مسائل الرياض في اكثر امور موهومة  
 غير ظاهر بل الظاهر على خلافه كما يظهر من  
**قوله** فلا بد ان يفرض في معنى لا بد ان  
 يتعين في نفس المصور القطبان والذات  
 العظيم والذات الصغار ولا دلالة لظهور  
 الكلام على كون القبطير والمنطقة والدولة  
 غير موجودات في نفس الامر كما قل ودلك  
 ظاهر جدا وكلام الشيخ في الهيات المتناهية

للشيخ

الامور

ان الله لا يخلق الا بالقدرة

في قوله



صريح في وجود الخط واسطة الحركة حيث  
 قال الحركة ليس فيها خط بالفضل ولا يتحقق  
 فيها محور عالم يتحرك وليس من شرط الحركة  
 في ان يكون جسمان يكون محورهما حتى يظهر فيه  
 محور **وخط آخر قوله** وان ارادها مالا  
 يكون قليل اراد هذا الشيء وهذا الصريح  
 على الاعراض ان المسمى على احوال الوجود  
 الخارج وفيه نظر اد الامور الجوهرية  
 وان لم تكن موجودا خارجية كجسمان  
 في نفس الامر ينضبط بها احوال الوجود  
 الخارجية اعني الاطلاق وما فيها من كمال  
 الارض وما فيها من ذوق الحقيقة كاذكو  
 الشمس فلا اعراض عنها من هذا الوجه وان  
 في الاعراض ما افاده الاستاد روح الله  
 ووجه في خواشيه على شرح حكمه العيني  
 من الاشغال بالرياضي ومعارضة بوجه  
 ملك الخيل الخارج للعتلة التي يحصل من

محذور  
 من حكم  
 من شرط  
 من شرط

ان

على ان ملك الخيل يصفى  
 على ان ملك الخيل

باب

تارسة الطبع والافى ولا شك ان ملكة  
 العقل اشرف من ملكة الخيل **قوله** معنى  
 كون الشيء لما اخذ في تحت الحكم والحق  
 المذكور الموجود في نفس الامر ناسا ان  
 يذكر معناه فقال بعد تفسير العبارة  
 ما حصله انه لا يكون وجوده متعلما  
 بتقديره متقدرا واختراع اختراع مثل  
 له بمثل غير موجود في الخارج حتى يظهر  
 الفرق بينه وبين الموجود في الخارج  
 والملازمة التي يكونه متحققة سواء وجد  
 فارض اي من تقديره كالتقدير الذي  
 في مقدم الشرطية للتحليل او لم يوجد  
 متقدرا على تقدير الوجود سواء قلنا  
 تحققتا ام لا والحاصل ان التقدير دخل  
 له في تحقق الملازمة اذ لو كان له دخل  
 فيه لم تحقق الملازمة مع عدم المتدبر  
 والتقدير كجما متحققة بديهة فالنار

تقريب

هو قوله تعالى  
 من علم







لموضوعها أو متخذاً مع الموضوع في نفس  
 الأمر فيكون موضوعها محتاجاً في نفس الأمر  
 إذ ثبتت في شيء أو اتحاده بمعنى نفس  
 الأمر مستلزم تحقق المقتضى والمتخذاً  
 في نفس الأمر بلا شبهة مع أن وجود الموضوع  
 في هذه الحقيقة متعلق بفرض الفاضل  
 واختراعاً لظهوره مع عدم ذلك لا يمتنع  
 له ويمكن الجواب بأن الموضوع في تلك الحقيقة  
 مفهوم تصوري لما اقتضى من أن الموضوع  
 التصديقي لا يقع موضوعاً قطعاً وكل  
 مفهوم تصوري له تحقق في الواقع بحسب  
 في المبادئ العالية فلا يكون محتملاً  
 بفرض فادع كمن يتقيد الكلام في المنهج  
 التصديقي الكاذب ويحكي تفصيله غريب  
**قوله** مثلاً الملازمة إذ يعني أن الملازمة  
 المذكورة موجودة للطرفين فالوجود  
 والتحقق ههنا هو الوجود الرابط الذي

هو مصدر كان الناقص للسانح على  
 الأمر من الوجود الرابط والوجود المحوي  
 الذي هو مصدر كان المتام **قوله** نفس  
 الأمر عام من الخارج أو الظاهر أن مراده بيان  
 النسبة بين الطرفين لا بين مفهوم الوجود  
 في نفس الأمر ومفهوم الوجود في الخارج  
 حيث لم يقل الموجود في نفس الأمر من  
 الموجود في الخارج وأيقن لو كان مراده  
 بيان النسبة بين المفهومين لم يبق بقوله  
 فكل موجود فإذ لم يكن تفسير الوجود  
 الموجود في نفس الأمر عن الموجود في الخارج  
 ولا حاجة إليه بخلاف ما إذا كان المراد  
 بيان النسبة بين الطرفين فانه تعييل لكون  
 نفس الأمر عام من الخارج بأن يكون الغناء  
 للتعلييل ويعييل التفريع كما ينبغي وأقبل  
 من أن مراده بيان النسبة بين المفهومين  
 يدل عليه قوله فكل موجود أو لا يوجد

أصله أن هذا هو الموضوع  
 الذي هو الموضوع  
 على

نسخة من  
 نسخة من  
 نسخة من







الامر ببدن الذهن والذهن نفس الامر اذا  
قطع النظر عن الاعتبار المذكور وغرضنا  
توجيه ما ذكره ليندفع اليراد التي قد  
فيكون موجودا في قليل او كثير على  
بيان محقق الذهن بدوي نفس الامر لا يتغير  
وتوضيح كانه قد يكون لا ذم يصدر  
نفس الامر على الذهن باعتبار ظرفيته للكاذب  
فيصدق على الكاذب انه موجود في الذهن  
لان نفس الامر وقوله وزوجية الاربعة موجودة  
فيها اشار الى مادة اجتماع الذهن ونفس  
الامر وتبين بمادة اجتماع الموجود في  
الذهن والموجود في نفس الامر ولعله يشتر  
بهذا التبع مع التفرع المذكور الى ان  
الموجود في الذهن اهم من الموجود في نفس  
الامر حيث بين مادة اجتماعها مع افتراق  
الموجود في الذهن عن الموجود في نفس الامر  
ولم يترتب لبيان افتراق الموجود في

نفس الامر عن الموجود في الذهن وهذا لا  
ذكرناه وان كان فيه شائبة تكلمت  
تتقرب به بيان النسبة كمال الموضوع ويندفع  
بما قيل من انه انما يصح النسبة المذكورة  
اذا كان المراد من الذهن القوى الساقطة  
ولم يكن جميع انحاء تصوير الشيء وجوده  
الذهن كونه لعل الموجود الذهني بذل على ان  
للعدم الحاد عن الآخر الموجود  
سواء كان في القوى الساقطة والبياد  
العالية وعلى ان جميع انحاء تصوير الشيء  
وجوده في الذهن وصرح سيد المحققين  
في حاشية شرح التحرير بان المراد من الموجود  
في الذهن ما لا يكون مستقلا لا بالمكان والحاجة  
سواء كان موجودا في القوى العالية  
او الساقطة وعلى هذا لا يصح النسبة المذكورة  
اذ كل موجود في نفس الامر موجود في الذهن  
بلا عكس كنه انتهى وجب الاندفاع بعد



ملاحظة ما ذكرنا لا يخفى حيث يتبين ان  
المقصد بيان النسبة بين الظرفين بالعين  
من وجه والنسبة بين الموجود في الالهي  
والموجود في نفس الامر هو المطلق  
ليكون الاول اعم من الثاني وهذا هو  
الموتد الموعود فله تغفل فان قلت  
اذا كان الالهي اعم من وجهه في نفس الامر  
يكون الموجود فيه ايضا اعم من وجهه في  
الموجود فيها لانه لما عرفت في نفس الامر  
بدون الالهي في الخارج افترق الموجود  
فيما عن الموجود فيه قلت ان اردت انه  
يتفرق الموجود فيها باعتبار كونه موجودا  
في الخارج عن الموجود في الالهي من  
حيث هو موجود في الخارج ثم ولا يضربا  
اذا ما ذكرنا من النسبة بالعدم المطلق انما هو  
بين الموجود في الالهي والموجود في نفس  
الامر من غير اعتبار الحسية والسيدي بها

من

وان اردت افتراق الموجود فيها عن  
الموجود فيه معنى عن التيقيد بغير  
ثم لظهور ان كل ما هو موجود في الخارج  
موجود في نفس الامر والذهن لما انفرد  
من ان وجود كل شيء لا يتحقق في الواقع  
في المادي العاليه فمائل والحاصل ان  
اعية الالهي من نفس الامر موجد باعتبار  
الحسية لا يتبين في اخصه الموجود في نفس الامر  
مطلقا عن الموجود في الالهي لا باعتبار  
الحسية **قلت** كروحية الحسية لانه  
اشكال قوي يستصعب حله هو ان كل  
مفهوم سواء كان تصوريا او تصديقا  
له يتحقق في نفس الامر اذا ما من مفهوم من  
المفهوم الا وثبت له شيء كالمفهومية  
او كونه موجودا في الالهي من الالهي  
والفصية الكاذبة يثبت له الكاذبية و  
المعلومية والشئيه الى غير ذلك من المفاهيم

ذهن



في الواقع لا نقول انما نصير محكما عليها  
 وبما وثقت الشيء في الواقع للشيء مستقيم  
 لتوثيق التثبت فيه بديمته واتفاق  
 فيلزم ان تكون القضايا الكاذبة صادقة  
 فيكون كاذبة وصادقة معا ويلزم كذب  
 القضايا الصادقة فيكون صادقة و  
 كاذبة فلا يكون اجتماع التبيين محال  
 بل واقعا ويلزم ان يكون الحق زواجيا  
 فردا او زواجيا فلا يقع قول الشيء فيكون  
 موجودا في الذهن لا في نفس الامر ولا تحت اللفظ  
 المقررة بين الموجود في الذهن والموجود في  
 نفس الامر وقد تقررت هذه الوجهة اخرهون  
 قول الشيء فيكون موجودا ام ان كان  
 كاذبا لا ينفعه وان كان صادقا يلزم ان  
 يكون الحق زواجيا في نفس الامر ليس الموجود  
 في الذهن لزوجه الحق والذوق يخطو بالبلال  
 في محل هذا الاشكال هو ان الموجود في نفس

معا لاصح

الامر لما كان عبارة عن الموجود في حد  
 ذاته من غير تعليل فممن القارض و  
 اختراع الحق لنا ان نمنع كون العلوية  
 مثله تاتنا القضية المذكورة مستندا  
 بان القضية الكاذبة ما لم يكن يتلقو  
 الصديق والاذعان لم يكن قضية و  
 ولا اذعان بالكوالب للمبادئ العالية  
 على ما هو المقررة المشهور بين المتأخرين  
 شئ من هذه الامور القضية المزبورة  
 منوط بحصولها في ذهن من الاذعان  
 وحصولها في ذهن على وجه الاذعان  
 بل دون الفرض والاختراع غير متصور  
 لا اقول يمكن ان يصدق احد بمضمون  
 كاذب اذ الذهن السقيم قد يصدق  
 بمضمونه بل نقول ان تصديقهم منوط باخراجه  
 وان لم يعلم انه اختراع واذر الشئ لا  
 على ما هو عليه اذا عرفت هذا علمت ان

بالكاديب

لا



ثبوت شيء من الأمور المذكورة لها من غير  
مدخلية الفرض والاختراع غير ممكن فلا يكون  
المعلومية مثلاً ثابتة لها في نفس الأمر بل هي  
المذكورة فلا يلزم شيء من الخدوات ثم بعد  
تقدير القضية المذكورة واختراعها ثبوت  
لها المعلومية وغيرها وهذا مما لا يورث  
خللاً وثبوت المفومات المتصورة مما لا يخل  
فيه هذا في القضية البديهية الكذب ما ياتي  
ما هو نظري الكذب مختاراً وإنما متحتمة  
نفس الأمر عما كما في المسائل المتناقضة و  
ثبوت الشيء للشيء مستلزم لثبوت الشيء له  
على وفق ثبوته له واقعاً أو زعمياً فاندفع  
الاشكال ثم أقول مدار الاشكال على  
على ثبوت المعلومية مثلاً للقضية الكاذبة  
في نفس الأمر وثبوتها لها إنما باطل إذ  
لو كانت ثابتة لها إنما كانت القضية  
المذكورة ثابتة من غير مدخلية اعتبار القضية

وانت حجة بان ما هو الكذب لا يمكن  
تقديره ان كان ثابتاً مستلزماً  
ابدية الغير فهو ثابت  
في الواقع بغيره فيهم

واختراعه اي ادراك المدرك لا على ما هو عليه  
بناء على ما ذكر من ان ثبوت شيء للشيء مستلزم  
لثبوت الشيء له لكن ما يدون اختراع المخرج  
غير ثابتة فثبوت المعلومية لها لا يكون بدون  
الاختراع فلا يكون ثابتة للقضية المذكورة  
في الواقع الا ان يقال ان ثبوتها لها يحتاج  
الى الاختراع بالواسطة لا بالذات وهذا  
لا ينافي الثبوت نفس الامر لها يحتاج انما  
المثاني مدخلية الاختراع بالذات وفيه ما فيه  
اذ يلزم حينئذ ثبوت الثابت في نفس الامر  
مع عدم ثبوت الشيء له فيها وأنه محال  
وجواب ان ثبوت الثابت ايضاً مدخلية  
الاختراع بالاختراع والرد ثم وقد يجب  
عن الاشكال المذكور بوجه آخر وهو انه  
انما يدل على ان لزومية القضية مستلزماً  
في نفس الامر ولا يدل على كونها متحتمة في  
نفس الامر بمعنى ان كون القضية في حد ذاتها

هذا الجواب كذا في سائر النسخ  
الحسن



ما جستم  
مهرش بود لا و نه  
(۱۲)

الحق الحقيقي بالتصديق ان موضوع الحكمة  
الطبيعية الجسم الطبيعي من حيث هو ذو  
طبيعة وهي الصورة النوعية التي هي  
ذكرها يدل عليه الرجوع الى مسائلها  
فان المحركات فيها يتبع جسم من الطبيعة المكونة  
لا من حيث انه يستعد للحركة والسكون كما  
ذكرنا ثم لظهور ان الجسم الطبيعي مثله  
يتبع الجسم الطبيعي ولا يطرأ في ثبوته له كونه  
مستعدا للحركة والسكون بل المظروف فيه  
كونه ذا طبيعة وهكذا الحال في جميع اجسام  
والمحركات وقد مرّح الشيخ في منظومنا  
بان موضوع الطبع الجسم من الطبيعة المكونة  
فعلة هذا كان الاولي في تفسير الطبيعيات  
باحوال الاجسام الطبيعية ليكون اشارة  
الى الحقيقة المقترنة في الموضوع كما ذكرنا  
بعض الشارحين ولا شك ان التفسير  
الحكمة الطبيعية عايد عن هذه الفائدة



قال تفسير الاول **اولى قوله** فاقول لا ثم فهذا  
 المنع انما يتوجه اذا قرر الكلام بطريق  
 الدعوى كما قررنا مع المناسب منع قوله  
 لان الجسم الطبيعي لا يمنع النتيجة وذلك ظاهر  
 واما اذا قرر الكلام بوجه اخر وهو ان  
 ما وجه اولية ما ذكرت وحاصله طلب  
 الدليل على طلب الدعوى فلا وجه للمنع أصلاً  
 مع انه يمكن اثبات المقدمة المنوعة على  
 تقرير ما نرى في موضوع الحكم الطبيعي  
 الطبيعي من حيث هو وطبيعة ما ذكرنا و  
 في لفظ الطبيعيات اشارة الى تلك الحقيقة  
 فباحث الحكم الطبيعية هي عينها ما بحث  
 الاجسام الطبيعية او يقال ان الاضافي  
 مباحث الاجسام عهده اشارة الى المباحث  
 المعهودة المتعلقة بالاجسام من الحقيقة المقررة  
 سواء كانت ما ذكره الشافعي او غيره ثم ما ذكر  
 في معرض الاستدلال ان موضوع الحكم الطبيعية

الجسم من حيث استعداد الحكم والسكون فليس  
 لا يصلح للاستدلال كما عرفت وعدم دلالة  
 لفظ الطبيعيات على تلك الحقيقة الغير المعبرة  
 في الموضوع غير مضر **قوله** محله ان  
 خير بان الحل على ما يؤول اليه اذا كان متبصراً  
 لنا ان يغلو عنها الحل عليه كالحل على  
 ما يؤول اليه او في من الحل عليه كما لا يخفى  
 على المنصف والناقد ما ذكرناه فلا تغفل  
**قوله** من حيث يستعد للحركة او فان قلت  
 قلت تقر ان الموضوع بقيود جسم البوت  
 في العلم واذا كان قيد الموضوع في الطبيعة  
 استعداد الحركة يجب ان لا يكون محمول  
 مسألة نبدع ان استعداد الحركة وقع  
 محمولاً في الملكيات حيث ذكر فيها ان تلك  
 قابل للحركة المستديرة والعايلي في الاستعداد  
 قلت اولاً ان قيد الموضوع ههنا ليس هو  
 استعداد الحركة المستديرة بل استعداد



الحركة مطلقاً ولا شك انه لم يقع محال في  
السلسلة المذكورة وفيه ما فيه وثانياً ان  
قيد الموضوع ليس استعداد الحركة فتقابل  
استعداد الحركة والسكون وما وقع محالاً  
في السلسلة المذكورة هو قابلية الحركة فقط  
لا الحركة والسكون فتأمل **قوله** في الطبيعة  
انه فيده ان لا يحمل الطبيعة على ما ذكر كان  
عارياً عن الفائدة المذكورة ولا شك انها  
اكثر من تطابق النظر تحملها على ما ذكره لا  
أولى وما قيل من ان المراد من المباحث احوال  
ولا شك انه لا يثبت في هذا التسمي احوال  
لكية الطبيعة بل يثبت فيه عن احوال  
الاجسام الطبيعية فلام القابل أولى فيه  
ان اطلاق المباحث واداة الاحوال استعداد  
جداً والظن من المباحث المسائل ولو قيل  
الطبيعية باحوال الاجسام الطبيعية كان أولى  
من تفسيرها بما حلت اجسام الطبيعة لما ذكرنا

الا ان تطابق النظر بخلافه **قوله**  
ذكر وان الجسم في الجوهر ما اذا وجد في  
الخارج كان لا في موضع والموضوع هو  
الحل المستوع بنفسه وهذا التعريف  
بظاهره صادق على الواجب نعم مع انه  
يطلقون الجوهر عليه نعم فاما ان يراد  
بكل ما يمكن بناء على ما اشهر فيقسم الممكن  
الى الجوهر والعرض محال لا يصدق على الله  
نعم او يقال عدم الاطلاق انا هو لدفع  
قوله الامكان حيث اشهر اطلاق الجوهر  
الممكن فقط والقول بان قوله اذا وجد  
ناظر الى الحديث فخرج الواجب فيلزم خروج  
المحركات القديمة بزعم الحكماء **قوله** في  
الجهات اي الطول والعرض والعين  
وهذا القيد ما لم يرد الايضاح حيث يخرج  
به حقيقة الجسم ويتم التعريف بدونه اذ الجوهر  
القابل للانقسام ليس الى الجسم الطبيعية واما



لاخراج الخط والسبح الجوهري بأعلى القوة  
 بوجودها وان لم يقل بوجودها الحكم  
 الحاصل ان العقل قبل ملاحظة الدليل  
 يجوز وجودها فيقيد التعريف بغيرها  
 حتى لا يحتاج في الاخراج الى مونه لاستدل  
 على بطلانها **قول** اقول فيه نظرا  
 حاصل الاغراض ان المراد من الانتقام لا  
 نقام الوهي لا الفعل كما يدل عليه دليل  
 بطلان الجزء الذي يخرج في تفسيرها  
 فاما ان يراد بالتقابل القابل بالذات اي  
 بلا واسطة فلا يصدق هذا التعريف  
 على شئ لما صرحوا بان القابل بالذات لا  
 نقسم في الجهات منحصر الجسم البعطي وهو ليس  
 بجوها ويراد القابل الاعم فلا يكون التعريف  
 مانعا للصدق على كل من الهيولى والقيس  
 والجوار عنه على ما يفهم من كلام صدر المبدع  
 في حاشية شرح التجريد ان حجة الشر لا

من التردد وتبين عدم صدق التعريف  
 على شئ وتبين ان يصريح القوم لا يقتضي  
 عدم الصدق وتوضحه ان الانتقام الجزم  
 بينهما هو الانتقام الوهي بمعنى فرض شئ  
 دون شئ وكلام الشيخ في اوائل الحيات  
 التثناء يدل على ان الجسم قابل له بالذات  
 دليل بطلان الجزء بحسب الظاهر يقتضي ذلك  
 قبول الهيولى لهذا الانتقام واما الانتقام  
 الذي يظهر به مساوات شئ في البدن  
 او فاقته عنه فهو خاصة الجسم العقلي  
 ومرار القوم مما ذكرنا من ان القابل بالذات  
 لا انتقام منحصر في الجسم البعطي ليس هذا  
 الانتقام وحيد دفع التنقص لا انتقام  
 لكن يتبع الانتقام بالصورة فافهم وقد  
 اجيب ايضا بوجود منها احتداد الشئ الباقي  
 والتمام ان صدق على الهيولى والصورة  
 فاما يكون مضرا اذا كان التعريف للتعريف

هنا



والمعبر من المساوات بين المعرف والمعرف  
ليس كذلك بل هو للقاء المحو  
للمعرف باللام وفيه ما فيه منهما ما قد  
بعض الشارحين وهو اختيار الثاني من  
التريد وزيادة قيد المركب في التعريف  
بعد قوله جوهر في لا يصدق التعريف  
على الهيولى والصورة وفيه نظر اذ لا يثبت  
تلك عليه فلا يصير اليه وايضا قد تقدم  
بينهم ان المعرف يجب ان يكون بين الثبوت  
للمعرف والكتب ليس كذلك بل يحتاج  
الى استدلال كما لا يخفى ويقرىبه منه ما قيل  
ان المراد ان الجسم جوهر قابل للانقسام  
وبما ما في بعض الشرح من انه يمكن اختيار  
الشئ الاول وضع عدم صدق التعريف  
على الثاني وما هو من خواص الجسم هو انقسام  
الوحداني القطع كما ظهر بالرجوع الى بحث  
الهيولى وهذا مع كونه غير جاسم لمادة الشبهة

كما اقررت به حيث يصدق على الهيولى محل  
بحث وهو الحقيقة واجمع الى ما سيجي ومنها  
ما افاده الاستاذ مروج الله روحه في  
رسالة الشوارق من ان هذا التعريف  
لبعض القدماء المتكبر للهيولى المحو لا يصدق  
الا لتمام على الملك واذا كان كذلك لا يقع  
الا بواجب من الاول باختيار الشئ  
الاخبره التزام ان الجسم ليس بالصورة عند  
فلا اشتراط بالصدق عليها واما الانشراح  
بالهيولى فانما يتم على تقدير وجوده ولعل  
من عرف الجسم هذا التعريف منكر لوجود  
الهيولى فلا يراد الثاني اما على القول  
ببني الهيولى فبان يراد من القسمة القسمة  
الفعلية الى العكبة اولاهما ومن  
الوقعية ومع يندفع الاستفاض لظهور  
ان الجوهر القابل للقسمة العكبة اولاهما  
ليس الا الصورة الجسمية ولا يعبدان تعال



يصدق التعريف على الصورة النوعية على  
 تقدير ارادة الام لان يقال البناء للم  
 لا يقوله بالصورة النوعية الجوهرية و  
 يحكي تفصيل الكلام فيه او يقال على تقدير  
 ارادة الام يمكن ان يراد منها التسمية بالذات  
 وكون الصورة النوعية قابلا لها بالذات  
 ثم لا بد له من دليل وما على القول بنبوت  
 الهيولى فما خيرا والشق اول كتحقق التسمية  
 بالفعليية الفعكية ولما كان صاحب التعريف  
 محورا للحرق والالتزام على الافلاك  
 كانت هذه التسمية حادثة في الاجسام كلها  
 فاذا اراد الجهات بالذات انطبق التعريف  
 على الجسم اذ محصله ان الجسم جوهر قابل  
 بالذات للانقسام الفعكية في الجهات  
 بالذات فخرج المبدأ بعقيد الجوهر والصورة  
 بعقيد التعريف بالذات والهيولى بعقيد  
 الجهات بالذات وفيه نظر اذا التايل

بالذات للتسمية الفعكية لشيء الا الهيولى على  
 القول بها وقد صرحوا بذلك فاذا حجت  
 بعقيد الجهات بالذات لم يصدق التعريف  
 على شيء وما يقال في الجواب ان الجوهر  
 والعرض متحدان بالذات متغايران بالا  
 اعتبار فلا يلزم على تقدير ارادة الشق اول  
 عدم صدق التعريف على شيء اذ محصله  
 ان الجسم جوهر قابل بالذات باعتبار من  
 الاعبارات لا باعتبار انه جوهر وهذا  
 صادق على الجسم فعينه نظرا اما اولا  
 لو كان الجوهر والعرض متحدان دأيا كان  
 شيء غير محتاج في الوجود الى الموضوع و  
 محتاجا اليه فعينه وبطلانه ظاهر وقد  
 اشاد الى هذا الشيخ في الشنا حيث قال  
 انما منع اي مني ان يكون ماهية توجد  
 في الاعيان من جوهرها ومن غير ما حتى  
 يكون في الاعيان محتاج الى موضوع ما و

نسخ كتاب  
 في بيان ما لا يحد  
 من سائر التعريفات لبعض  
 من سائر التعريفات لبعض



فيها لا يحتاج الى موضوع انتهى والقول بان  
 البياض مثلا ليس له ذات احسن من الجسم  
 فذاك موجود واحد جسم باعتبار وجوده  
 باعتبار صورته باعتبار بياض باعتبار مخالفته  
 للجسم وتسمى القطوع بخلافه مع ان  
 الابراد على التعريف بنا على غير الجسم  
 واما ثانيا فلا بد من مائة البسملة لصدق  
 على الصورة والهيولى اذ يصدق عليهما  
 انها قابلان بالذات باعتبار على زعمه  
 وكون المراد بالتقابل بالاحتياج الى الواحد  
 لا يجدي اذ يصدق على الصورة المتحد  
 مع الهيولى بزعمه انه قابل بالذات باعتبار  
 من الاعتبارات لا انه يلزم انها جسم وهو  
 محال للجسم والامراض على ما تقدم عندهم  
**قوله** وقد صرح بذلك نقل عن الشارع  
 حاشية على هذا الموضع هي قوله فان قلت  
 قد صرحوا ايضا بان التقابل اللاهضال هو

اريد على كل من هذا الوجهين  
 بالذات

الهيولى فكيف التوفيق بينهما قل لا انتقام  
 يطلب على فرض شي دون شي وحيثما  
 وعلى الفصل والفك وتسمى عليا والاول  
 خاصة الكم وعروضه الكم وبان لا يجوز  
 بواسطته والثاني خاصة الهيولى ثم الكم  
 بعد ما لتولى والمراد منها الوجود والعدم  
 لا يقبل التسمية الفعلية عندهم والمقصود هناك  
 هو الفعل ولذا اخصصوا ببعض الاجسام  
 يسمى انتهى فان قلت اذا كان الانتقام  
 الفعل خاصة الهيولى يجب ان يكون الفلك  
 قابلا له فيكون قابلا للحرق والالتئام  
 لا سيما انه على الهيولى فكيف يصح قوله الفلك  
 لا يقبل التسمية الفعلية قلنا كونا الانتقام  
 المذكور خاصة الهيولى لا يقتضي الا ان يكون  
 الهيولى قابلا له بالذات لا غير خالا ان  
 يكون كل هيولى قابلا له لجواز ان يكون  
 خاصة غير شاملة وايضا لما كان هيولى الفلك



فما لنا بالنوع هبوط الغناسة فمخبر لا قبل  
القسم المذكورة وأيضا يجوز أن يكون  
هو الملك اذا نظر الى ذاتها وقطع النظر  
عما هو خارج عنها فإبالة له لكن يكون عدم  
قبول الجسم التملك له بواسطة الصور التي  
فتأمل في تولد الاول خاصة الكم نظر  
قد عرفت وجهه في الجواب الاول من  
الحاشية السالفة **قول** لان الاجسام حاصل  
ان موضوع الحكم الطبيعي من الحقيقة المذكورة  
وله احوال واعراض آتية وكذا الانواع  
الجسم الطبيعي احوال واعراض آتية فاسب  
ان يبين الاحوال العامة في فن والخاصة  
بنوع الملك في فن ثان والخاصة بنوع  
الخصر في فن ثالث ولا غبار عليه و  
وجه الترتيب ان الاحوال العامة مباد  
لمعرفة الاحوال الخاصة واعرف عند السور  
للعموم لموسى ما الغنى الثاني تقدم ربي

موضوعات الفن الثالث بزم الملك ما  
يتبع في اثبات القتل وقيل ان موضوع  
الفن الثاني اشرف من موضوع الفن الثالث  
**قول** في ابطال الجزء الذي يجري  
الاطهر ان يحيل ابطال الجزء المذكور الى  
هذا الفن لكونه مقدمة لموجب الصور  
من العلم الالهي وقد ذكر ما جرت فيها  
للتحقيق حقيقة الجسم كما سيذكر الله لكن  
يتبقى شي هو انه من اي علم هو **قول**  
مسئلة من الفن يشكك ان الاول  
ان موضوع المسئلة البحث يجب ان يكون  
عنى موضوع الفن او نوعا منه او جزءا  
في آتيا له او نوعا منه كاقوة او الموضع  
في هذا الفصل ليس كذلك الثاني ان  
الحكمة باحثة عن احوال الموجودات البينية  
والجزء الذي يجري ليس كذلك وغاية  
التوجيه ان يقال المسئلة هي ان الجسم هو



فوضع قابل للانقسام الى نهاية ولما  
كان الجزء الذي لا يخرج على ما عرفه السمت  
جوهر اذا وضع لا يتقبل القسمة اصلا و  
الانطال مستلزم للبطالان وهو مستلزم  
لبقول الانقسام لا الى نهاية وفي  
التعريف الجوهر المتولد بالجزء الذي  
يخرج اشارة الى الجسم كان قوله في  
انطال الجزء الذي لا يخرج من فوق الجسم  
الطبيعي جوهر فوضع قابل للانقسام  
لا الى نهاية وهو مسئلة من هذه الفن  
ولما يتوقف عليها يجب اليه ذكر هذا  
هذا وان كان بعيدا عن العبارة لكن لا  
يجوز ان يدعى حقيقة ويحصل به الفناء عن ارتكاب  
التقدير ان حيث قيل في التوجيه ان  
السلطة هنا هو ان الجسم مركب من الاجزاء  
التي لا يخرج من قوله في انطال الجزء الذي  
لا يخرج في قوة انطال مركب الجسم منه ثم

اجتمع الى تعينه المحول بالجوهر وذو الوضع  
ليجبر مساويا للوضع وابعده من ذلك  
ارجاع مدعى الفصلين الى واحد حتى  
يصير المحول مساويا للوضع يجعل الدعوى  
للمركب المركب من الاجزاء التي لا يخرج  
ومركب من الجسيم والصورة قائل **قوله**  
لا قطعاً ولا كذا القطع هو انفصال  
الجسم الصلب واللين بنفوذ شيء في الكسر  
هو انفصال الجسم بمصادفة قوته **قوله**  
والعنة الوهمية لما كان القطع الكسر  
معروفين بوجه متاخر يتصدق السمت  
لبان القطعية والكسرة وقصد بيان  
الوهمية والرضية لوقوع الالتباس فيها  
وعدم الالتباس بينهما بحسب القلم والشيخ  
في موضع من الاشارات لم يعرف بينهما  
كما ذكر صاحب المحاكمات هذا وادرج  
الحاكم هنا هو لان الاول ان الوهم

غير

بمصادفة

سوالين



للمعاني الجبرئية المتعلقة بالمسوات ايها  
 لا يورثها بالجوهر من المظاهر لا للصورة  
 التي تقابلها كعداوت ديد وصدقة غرو  
 واجزاء الجسم ليست بها فلا يكون الوهم  
 مدركا لها فلا يكون قاسما وقد يقر هذا  
 بوجه اخر هو ان القسمة من اثار الخيلة  
 المدرجة للصورة لان اثار الوهم تكون  
 مدركا للمعاني الجبرئية فلا توجد قسمة  
 ويحاج بان المسم هو التوق للخيلة كقول المدرك  
 لتلك القسمة هو الوهم فتسميه وهمية  
 باعتبار الادراك وهذا الجواب ليس على  
 ما ينبغي ان مقصود السائل انه لا توجد  
 قسمة لها اختصاص بالوهم وحاصل الجواب  
 ان تسمية القسمة وهمية باعتبار ان الوهم  
 مدرك لتلك القسمة التي هي من المعاني وان كان  
 الاقسام من الصور ولا يخفى ان مدرك القسمة  
 في التطعية والكثرة ايضا الوهم فلم يوجد

فسمي لها اختصاص بالوهم الثاني ان الوهم ليس  
 قاسما ولو فرض انه مدرك لاجزاء الجسم  
 القاسم هو الخيلة وحصل ما اجاب عنهما  
 ان الحقيقي ان المدرك والقاسم والحاكم  
 هو النفس لكنها لا تقبل في المسوات بل  
 مدخلية الوهم ولما لم يكن لغير الوهم من القسمة  
 الحية دخل في ادراك المعاني صادرة  
 منسوب اليه فقط واما سائر الادراكات  
 والاعمال الحية فهو بالوهم ويقع انزل  
 منها رتبة فصاعدا لادراك القاسمية  
 الى الوهم الذي هو على مرتبة من سائر  
 القوى الحية **قوله** قلت المراد بحاصل  
 الجواب ان المراد من الفرض هنا التحويز  
 لا التثدير الذي لا يقدم للخطية وعدم  
 كونه جوهريا في وضع قباله للقسمة التحويزية  
 محل النزاع والذي يحتاج الى اقامة الدليل  
 على بطلانه هو عدم كونه قبالا للقسمة التثديرية

هي



وليس الكلام فيه **قوله** والفرضية ما هي  
لأجل أنه هذا الكلام على أن المدعى في العلم  
لا يكون الاطلاقي حتى يمنع ولعل من توهم  
ذلك قس الفرضية التي هي متبادل للوهية  
بالوهية حيث كان مدركا في الوجود حوتا  
لا يروى ولا يخفى أنه لم يلزم من قول الشيخ ما هو  
بحسب الوجود انحصار مدركا في الوجود الحوتيا  
بل هذا معلوم من خارج **قوله** ولو فرضنا  
أن فيه أن هذا الفرض يجوز أن يكون محلا  
والحال قد يكون مستورا محال فلو لم يستأ  
الجزء على الفرض محال لا يتبين بطلانه في نفس  
الامر مع أنه الملتزم والجواب أن المقصود  
هنا البطلان تركب الجسم من الأجزاء التي لا  
تجزئ صغائر وفي التعبير عن الجوهر الفرك  
إيحاء إلى هذا كما أفيد ولا شك أن الفرض  
على المتدين المذكور موافق لما ينبغي أن لا  
وسخيل وجه على بطلان تركب الجسم من الأجزاء

الفرعي

بالحزب الذي لا تجزئ لعلهم

لا التي لا تجزئ وهو أنه لو توكلت منه لكان  
جواز دخول اجسام العالم كلها في خير  
وهو بطلان فرضه ببيان اللانتهية أن يكون  
الأجزاء لا يمكن الا بطلان التداخل ولا  
لزم الانقسام لكل جزء مما جزأ التداخل  
معه والتداخل موجب لعدم حصول  
الجسم فلا يزداد جزئ الجميع على خير واحد وهو  
المطل **قوله** ما نقاس تلاقى بمحصله  
أن الجسم لو كان مركبا من الأجزاء التي لا تجزئ  
فيكون فيه ثلاثة أجزاء مثلا قسمة قطعا  
في أما أن يكون الوسط ما نقاس تلاقى  
الطرفين بالنقل أو لا يكون وعلى هذا التقدير  
لا وجه لما يتم من هذا المنع على قوله كانت  
الأجزاء متداخلة مستداجوا أن لا يكون  
ما نقا ولا بتداخل الأجزاء ووجه ظاهر  
هذا ولا حاجة إلى ما يتكلف ويقال معنى  
التوديدان الوسط اما أن لا يكون بحقيقة

يتوهم

توجههم



لما ثبت ان الجسم لا يتجزأ  
فلا بد ان يكون متصفاً بالوحدانية  
فلا بد ان يكون متصفاً بالوحدانية  
فلا بد ان يكون متصفاً بالوحدانية

مع

تحتسب تحتها لا في الطرفين لولا انقسام  
ثم لجوز ان يكون تلك الحقيقة في لا في  
الطرفين فلا يتم قول المصنف انه لا في  
الجوهر وذلك ظاهر ويتوجه على الثاني  
انما ان اراد الامكان الثاني فليس كما  
يجد في تعالجوا ان يكون متصفاً في  
الامر وان اراد الامكان الوقوعي حسب  
نفس الامر ثم قد يرد **قوله** وتداخل الجواهر  
فيه نظر اما اوله فلان التداخل هو  
الملاقات بالاحتياج لا بزيادة الجواهر  
من المشارات وشرحه ولم يؤخذ في  
مقصوده الاتحاد في الجسم واما ثانياً فلان  
هذا التعريف لا يصدق على تداخل الاجزاء  
التي لا تجري على فرض الوجود لعدم كونها  
ذاتية ثم واما ثالثاً فلانه منصوص في تداخل  
الجسم والمكان بمعنى البعد المجرد لعدم كون  
البعد المجرد متخيلاً مع ان التعريف يقتضي

كون كل من المتداخلين متجزئاً فتدبر  
اما واقعاً فلانه على هذا التفسير يؤول  
المصنف لكأنه لا اجزاء متداخلة ممنوعاً  
اذ ليس لها جرم حتى يتحد جرمها ولو يترك  
قوله في الوضع والجسم او زاد ان كل من  
ذوات الارضاء والاحكام ثم عن بعض  
المنافسات ويمكن دفع النقصان بالاعتراض  
لعله ينبغي البعد المجرد فمادة النقص غير  
متحققة بزمه هذا كله على تقدير كون  
المذكور بغيرها كما هو الظاهر واما خامساً فلان  
استحالة التداخل الجوهري مطلقاً ثم فصله  
عن ان يكون بدنه كين وقد جوزوا  
تداخل البعد المجرد والجوهر الجسائي وايضاً  
قد حقق ان ما لا مقداره اصله سواء  
كان جوهر او عرضاً لا تعارض الا على التداخل  
ويؤيد ذلك استدلال الشيخ الرئيس على بطلان  
تركيب الجسم منها كما ذكره في التخصيص

كانا

لاستحالة الامر

من الاجزاء الذي لا يجري



بان كلمة ما لا تجري لا يتناول الا على التداخل  
 والتداخل مستلزم لعدم حصول الجمع  
 مناف لتركيب الجسم منها ولم يثبت يدعي  
 استحالة التداخل بل ثبت بعدم حصول  
 الجمع وظاهر كلام المصنف هنا ناظر الى انه  
 لا يدعي استحالة التداخل في نفسه حيث  
 قل فلا يكون وسط وطرف ولم يكن  
 بان يقول ههنا مع انه احضر فالظن ان  
 المتن على ظاهره **قوله** فيكون الاشارة  
 فيه نظر لحواد ان يكون خلهما واحدا  
 ولا يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة  
 الى الاخر كما في خط واحد طرفان متطيقين  
 فان محل النقطتين واحد مع ان الاشارة  
 الى احدهما غير الاشارة الى الاخرى فلان  
 قلت الاشارة الى احدى النقطتين في  
 الصورة المصورة اشارة الى الخط الذي  
 هي طرفه كما يجري في الشرع في تحقيق معنى

كل

تثبت

منه

ثبت

الملكوت

الحاصل ولا شأن الى الخط اشارة الى  
 الترتيب الاخرى يكون الاشارة الى  
 كل من النقطتين اشارة الى الاخرى **قلت**  
 لو صح ذلك لزم ان يكون الاشارة الى  
 الارض اشارة الى السطح اعذب من ذلك  
 الاعلى وذلك مع انه مستبعد جدا لم يقل  
 به احد بان الملازمة ان الاشارة الى  
 الارض اشارة الى السطح العالي فيها ولا شأن  
 اليه اشارة الى السطح الباطن من الماء او  
 الهواء المتداخل معه ولا شأن اليه  
 الى الهواء او الماء فهذه اشارة الى السطح العالي فيه  
 وهكذا نقول في السطح المحيط به حتى يمتد  
 الى السطح المحذب من الغلاف الاطلسي  
**الجواب** على ان الاشارة بالذات الى شئ  
 اشارة بالعرض الى اخرهما علاقة بجمع  
 ذلك والاشارة بالعرض قد لا يتقيد  
 الى شئ فلام لزم كون الاشارة الى احد

النقطة

قائل كلام



النقطة في الجائتين في الخط اشارة الى  
 الاخرى **قوله** فيلزم تلاقي الطرفين  
 ثم لجواز ان يكون الاشارة الى العديهما  
 عين الاشارة الى الاخر مع عدم التلاقي  
 كما في الخط المنتهي الى النقطتين فان  
 الاشارة الى الخط اشارة الى كل من  
 نقطتيه فصح ان الاشارة الى العديهما  
 اشارة الى الاخرى مع عدم التلاقي  
 ويمكن ان يجاب بان مراده ان النهايتين  
 ان كانتا خاليتين في محل واحد بحيث  
 لا يكون بينهما تمايز ان يكون الاشارة  
 بالذات الى احدهما اشارة بالذات الى  
 الاخرى يلزم تلاقي الطرفين وهذا لا  
 لا يقبل التبع والمفروض من هذا التعليل  
 فاقولهم **فان قلت** النقطة الفرضية موجودة  
 عند المتساويتين فاذا كانت نهاية الخط يكون  
 ملاقية بالخط وملاقية للهواء مثلا اية

احدهما النقطة عين  
 الاشارة الى الاخرى  
 بناء على ما سبقتكم اليه

محسوسة بالذات  
 لا يكون بينهما تمايز اصلا  
 فيلزم تلاقي الطرفين  
 هذا يدعي لا يقبل التبع  
 فتأمل

كثير الحكماء

فاما تلاقي الخط فيلزم انتسابهما بمثل ما ذكر  
 قلت الخط المنتهي بالنقطة وهي ملاقية  
 بالخط **وقل** صرح الامام في الباعث  
 بمثل ذلك جوابا لمثل تلك الشبهة في  
 السطح والجسم حيث ان الجسم شئ واحد  
 نهايته هي السطح وهو عرض وغير ملاق بما  
 تحته اذ ليس هو جسم فكان هذا المشكل  
 يقوم ان السطح صفحة وتحته صفحة اخرى  
 ثم ان احداً الصنفين ملاقية للاخرى و  
 ذلك مصادرة على المظنة انتهى وبه اندفع  
 شك مشهور يذكر في الكتب المشتهرة هو  
 ان السطح ملاق للجسم ولا يلاقيه تمامه بل  
 ببعضه فيلزم في شئ مثله وهو ان يلاقي  
 مع شئ مثله في الجسم وهكذا فيكون الجسم  
 مركبا من سطوح جوهرية مع انه لا يحصل  
 من انتسابها جسم ووجد الاندفاع ظاهر  
 حسب ذكرنا ان السطح غير ملاق للجسم حتى

الهواء غير ما تلاقي الخط



يلزم ما ذكره الحاصل ان السطح غير حال في  
 الجسم بالحلول السرا في حتى يلا في تسمى منه  
 بل حلو له فيه جوارى اى قائم بمجموع الجسم  
 تسمى منه كالنقطة في الخط وعلى عيني  
 صدر الحقيقتين من ان السطح ليس شىء من  
 الجسم بل هو ظاهر لا اشكال الا انه ينفذ  
 بهذا التحصيل لا يشكال عن التوهم كما وقع اذ  
 التوهم غير قائم بهذا الحقيق **قوله**  
 ولا تالو فرضنا ان قد يقال يجوز ان يكون  
 وقوع الجزء على ملتقى الجزين محالاً على تقدير  
 تركب الجسم من الاجزاء ايضاً بان يكون الجسم  
 مركباً من ثمانية اجزاء اربعة منها موصولة  
 فوق اربعة ووجه لم يقع جزء على ملتقى الجزين  
 فلم يطل تركب الجسم منها ايضاً وانت خبير بان  
 الجسم اذا كان مركباً من اجزاء كذلك يمكن  
 وضع جسم اخر مركب منها على الجسم المفروض  
 ولا يحتمل ان يقع جزء منه فوق جزء من الجسم

متلاقيه تلاصق

محال

المفروض اولاً ان لم يقع على الملتقى فرض  
 حركة احداهما فيقع جزء على الملتقى كما شهد  
 به القطوع السليمة ويتم الدليل وفيه منع اذ  
 لو اخترنا داخل الملتقى في كل منهما لم  
 يلزم محذور هو عدم حصوله اذ لا دخل  
 للملتقى هذا في الجسم المركب من الاجزاء الثمانية  
 ومثل هذا السؤال ويجوابه جار في الدليل  
 الاول فلا تغفل **قوله** فاما ان يلا في  
 على تقدير الوقوع على الملتقى لا بد ان يلا في  
 كل واحد منهما سواء فرض انطاقة على نفس  
 المفضل كما في الشرح القديم او لا يصح به  
 السيد السند قدس سره في حواشيه عليه  
 وتشهد به القطوع واعلم ان الاحتمال  
 هنا كسبت اشار الشرح الى بعضها وترك  
 الباقي والتفضل ان نقل الجزء الواقع  
 على الملتقى اما ان يلا في ثمانية او بعضها  
 بواحد منها فقط بما به او بعضها اى



مجموعها أو بكل منهما شيئا أو بواحد التمام و  
 بشي من الآخر فلا احتمال عشرة الأول أن يلاقي  
 تمامه بواحد منها فقط تمامه والآخر مع  
 المفروض مع تدخل المتيقن الثاني  
 أن يلاقي تمامه بواحد منها فقط ببعضه  
 وهو مستلزم لا انتقام ذلك الواحد مع  
 المفروض الثالث أن يلاقي ببعضه بواحد  
 منهما بالتمام وهذا أيضا مستلزم خلاف  
 المفروض مع انتقام الواقع على المتقن الرابع أن يلاقي  
 ببعضه بواحد منها فقط ببعضه وهذا  
 مستلزم لا انتقام ما على المتقن مع ذلك الواحد  
 وخلاف المفروض فقط الخامس العلاقات  
 تمامه لكل منهما بالتمام والآخر خلاف  
 المفروض مع عدم حصول الجسم السادس  
 العلاقات ببعض بكل منهما بالتمام والآخر  
 انتقامه مع التدخل السابع العلاقات  
 تمامه لكل منهما ببعض والآخر انتقامهما

ان شئت ان يلاقي  
 انتقامه مع عدم حصول الجسم  
 انتقامه مع عدم حصول الجسم  
 انتقامه مع عدم حصول الجسم  
 انتقامه مع عدم حصول الجسم  
 انتقامه مع عدم حصول الجسم  
 انتقامه مع عدم حصول الجسم  
 انتقامه مع عدم حصول الجسم  
 انتقامه مع عدم حصول الجسم  
 انتقامه مع عدم حصول الجسم  
 انتقامه مع عدم حصول الجسم

الحكم



مع التمام  
بعضهما

الثامن العلاقات تمامه بواحد منها بالتمام  
 وبالاخرى البعض والآخر انتقام ذلك  
 الآخر والتدخل التاسع العلاقات ببعضه  
 بكل منهما شيئا والآخر انتقام الثلث  
 العاشر العلاقات ببعضه بواحد بالتمام  
 وبالاخر البعض والآخر انتقامه مع  
 ذلك الآخر مع تدخل بعضه مع الواحد  
 وعلى هذا ظهر ما في كلام المتن والشرح  
 ان العلاقات بالتمام بكل منهما بالتمام  
 لا يوجد الانتقام وانما اظننا استقص  
 الاحتمالات والآخر تمحيضا للاذهاب  
 وبيانها لاهال وقع في الكلام **قوله**  
 ناسب ان يقال ان ايجادا في التبعين  
 الجوهر الفرد بالجوهر الذي لا يجرى اياه  
 الى هذا **قوله** يمكن ان تدل الدليلين اورد  
 عليه ولا انه يمكن اختيار التدخل  
 مع وقوع استحالة تدنيها على ان انتفاع

ما على المتقن  
 بالملاقي بالتمام



التداخل انما هو على فرض تركب الجسم  
كأصح به السيد السند في  
حواشيه على الشرح المتقدم واما بانه  
محتمل ان يكون الجزء الذي يتبعه نوعه  
الاخصار في فرد مستحيل الاجتماع مع  
فرض وقوعه بين الجسمين فرض محال  
واجب عن الاقل بان ذلك الجزء الواقع  
بين الجسمين اما ان يداخل شي ذي مقدار  
من الجسم او بالجسم بالتمام فيلزم انقسامه  
لا اتحاد مع المنقسم كما هو مبني التداخل  
خصوصا على تفسير الشئ او بغير ذي  
مقدار منه فيوجد في الجسم جزء غير ذي  
مقدار وتنتقل الكلام اليه كقولهم يداخل  
جميع الاجزاء المفروضة في الجسم فلا يكون  
للمجم مقدار وهذا خلاف دلائلهم ولك  
ان كقولهم الايراد الزاوي على الشئ حيث  
الترنم ان الجسم غير قابل بالذات للانقسام

الوجه فلهذا ان لا يكون له مقدار وانظر  
اليده وقطع عما هو خارج عنها واجيب بان  
الشئ وان الترم ذلك الا انه يدعي  
البداية في استحالة تداخل الجواهر مطلنا  
وفيه نظر ظاهر وهو ان يقول ان الجسم  
ان لم يكن قابلا بالذات لكن المقدار  
حال فيه طولا سرا نيا عندهم فيلزم تداخل  
الجواهر المفردة بالمقدار العرضي لا الحزبي  
وفيه ان اثبات المقدار مبني على بطلان  
الجزء كما لا يخفى قيا مل حكا واجيب عن  
الثاني بان وقوع الجزء خارج الحد كحال  
لما بينوا ان ليس شي ذو وضع موجودا  
خارج الحد فلا بد ان يكون داخل الحد  
فيكون بين الجسمين لما بينوا ان الحلة كحال  
بدليل لا يتوقف على بطلان الجزء في نفسه  
وفيه ان استحالة وجود ذي وضع غير  
منقسم خارج الحد غير بينة ولا مبينة

عنه



قال بعض الفضلاء يمكن إقامة الدليل على  
 بطلان الجزء في نفسه بان يفرض الجزءين  
 حطين وعلى ملتقاهما ليلزم انتفاء الجزء  
 ان وجد فيه فراغ من لاقه الخطين او  
 بداخل الجزء الجوهرى الذي له وجود لا يبرأ  
 والنقطة الفوضوية التي لا وجود لها الا  
 فتراد ان لم يوجد وكلاهما محالان انتهى  
 ولعل هذا ما اخذ مما نقل عن الشيخ الراسي  
 انه استدل على بطلان الجزء في نفسه ببعض  
 قصائمه بان لو وقع بين نقطتين  
 فلا يخلو اما ان يتباين النقطتان عن حده  
 فيكون الوسط يلا في كل واحد منهما بغير ما  
 يلا في الآخر فيقسم وقد فرض في نفسه  
 واما ان يكون النقطتان تيلان  
 يلا فيهما فيكون ذاته سارية في ذات كل  
 واحد منهما وذاته تسان عن الخطين  
 نقطتان غير الاولى من ان يتباينها وقد

وجود

فرضنا ما نهايتها ههنا انتهى واول  
 يمكن نقل الكلام الى غير التباين الاولين  
 بان يقال اما ان يتباين عن ختيه فيقسم  
 الجزء واما ان يتلاقيا فللخطين تان  
 غيرها وهكذا يقول فيلزم تبدل الهاتين  
 بغير نهايته وهو ظاهر جدا وقد يستدل  
 في المشهور على بطلان الجزء في نفسه بانه  
 جوهر ذو وضع بالذات فلا بد ان يكون  
 له الجهات الست بديهية ولا شك ان ما  
 يلي منه احدى الجهات غير الاخرى فيقسم  
 ولو وجها وما يقال من ان هذا انما يقصور  
 فيما لا خط من انتفاء لاقى ليس كذلك  
 فلعله مكان صريح وقد يقال بطلان  
 التركيب من اجزاء لقولنا لا خط من اجزاء  
 لا يتجزى مدار حول نفسه فالجزء الذي  
 يدور الخط حوله اما ان يدور حول  
 نفسه بان يصير الجزء التالي جنبا الى الكبير

الشمالي

فرضنا



فيكون قابلاً للانتقام أو يمكن ورسم الجزء  
 الذي يليه داتن حوله فهو يتقبل بعض  
 اطرافه الى الآخر بالتدريج فتقبل المدار  
 عليه الانتقام هفت فاقول فيه عجب  
 اما اولا فلا ينبغي ان يقال فيه شيء  
 شمالي وشي جنوبي كما في الدليل المشهور  
 وقد اخذنا القابل في الدليل فليقر بان  
 المقدامات واما ما بنا فلانه يمكن لا مقاد  
 على الشئ الثاني من التردد بان  
 جزء ساكن ويفرض خط موكب من الاجزاء  
 ملاقيا بطرفه للجزء الساكن ويبقى الكلام  
 الى اخره وتفضل الكلام انه ان لم يتقبل  
 اما ان يدور حول نفسه بان يصير ان  
 يدور بهذا الوضع الخاص مع جواران  
 يدور بغير هذا كما هو ظاهر قوله بان يصير  
 لا يتخذ ان لا يتغير محرك بغير هذا الوضع  
 ليس له مقدار وجهات حتى تحرك بهذا الوضع

هنا

وان اريد ان دورا لا يتصور لا يتبدل  
 الجهات فحينئذ لا يمكن ان يدور وان يكون  
 ولا يمكن ان يرسم الجزء الذي يليه حوله  
 داتن اذ ليس له مقدار وجهات حتى  
 يتصور ذلك فان ادعى البدهة في ان  
 له جهات يرجع الى الدليل المشهور وشي  
 النظوان المذكوران وبالمجمل لا بد بال  
 خلق من دعوى البدهة في ان له جهات  
 والالام الكلام فاهو من خواصه اضافة  
 المقدامات المحتاجة اليها الى الدليل  
 المشهور بالخصوص بطلان التركيب البطل  
 للجزء في نفسه فتامل وقد يستدل على  
 بطلان تركيب الجسم منه بانه لو تركب الجسم  
 لزم ان يكون قطر تلك الافلاك مقدار  
 ثلثه اجزاء لا يتجزئ وان كان يدور به بيان  
 اللزوم ان الجسم لو تركب منه لكان قطر  
 المحرك مركبا من الاجزاء فلتفرض خط اب

عشر في شئ من ان شئ



مركبا منه في احدى جانبي القطر متصلا  
 به ملائيا بحيط المحاذ من الجانبين و  
 خطا جديا مركبا منه من الجانب الاخر كذلك  
 وقد قررنا انه يمكن الوصل بين كل نقطتين  
 بحيط مستقيم فاذا وصلنا بين نقطتين  
 أيهما بحيط آخر لكانت هاتئنا بالمدى  
 وملائيا بالحيط من الجانبين مع انه ما ر  
 ثلثة خطوط متصلة فيمكن مركبا  
 من ثلثة اجزاء وهو المطا واولا كخفا  
 في ان نقطتي أي من المحيط فاذا وصلنا  
 بينهما بحيط آخر لكان ما راحيط واحد  
 المقطوع في التتير قصور ولنا ان نقصنا  
 على القطر وحطج بح متصلا فاذا وصلنا  
 بين نقطتي أي خط آخر يلزم ان لا يكون له  
 مقدار اصلا اذ ليس بين النقطتين وح  
 المتصل به شي قطعانم لو فرضنا تحريك  
 هذا الخط بوجه ينطبق على القطر يلزم

وقد صرح في  
 على بطلان الخرافة

حظم

ان يكون له مقدار كما لقطر وهذا الخش  
 فتدبر وهذا الوجه مأخوذ من كلام الشيخ  
 في غيور الحكمة والقياس السناء حيث  
 استدلل على بطلان المركب انه لو تركب  
 الجسم منه لزم ان يكون قطر للمزج و  
 المستطيل مساويا للضلع وانه محال  
 وما استدلل به على بطلان المركب القياس  
 السناء انه يوهن في الهندسة على انه  
 يوهن في الهندسة على انه يمكن تضييف  
 كل خط فلو فرض خط مركب من اجزاء  
 وترو وضعت لزم انقسام الجزء فتدبر  
**قوله** في اثبات الحق او اقول الظن  
 ان المسئلة ههنا هي ان كل جسم مركب من  
 الهيولى والصورة كما يدل عليه قوله ههنا  
 ان كل جسم مركب من جزئين يعل الجزء  
 وقوله في اخر الفصل وكل جسم مركب من  
 الهيولى اياه الى ان يحتاج الى الدليل في

لا نقول ان  
 المستطيل مساويا للضلع  
 العبار ان قطر الاثنا  
 ذلك وشبهه القائل ان  
 ان المراد به كذا امر  
 هو كذا







الجوهري ويقولون بالصوت العرضية كما  
صرح الشيخ المتقول في الهياكل حيث قل  
الاجسام انما تميزت بالهيئات وقل  
العلاقة البشري في شرح الاشراق ان  
الهيئة والعرض واحد والتفاوت باعتبار  
يقال هيئة باعتبار الحصول للشيء وعرض  
باعتبار عروضة له وسيدكره الشارح  
**قول** واعرض عليه واعرض عليه  
ايضا بوجوه خمس الاول انه يلزم على هذا  
ان يكون السرعة حالة في الجسم اذا لها اختصا  
به بحيث يكون الاشارة اليها اشارة الى  
الجسم اذا السرعة حالة في الحركة فالاشارة  
اليها اشارة الى الحركة واقول يمكن الجواب  
بان المراد من الاختصاص هو الاختصاص لا  
واسطة كما هو المتبادر والسرعة بالنسبة  
الى الجسم ليست كذلك الثاني انه يلزم  
يكون احدا العرضين حالين في الجسم حالا

في العرض الآخر وليس كذلك بيان الزعم  
ان اتحاد الاشارة محتمل لا محقق واقول  
الجواب ما قد ذكره الثالث انه يلزم ان  
يكون حصول الجسم المكانا على سواء  
كان المكان هو البعد المجرد عن المادة او  
السطح الباطن من الحاوي الجسماني  
الظن من الجواب اذا الاشارة الى كل من  
المكان والممكن اشارة الى الآخر وجوابه  
يظهر كما سيذكره الشارح في الجواب عن العرض  
الثالث قد ذكره الرابع انه لا يصدق  
على حلول الصوت في الجسم كقولهم  
غير محسوس فلا يشار اليها اشارة حتمية  
حتى يكون الاشارة الى الصوت اشارة  
اليها ويمكن دفعه بانه يمكن اتحاد الاشارة  
كون الحال شار اليه بالاشارة الحتمية  
الخامس انه لا يصدق على حلول الاصوات  
في الاجسام كقولهم لا يشار اليها



بالاشارة الحية وجوابه ان الاصل محقق  
بحسب السمع وهذا يحكي للاشارة الحية  
بشيء وهو انه يلزم على هذا ان يكون  
الاحساس السمعى بالصوت هو الاحساس  
السمعى بالجوهر الذى هو محل الصوت  
فيلزم ان يكون الجوهر مسوعا وفيه بعد  
فالوجدان يتشبه في الجواب الخامس  
بل الرابع بتعريف الاشارة بحيث يشمل التقليد  
كما ينبغي فلا تفعل **قوله** الاول انه لا يصدق  
ان وجوبه ان المواد بالاشارة ما هو  
الا تم من الخشوع والتفكيرى وكونه عرض  
المخدرات كالمخدرات غير مشار اليها بالاشارة  
الحية غير قاض في صدق التعريف اذ لم  
ان الاشارة التبتدية الى العرض غير  
الاشارة اليها والجواب بان المقصود منها حلول  
الجوهر فعدم صدق على طول العرض غير  
مضر تكلف جدا مع انه لو لم يؤخذ في الترتيب

في الجوهر فيصدق على حلول السواد  
في الجسم مثلا فانفق التعريف به ولا  
دلالة لعبارة التعريف على كون المحض  
والمحض به جوهر او كذا الجواب بان المراد  
من الاشارة اعم من الحقيقة والعقلية والاشارة  
العقلية الى الموجودات بالذات اشارة الى  
الاعراض النائية بما بالعرض تكلف جدا بل  
الظن كما ذكر المقصود انه لا يصح الاخذ  
في الاشارة العقلية اصلا واعلم ان القول  
بان الاعراض الاول والثاني واحد كونهما  
ايرادا اعلم جميع التعريف قليل الجدوى  
ودفعه ظاهرا فحينئذ على اولى النهى **قوله**  
الثاني انه لا يجب بان المقصود تعريف  
الحلول الرباني وخروج حلول الاطراف  
في محالها غير مقصود توضيحه ان المراد من  
الاختصاص هو الاختصاص بالزمان لكن لا  
بحيث يصير الشئان متحدان في الجهات كلف

بالنات



الاطراف المتداخلة بل مع بقا المغايرة  
بين الشين بالذات و مع بصير التمرقيد  
بالجلول السراي ويندفع الاعتراض الثالث  
ايضا فانهم **قولهم** فان الاشارة الى الخطا  
الرفيعه حداث اذ ظاهرا يدل على ان الموضع  
تقوم انطباق الاشارة على المتباد اليه و  
ليس كذلك بل مدار الامر عدم اتحاد  
الاشارة الى الطرفين مع الاشارة الى  
ذي الطرفين والمضائق في امثال ذلك  
سهلة واعلم ان حقيقة الاشارة تغير العلول  
بين العلومات وما نقل عن بعض المحققين  
هو بيان كيفية هذا التبيين في العادة  
مساعدة حيث قال الاشارة قد يكون ابتداء  
خطيا واستدادا سطحيا واستدادا جليا  
فانهم **قولهم** ويمكن ان يتكلف في دفع  
وجه اندفاع هذا الاعتراض فلا حاجة الى  
ارتكاب هذا الوجه البعيد الذي لا دالة

لعبادة التمرقيد عليه والاضافا انه  
غير صحيح اذ التمرقيد يحل على المعاني المتبادرة  
منها والمتبادر من العبادة غير هذا و  
وقد ذكر في الحاشية في بيان كون هذا  
الوجه تكلفا اني الظاهر انه ان اراد  
الاختصاص بالترقي الى الحد الاتحادي  
الاشارة حتى ويتبين وجه عليه انه لا يفتى  
قوله بحيث يكون الاشارة الى الاشارة  
مقصوده تغير الاختصاص بحيث لا يكون  
بالاتحاد في الاشارة وفيه حداث هذا  
وقبل يلزم بناء على هذا التكلف استدراك  
قد لا اتحاد في الاشارة واجيب بغير  
لزم الاستدراك مستدانا انه لا ي  
لصدق على العلول بالنسبة الى العلومات  
**اقول** يمكن الجواب عن الثالث بان المراد  
اختصاص احد الشين بخصوصه بحيث  
ينحصر الاشارة والحاصل الاختصاص الذي

انتهى



مراد به التعلق التام كالصفة بالقياس  
الى موضوعها يجب ان يكون من احد الجانبين  
فقط وهذا في الاطراف المتداخلة غير  
محقق فلا استقام فيها لكن على هذا  
يكون قوله بحيث يجد او كالصفة الكا  
لا قيد احراز في الواقع كما لا يخفى  
**قوله** ان لا يمكن تحقيق هذا في قوله  
يعينه في الماشية حيث قال اي شخص  
او وجوده وهذا مبني على ما ذهبوا  
اليه من ان الشخص الصوري بالهوية يخص  
العرض الموضوع وفائدته هذا القيد  
اخراج سطوح لا تدخل الماشية فانه لا  
يمكن مناقضه بعضها من بعض لكن لا بأس  
ان تحذف او وجوده موقوف عليه بل  
لاشعاع الحرق ولا لتمام انتهى وانت خبير  
بان يحصل التفسير عدم امكان تحقق احد  
الشيئين بدون الاخر بسبب اجتماع شئيه

او وجوده وليس في كلامه حمل الشك  
للوجود والتخصيص حتى يقرض عليه بان  
هذا التيمم غير صحيح لما تقدم من ان الكون  
والوجود العاظم اذ قد لا غرض فيها  
يعينه ولما ذكرنا ان قول مع ياتي  
الجواب المذكور من التكلف بتقييد المعنى  
بالهوية بالنسبة الى الصورة فيلزم ان  
يكون حاله في الصورة اذ لها اختصاص  
بالصورة لا يمكن تحتملها بعضها بدون  
الصورة فانهم وقيل يتوحد على قوله  
مبني على ما ذهبوا اليه فوان ما ذهبوا  
اليه هو ان شكل الصورة بالهوية  
لا تشخصها بها والقول بان الشكل من حيث  
باطل والقول لما سيذكره الشرح من ان  
الشكل متأخر عن الصورة غير اشكاف  
يكون علة الشخص علة لشخص



وفيه نظر لما صرحوا بان الشكل من شخصيات  
 وما ذكر من ان الشكل متاخر عن الصور  
 عبر اننا يريد على مذهبهم اورد الامام  
 الرازي في شرح الاشارات والاحاديث  
 عند المحقق الطوسي في شرحه ما سيذكره  
 الشرح والحاصل ان فرض الشئ ان هذا  
 مذهبهم لا ان هذا حق بل يرد عليه احوال  
 اصلا كيف وقد ذكر في آخر الكتاب  
 ان الحق الشكل ليس شخصا بمعنى انه يبيد  
 الهدية بل معنى انه لا يتم الشخص فانهم **قول**  
 نظروا الى ذاته او في بعض الشرح ان هذا  
 يخرج حلول الصورة في الهيولى اذا احتاج  
 الصورة الى الهيولى لطوبان الاتصال  
 الانفصال عليها لا لثباتها واقول فيه نظر  
 ظاهر ان الصورة لا يمكن تحتها شخصيات  
 الهيولى كما ذكره الشرح وطوبان الانفصال

كاشفت عن احتياجهما اليها كما لا يخفى  
**قول** ان يكون حاصل ان انخير بالمتبادر  
 من الحصول فيه ما لا يكون بطريق لا يحا  
 فلا يصدق على الاطراف المتداخلة كما  
 يتوهم **قول** او تقدير بحلول العلوم  
 اتحاد الاشياء فلهذا بان يكون  
 الشئ بحيث لو كانت اشار اليها الحسن  
 كانت الاشارة الى احداهما على الاشارة  
 الى الاخر وتعلق الشئ حاشية يعني قد  
 وقيل لا ثم ان المجرىات بحيث لو كانت اشار  
 اليها كانت الاشارة اليها على الاشارة  
 الى اعراضها انتهى والمنع انما يتوجه على  
 ادعاء ان حلول العلوم في المجرىات من  
 هذا القيل وهو غير لازم كما لا يخفى **قول**  
 فيه نظر لانهم في بعض الشرح انه اريد  
 بالخصو الاختصاص والقرينة لا اريد  
 هو اتحاد الاشارة والاختصاص بالمعنى الذي

تقدير



ذكر الشئ متصف بهما واقل حمل الاختصاص  
على المعنى الذي ذكره الشئ بعيد غاية  
البعد كما ذكر هذا الشئ حيث قال هذا  
المعنى غير متبادر من العبارة وقد انضم اليه  
هذا امر اخر وهو ان المذكور في التعريف  
المحصل للاختصاص وحمل الحصول على  
الاختصاص سمي الاختصاص بهذا المعنى  
في نهاية البعد وما ذكره قرينة لارادته  
في غاية الوهن لظهور ان اتحاد الاشارة  
متحقق بين الجسم والمكان بمعنى البعد المجرد  
حيث قرروا التداخل بينهما مع عدم تحقق  
هذا الاختصاص **قوله** فلا يكون حصول  
الجسم اقل المراد بالحصول الحصول على وجه  
الافتقار وهو متصف في الجسم والمكان  
وانت خبير بانته غير متبادر من العبارة ولا  
قرينة فيها على ارادته الا ان يحمل النفي  
قرينة فانهم **قوله** لا نظافة عليه

انظافة فاجتبه لا يزيد حجم المجموع على اجزائها  
لما تقر من ان ما لا يتجزئ في جهة لا ينافيه  
مع مثله في تلك الجهة ليس لا يطرأ اليه  
وحاصل ما افيد في شرح الهياكل مستلذا  
ان الاشارة الى كل من المكان والممكن لو  
كانت عين الاشارة الى الاخر لمزم ان يكون  
الاشارة الى السطح الظاهر من عرض  
اشارة الى السطح المحدث من ذلك الاظم  
وليس كذلك بيان اللغز ان الاشارة  
الى السطح الظاهر من الارض اشارة الى  
السطح الباطن من الهواء المحاور لها لانظافة  
عليه والاشارة الى السطح اشارة الى  
جسم الهواء لكونه حالا في الهواء ولا شأ  
اليه اشارة الى السطح المحدث من الهواء  
الحال في الهواء وهكذا وقد ذكرنا مثل  
ذلك في بعض السند المتبع اقول لك  
ان نقول ان المقص الاشارة الى كل من



المكان والتمكن بالذات اشادة الى الآخر  
 بالعرض وكون الاشاق العريضة مسرية  
 الى شئ اخر غير ملام لا بد له من بيان فالمقدمة  
 محل كلام **قوله** كالنقل بين البياض والجسم  
 الحقيقي لنقطة البياض الى الجسم **قوله** ان يشق البياض  
 شق محمل على الجسم هذا ظاهر وبه يدفع  
 ما ذكره بعض الشراح ايرادا على هذا الشرح  
 بقوله اقول ان اريد بالنقطة ما هو محمول  
 بالموطاة يخرج حلول الاطراف في محالها  
 ان اريد ما هو محمول بالاشتقاق او الاعم  
 يلزم ان يكون الجسم حالا في المكان والعكس  
 اذ يقع ان يقال الجسم ذو مكان والمكان ذو  
 جسم انتهى ووجه الدفع اننا بينا ان المراد  
 بالنقل بين البياض والجسم وهو شق في  
 المكان والتمكن كما لا يخفى والعاقل اعرف  
 به في دفع بحث الشرح على التعريف الذي  
 ذكرناه يرجع الى هذا التعريف مع قبح الترجمة

مثل التعلق

حيث قال الشرح بان يقال جسم ايضاً فصح بعدم  
 ارادته ما هو محمول بالموطاة وتفضل  
 الدفع ان اعتقاد الشرح الثاني ومنع  
 لزوم كون الجسم حالا في المكان والعكس  
 مستند بعدم تحقق مثل التعلق المذكور  
 بينهما وقد صرح بذلك المحقق الذي في  
 حواشيه على بحث الجواهر من شرح التجرى  
 الا ان يقال هذا الايراد على طبق ايراد  
 الشرح على التعريف المتأخر ما شاء بعده  
 حيث افترض على التعريف بالكون والملك  
 فهو غافل عما ذكره في التمثيل ثم اقول  
 يبقى الانتفاء من حلول الاطراف في محالها  
 لظهور ان التعلق بينهما ليس كالنقل بين  
 البياض والجسم وهذا ظاهر في الحلول  
 السرياني كما لا يخفى على المنصف فاعلم  
 فيه **قوله** هنا بحث اجاب عنه بعض  
 الشراح بعد ذكر ان مثل التعلق ليس



والجسم مشغف هنا وهو المراد من التعلق قونية  
 قوله كاختصاص الياض بالجسم بان الفت  
 هو مبدأ الاشتقاق الكوكبية والتكون  
 وهما غير الكوكب المكان انتهى واقول  
 يتوجه عليه ايضاً انه يلزم على تقدير ارادة  
 المبدأ من الفت ان لا يكون الياض الموجد  
 الذي ليس منه جاً الا في الجسم ولم يقل به  
 احداً لوجه في الجوار هو ان التعلق  
 المذكور مشغف هنا والغيب من الشئ انه  
 اورد هذا الايراد بعد تفصيل التعريف  
 السابق وذكر ان التعريف الثاني راجع  
 اليه فانهم **قوله** وان تعلم انه لا عمل  
 لا يشير الى ما ذكره في الجواب عن الاعراض  
 الثالث ولا مجال للمزعم عدم صدق  
 الحال على الصورة لاحتياجها الى الهيئ  
 في الشخص كما عرفت والاوجه ان يحمل  
 الاختصاص على التعلق الخاص الذي لا

وهذا هو  
 مبتدأ  
 راجع  
 الى  
 قوله  
 المشغف

يفتق عن احتياج اما في الوجود او في الشخص  
 لا على علم امكان تحقق هذا بعينه بدون  
 الاخر كما ذكره الشئ والحاصل انه لا بد في  
 الحلول من احتياج وما ذكره الشارح  
 من انهم يكتفون في الحلول بحرمة التعلق  
 الناعت ان اراد التعلق الذي فيك  
 عن احتياج فهو حق ولم لم يحمل الاختصاص  
 على هذا وان اراد التعلق الذي يفك عن  
 مطلق الاحتياج فيخرج كما لا يخفى على المتتبع  
**قوله** الاولى والمادة الهيئ اذ اطلقت  
 يقيد منها الهيئ في الاول فلا حاجة الى  
 التفتيد بل التفتيد للتوضيح **قوله** كقطع  
 الخشب في مثال الهيئ الثانية وما ذكره  
 السيد قدس سره في حاشية شرح المطالع  
 من قوله كالسرب المركب من قطع الخشب  
 مثال الجسم المركب من تلك المواد وما ذكره  
 الشئ او لا كما لا يخفى لما مر من هذه الاحتياج

مخبر



الاله الى اليد **قول** لتوقفنا عليه هذا يجب ان  
ناظر الى محال ابطاله انما ذكر مقدمة  
لما جرت في الصورة والفظه كاذبا  
انه مسئلة من هذا الفن ايضا **قول** لتفنن  
ما فيه يعني ان اراد ملك المباحث  
لايضاح ما فيه الموضع ليكون للشارع  
بصورة كماله في التصديق بموضوعية  
الموضع لا لتوقف التصديق لوجود  
الموضع عليها كما يتوهم فانهم **قول**  
اما عن وجود المادة والصورة او  
يعني ان يجمع لا يشي متحقق ان الصورة  
متحققة فقط ايضا كما هو ذهبا لراقتي  
وحاصله البحث عن وجود الهيولى لا عن  
وجود الصورة ايضا كما هو المعنى من العبارة  
لما نفكر من ان وجود الصورة بدني  
لم يتبع مسئلة **قول** وكل ذلك غني عن  
المادة اقول في بحث لظهور ان النظم

بينما في الوجود تحتاج الى المادة في الوجود  
فلا يكون لكل ذلك غني عن المادة والوجود  
بان سلب الاحتياج اليها في الوجود يتحقق في  
الوجود والاحوال المذكورة ليس موجوب  
في الخارج ظاهر لا تدفع كما لا ينبغي على المثال  
**قول** هذا الكلام مبني في ان الاقناع  
على ما ذكرتم بل لو بني على ما هو المشهور  
يتم الكلام او مقصوده ان الاحوال الاحتياج  
الى المادة في الوجود اصلا لا في ذاتها  
اذ قد لا يكون موجودا في الخارج وعلى  
تقدير وجوده الاحتياج اليها فيه ولا نظرا  
الى ثبوتها للموضع وهو لا يفسى ان  
يكون الاله ما ذكره الله وهذا مبني على  
ان ثبوت المسمى للشيء فرع لثبوت المبت  
له فان تم تم الكلام والاملاء لكن كلام  
المحاكم في مواضع ناظر الى الغزمية فانهم  
سلمنا الاقناع عليه لكنه غير نافع للمعنى



Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the manuscript's content.

جامع



اجساما لم تقوم الشبهة ان لزوم الجزم <sup>ج</sup>  
 الى الترديد المذكور وليس كذلك لظهور  
 ان قوله والا اي وان لم يكن بعض الاجسام  
 يرجع الى السلب الكلي اذ سلب العالم سلب  
 جميع افراده فلم يمتنع جزم متصل في الواقع  
 وهو مستلزم لوجود الجزء وذلك ظاهر  
 جدا فالظاير انما المتع على حاله **قوله**  
 لانه يتلزم ان يحصل ان الكلام في الجسم  
 المتناهي فلو تركب من اجسام غير متناهية  
 بالفعل وكل متناهي فيلزم ان يكون غير  
 متناهي المقدار وانه محال وايضا انضمام  
 الاجزاء الغير المتناهية مبيد لا بعدا غير  
 متناهية مع كونه محصورا بين حاضرين  
 هذا خلاصته ما في الشرح القيم مع حاشية  
 المحقق قدس سره في محبت البرهان الي  
 ما يتعلق بهذا الكلام ولعل ان تركبه من  
 اجسام غير متناهية وجه اخر المذكور في

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في جواب السؤال  
 في جواب السؤال  
 في جواب السؤال  
 في جواب السؤال

ذلك الشرح وحاصله انه لو تركب منها ما كان  
 قطعة بالحركة في زمان متناه لان قطعهما  
 موقوف على قطع بضعة الموجود بالفعل لا  
 وقطع بضعة موقوف على قطع فضة بضعة  
 كذلك وهكذا الى غير النهاية مع انه يتقطع  
 في زمان متناه واورده عليه ان الزمان  
 كالقسيمة قابلا للتقسيم الى النهاية فكل جزء  
 مفروض من الحركة يقع في جزء موقوف  
 من الزمان لعدم امكان القطع فيه ثم وقوله  
 مقطوعة غير المتناهي بالفعل في زمان متناه  
 بحركة لها مبداء خلاق البداية سواء  
 كان الزمان قابلا للتقسيم بغير نهاية ام لا  
 لظهور لزوم انحصار غير المتناهي بالفعل  
 بين حاضرين في الواقع هذا ما ينبغي و  
 يقرب منه ظاهرا او في الشرح الهياكل  
 انه لا حدان يقول لا يقع انضمام الزمان



ألا بعد انقضاء نفسها وهكذا فلا يمكن ان  
 يقطع فيه مسافة غير متناهية وفيه ما فيه  
 انتهى والنفوقه ظاهرة على الباطل وقيل  
 لوضع الدليل لزم ان لا يكون الجسم وكما من  
 اجزاء قابلة للانقسام لانها لا ذات  
 تلك الاجزاء غير متناهية في الواقع وان لم  
 يكن كذلك في الخارج وهذا التقدير  
 في انشاء قطعة في زمان فناء انتهى وفيه  
 فطر اذا الكفاية تم كيب والاجزاء والافناء  
 متناهية بخلاف ما لو فرض تركيب الجسم من  
 اجسام غير متناهية بالفعل وفيه ما يخفى هذا  
 ودليل بطلان عدم تناهي الامور المترتبة  
 كلها سطل تركيبه من الاجسام الغير المتناهية  
 بالنظر الى الرتبة محقق على الفرض المذكور  
 كما لا يخفى على المتأمل وكذا لزم محقق الكثرة  
 بدون الواحد مع ان الوحدة مبدأ الكثرة

ان كان قطع في زمان فناء  
 فانه يمتد في زمان فناء  
 فانه يمتد في زمان فناء  
 فانه يمتد في زمان فناء  
 فانه يمتد في زمان فناء  
 فانه يمتد في زمان فناء  
 فانه يمتد في زمان فناء  
 فانه يمتد في زمان فناء

٢٧

مطلقا بل هو مبدأ لها في المتناهي كما ذكر  
 المحقق الذي ان في حاشيته على اوائل  
 سمحت الوجود من شرح البحر بل بعد مجادلة  
**قوله** بل المراد انه لا ينهي في افيد في شرح  
 الهيكل ان الاجزاء الممكنة المحصورة في الجسم  
 ان كانت متناهية لم يكن الجسم قابلا للقسمة  
 الى غير النهاية بمعنى لا يقف وان كانت غير  
 متناهية لزم ما لزم على القابل بالتركيب  
 من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل ولا ينفع  
 التفضيل في التسمي وعرضت هذا على  
 الاستاذ فاجاب بان تلك الاجزاء بعد  
 تعددها وتكثرها لا يتصف بشئ منها فانما  
 من خواص الامور المتكثرة وفيه ما فيه انتهى  
 وقلت يمكن اختيار الشئ الثاني وغاية ما  
 لزم عدم تناهي الاجزاء الفرضية وتحالته  
 بما ذكرتم انما الحال الخروج من النوع الى الفعل

مضافا



كما ان عدم العقل الاول يمكن ذاتي وقوعه  
مستلزم لعدم الواجب المحل للذات و  
هذا ما عرضت عليه وافاد في الشواهد  
يخفى انه على تقدير ان لا ينفع منع فعله الاجزاء  
واثبت فرضها بناء على ان يحصل التبيين  
تميز وتفصيل الاحداث يحصل انتهى ووجه  
ان ذوات الاجزاء مجردة عن وصف الجزئية  
موجودة في الجسم قطعاً اذ بالتبيين الذي هو  
التفصيل لا يحدث ذوات الاجزاء ويبدو  
ظهور وجه قوله فيه ما فيه وقد يقال في  
الجواب شيان الاول ان مختار الشق الاول  
لكن نقول انه ليس متناهياً متغيلاً بل يجب ان  
لا يكون غير متناه فاما يحصل الى حد عدم التناهي  
فتح ان ما يمكن حرجه الى العقل متناه وتفصيله  
انه ان اريد بما يمكن حرجه الى العقل ما يمكن  
خروج كل واحد منه فهو غير متناه وخروج

المجموع من حيث هو مجموع محال والمحل في المذكور  
فما منه وان اريد به جملة معينة يمكنها  
الخروج الى التناهي لا يمكن الخروج لا ريد منها  
نمنع ان هناك جملة كذلك وان اريد جملة  
لا على التبيين فهي متناهية غير معينة اولاً  
اريد بالمجموع لا يشهد عنه شيء من الاجزاء  
ولا يرد عليه شيء منها ولا شك انه يمكن  
ذاتي اذ بالتبيين الذي هو التفصيل وغير  
الاجزاء لم ينعدم ذوات الاجزاء بلا شبهة  
فاذا كان خروج كل ممكن كان خروج المجموع  
ممكناً فافض ان متناهياً وقفت التسمية  
وان كانت غير متناه لزوم امكان عدم تناهي  
المتناهي لان يتشبه بما ذكرنا فيرجع اليه  
ويلغو التطويل ويندفع عما ذكرنا ثم يخفى  
ما في قوله مختار الشق الاول لفظه فيه  
ليس الشق الاول الذي كلاً متناهياً فانهم  
قال الثاني ان التسمية الوهمية متناهية لان



الانقسامات الهيكلية متعاقبة لانما قسم  
 الوهم الجزئي في ان واحد ان القسم الوهمي  
 ان يفرض المقسوم بوجه خيالي يفرض  
 فيه شيء من شي معين والفرضية  
 غير متناهية بالامكان وهي ان توجد  
 بوجه كلي ويفرض فيه شيء من شيء من  
 غير معين ولا محذور فيه اقول يتوجه عليه  
 بعد الامتناع عن ان يرجع الى ما ذكرنا ان  
 ذوات ما يفرض جزء غير متناه والقسم  
 لم يحصل شي من الذوات والمقادير الغير  
 الحاصلة بل محصلة التفصيل كما بينا فلو  
 عدم تناهي المتناهي لان تيسر ما افاده  
 السيد المدقق في معنى هذا البحث في  
 في بحث البرهان السلي انشاء الله تعالى  
 محال مطلقا اي سواء كان هناك شيء  
 ام لا فان قيل معنى المقدمات الغير المتناهية  
 معلوم للواجب بالافتقار فيلزم وجود

ما لا ينه في نفس الامر وهو حال عندنا فلما  
 علم الواجب بالاحتكاك حصوي وفي كمية  
 علمه حصويا بالحوادث اشكال قوي يحتاج  
 تحق الكلام فيه الى الحل اوسع ولا خصوص  
 له بالتمام **قوله** وهما بحث اقول  
 ما كان ليس الا ان بعض الاجسام الباطنة لا تتكاثف  
 بحسب متصل الواقع كاشارة الى ان  
 بقول كما هو عند الحسن بعد قول المصنف  
 في نفسه والذليل تنبيه واما ان هذا البعض  
 قابل للاشكال في الواقع فاما اخر وهو  
 ما خوذ بما ساقى في كلام المصنف فالبراد لم  
 يقع في محله بل محله عند ذكر قول المصنف  
 المتصل قابل للاضلال كما لا يخفى **قوله**  
 كيف لا وقد ذهب ويمتد اطلس ابطال  
 الشيخ في الاشارات مذهبه بان القسم  
 الوهمي والفرضية يحدث اثنيية في المتسوء  
 يواحد فوطيعة كل منهما طيعة المجموع



طبيعة الخارج الموافق في النوع فما يوضح  
 بين اثنين منهما يقع بين اخوين فذا صرح على  
 الجمع لانفصال صحيح على كل واحد لا يحتاج  
 الطبيعة المتضمنة للحكام المتماثلين خارج  
 فان كان قابلا لصلابة مثلا كان قابلا  
 لانفكاك بعد زوال المانع وان كان لا  
 انحصر النوع في شخص مع ان استخاص  
 النوع متعدد فلم من ذلك ان يكون  
 كل من الاجسام الصناديق قابلة للانفكاك  
 واستخيرا في هذه الحجة لم تمت لا يجدي  
 في هذا التمام لانه ابطال للسند لاخص  
 لتباعد احتمال ان يكون الجسم موقفا من اجسام متباد  
 متخالفة بالماهية يكون كل منها نوع محصور  
 فرد غير قابل للانفكاك **قوله** اقول ليس  
 وجه ظاهر في بعض الشروح ان وجهه  
 ان اللازم هو الكلية اليتيمة بالمتنقلة  
 وهي ان كل جسم اما منفصل في نفسه او يتوحد

شبهه ان كان في سبيل الطبيعة المتضمنة  
 في الجسم فلهذا ان لا يكون قابلا للانفكاك  
 ويكون متضمنا في كل واحد من الاجسام  
 او يكون بعض البعض متماثلا  
 كما قيل في المتن

الى متصل فالظ استقاط لفظ البعض اقوله  
 فيه نظرا اما اوله فلان عرض الشئ ان كان  
 المصطلح ما تقرر لفظ البعض محله ان  
 لو استقطلا بغير محل على الممثلة والا  
 يتبين الكلام وهو ظاهر فصريح البعض  
 ليعلم ان اللازم هذا اذا لم عند عدم  
 ذكر البعض الاستغراق لما استمر من الوجود  
 المحل بالتم من غير الاستغراق وهو غير  
 صحيح فاما ثانيا فلان الكلية الشبهة  
 بالمتنقلة بالمآل ارجع الى الجزئية كما ينبغي  
 فالظ عدم الاستقاط **قوله** اي نظير عليه  
 يعني بعض له لانفصال بالفعل وعرضه  
 ان القابلية بالوجه الاعم من العقل والشي  
 غير مفيد لعدم لزوم الهيولى في الخارج و  
 الملقى ذلك وايضا لا يلزم بعد الحكم  
 بانه قابل للانفصال الترتيد الا اني كما لا  
 يخفى هذا والملازم لسابق كلامه ان يتوحد



قابل للافتصال بحسب الجنس وحيث يكون اشتد  
ملازمة بقوله في الحقيقة وهذا مقرر  
خلاصة البحث المتقدم **قول** فتعني ان  
يكون معنى اخر وهو الحيوان في خلاصة الليل  
ان الجسم المنفصل في الواقع نظر عليه  
الافتصال بمعنى حدوث هوسني او  
عدم الاتصال عما يشابه الافتصال و  
لا بد له من قابل وقابل له في الواقع اما الجسم  
اليعلمي او الصورة الجسمية المستلزمة له  
وهما باطلان فتعني ان يكون معنى اخر  
وهو الحيوان ويتوجه عليه ما ذكر في حكمة  
الاشراق وحاصله منع ان الصورة الجسمية  
غير قابلة للافتصال وما ذكر في البيان  
غير مفيد لاذلة الافتصال له معنيان احدهما  
الاستناد الذي يستلزمه صورة جسمية وهو  
بهذا المعنى لا يقابل الافتصال والثاني ما لا  
يقبل الا بين شيئين وهو القابل للافتصال

والا لكان فان اوريدا الاتصال في قولهم  
لزم اجتماع الاتصال والافتصال المعنى الثاني  
فاللزم ثم لظهور ان الافتصال بهذا المعنى  
لا يقبل الافتصال الذي هو منافيه بل القابل  
له الافتصال بمعنى الاستناد وهو الثاني  
لافتصال فان الاستنادا عند عدم  
المانع متصل مانع ومنفصل اخر في الليل  
منغلطة مبني على اشتراك لفظ الاتصال  
**قول** انه جوهر محل الصورة اذ يعني ان  
كون القابل بمعنى اخر لا يكفي في ثبوت  
الحيوان اذ هي على ما في جوهر محل للصورة  
الجسمية ولم يلزم ما ذكره المذكور في  
التقرير الجامع بسلام السيد المحقق في  
حواشيه على شرح التمهيد **قول** اعدا  
الجسمية الكلية اذ ذكر بعض الشراح ان  
لا يلزم من اتصال الجسم على مدبر عدم  
المشرك بقاءه بالكلية واجاد الجسماني



آخر من مركبة العدم كما هو المشهور في الجوهري  
اذ نظروا بان لا انفصال في زوايا من انفصال  
المركبة في الانفصالات المفروضة وانعدام  
الجزء وان استلزم انعدام الكل لا كونه بالكلية  
انتفى والتفرقة من هذا وبين كل ما يشترط  
قبح كما سيظهر اليه الشافعي يقولون  
تبعاً للجسمية وتبذل الصنية والعرض  
يلتزم تبعاً هالاً بالكلية ثم بما يناسب  
المقام ذكرنا ان قيل في المشاوق من ان  
لا انفصال لو كان موجبا لانعدام كما  
ذكر المشاوق من انه لو لا الهيولى  
لكان لا انفصال انعداماً بالكلية لو  
حركة الهيولى في الصورة الجسمية فيما اذا  
قطع الجسم تدريجاً اذ الهيولى باقية كما ذهبوا  
وهو ارجح عليها الصورة في كل ان  
من زوايا القطع متصفة بقصور لا يتقص  
بها في الان السابق واللاحق مع انهم

انفقوا على عدم جواز حركة الهيولى في الصورة  
الجسمية وقد ايجبت بان ما هو مقدر  
عندهم هو ان لا انفصال بالتام يوجب  
لانعدام لو لا الهيولى لا لا انفصال بالوجه  
الذي صورته في لزوم حركة الهيولى في  
الصورة من غير واقول الجواب المذكور تام  
فيه الظاهر ان يجب ان الهيولى معهم في حد ذاته  
كما هو المقرر عندهم والمركبة لا بد  
ان يكون شيئاً معاً ولا يقبل ان يكون ما  
يتعين به ما فيه الحركة فاللزم توافقه في الصورة  
المستعينة على الهيولى لا لزوم حركتها في الصورة  
وفيه انه يلزم انحصار ما لا يتناقض في عين  
وهو ان لا انفصال التدريجي وان تمام  
لا انفصال بيان اللزوم ان الهيولى في كل ان  
فرض في زوايا قطع الجسم متصفة بصورة  
لم يتقصت بها في الان السابق واللاحق  
والانما المفروضة غير متناهية فيلزم تمام



الصورة الغير المتناهية ومنها كلام يحتاج  
الى العقل اوسع **قوله** اقول فيجب ان يكون  
بدون ذكر بعض الشراح الله يمكن الجواب بان  
لازم ان حلول الصورة ينشأ عن ان الصورة  
نفسها نفت الهيولى كما ان البياض في الجسم  
بل لا يتصاف اما بالذات هو الامر  
او بالواسطة وهو الجوهر والصور  
الحلول مجرد الاتصاف يلزم كون الجسم حلا  
في عرصة بل لا بد من اختصاص كما يشهد  
عبادة قدس سره وفي اختصاصه في الميت  
الى اعراضه بخلاف الصورة وما قبل من  
ان الصورة نفسها نفت الهيولى اذ يقال  
الهيولى متصلة والاتصال عبادة عن الصورة  
لا يخلو عن خوان و اقول فيجب ان يكون  
فلا في الشئ مانع من **قوله** فيكون للشئ  
الواحد نسيباً ما ذكره ومنع السيد  
خارج عن القانون واما اني فلا نسيب

النزول لمول لا حاجة الى منع ان حلولها  
في الهيولى ينشأ عن ما ذكره اذ الصورة  
للهيولى كالباقي للجسم فكما يقال الجسم ينفرد  
يقال الهيولى مصورة ولا حدس فيه  
اذ الامر الغير الباقي في حال الانفصال  
الموجب للاتصاف بالصفة المذكورة  
لا يكون الاحتصاص اعتباراً فيكون حلاً  
وما ذكره الشئ من ينقص الجسم فيكون  
لظهور ان العرض قد يتغير ببقاء  
الجسم بخلاف الهيولى فانه لا يتغير ببقاء  
الصورة المعقبة بل الامر بالعكس فيجب  
**قوله** ويمكن ان يحجب بان حلول العرض  
لا حاجة الى ارتكاب هذا لما عرفت  
مع ان قوله وحلول العرض لا يحتاج اذ  
لو كان كذلك لم تكن الصورة حالاً في  
الهيولى اذ كبر من صفات الصورة لا يكون  
ان يكون صفته للهيولى بالعرض اذ هي حالة



في الهيولى ومحتاجة الى الهيولى في الشكل  
 ومنعقدة بطريقتين لانفصال ومعلو  
 الوجود بالبدئية والهيولى لا يتغير  
 منها بالعرض **قوله** مع ثباته في  
 الحالين اشارة الى انه لا يعدم بطريقتين  
 الانفصال فهو امتداد جوهري متصل مادة  
 ومفصل اخرى مع ثباته ذاته كما ذكرنا  
 والحاصل ان الجوهر الواحد في السطح  
 يبقى حال الانفصال ويعدم صفته فهو  
 قبل الانفصال متصل واحدا بعدة متساوية  
**قوله** للصورة النوعية التي **قوله** ظاهر  
 هذه العبارة يدل على ان الصورة النوعية  
 عند جوهر وكلام صاحب التراتيب  
 الحياكل وعينه كما قلنا سابقا يدل على  
 ان الثبات بين الاجسام بالعرض لا يغير **قوله**  
 لان الطبيعة المتعارفة سمعت عن بعض  
 المدققين انه لم يتم هذا الدليل لوم ان يكون

وهو ان  
 ان  
 ان

جميع الجواهر مركبة من الهيولى والصورة  
 لحياتان خلاصة الوجود فيهما فيلزم ان يكون  
 العقول والنفس المجردة مركبة منها فملت  
 الى لوم ان يكون كل موجود مركبا منها في طبيعة  
 الموجودية فيلزم تركب الواجب منها  
 فيلزم ان كان له القوة من ان كل مركب  
 ممكن فيلزم عدم الواجب فيلزم عدم جميع الاشياء  
 اذ عدد مستلزم لعدم المكافات بل يلزم  
 غيرتنا ههنا في كل موجود فيلزم عدم تحقق  
 بسيط خارجي فيلزم عدم تحقق بسيط خارجي  
 فيلزم تحقق الكثير بدون الواحد والواجب  
 الواحد رايت في المحاكات ما يوجب نقص  
 بالوجود واجاب عنه بان الوجود الطبيعي  
 نوعية والكلام منه وان خبير بان الواجب  
 مشترك كما امرنا فانهم ثم اقول للشان في  
 في دفع النقص ان مدار الدليل على الجوهر



الفصل الواحد في لا نقاله في تفسير  
 لا انفصال عليه الموجب لعدائه يحتاج  
 الى المحل وهذا غير جاري في الجوهر كماله وكذا  
 الموجود الذي طبيعة الجوهرية والموجودة  
 لا يستلزم الاتصال المتناهي للا انفصال  
 الوارد عليها حتى يحتاج اليه فاما ما قبل  
 قيل يمكن اثباته في جميع الاجسام من  
 اول الامر بان يقال كل جسم قبل الانفصال  
 الخارج باخلافه في الاعراض لو لم يحد من  
 بناء على ما هو المشهور بين جمهور الحكماء و  
 ذلك الانفصال الخارج ليس عدما بالكلية  
 فيلزم ثبوت الهيولى في كل جسم سواء كان  
 ملكيا او عنصريا فلا حاجة الى تطويل  
 الكلام باتباعها في العنصرات اولا ثم  
 الانتقال منها الى الملكيات كما وقع من  
 فاحفظه فانه ما خفي على كثير من متفوي

هذا الذي اقوله في نظر قاهر يظهر ان  
 الحكماء ذهبوا الى عدم جواز التلك و  
 الفصل على التلك كما هو المشهور المعلوم  
 في الكتب الحكمية فتقوله كل جسم قبل الانفصال  
 لا انفصال الخارج باخلافه في الاعراض ثم  
 وهو اقوال عليهم كبرت وقد صرح صلي  
 المحاكمات بان الشيخ في الشنا وضع على  
 ان اخلاف الاعراض لا يوجب الانفصال  
 في المرض القليل لا يجب الخارج في العبادة  
 من الشيخ صرحه فيما ذكره بان وجد ماد كونه  
 في قاطبة قد يمس الشنا ومن ان اخلاف  
 الاعراض يوجب الانفصال بالنقل بان  
 المراد بالنقل ليس نقل الوجود في الاعيان  
 بل ما هو اعم منه ثم نقل كلام من توهم  
 ان اخلاف الاعراض الغير السادية كالمادة  
 والمخازن اذ لا يوجب ان لا انفصال

كان في الطلقة يوجب الانفصال  
 في الخارج دون

فصل  
 في بيان ان  
 الانفصال لا يوجب  
 انتقال الاعراض

الانفصال لا يوجب  
 انتقال الاعراض  
 بل ما هو اعم منه  
 ثم نقل كلام من  
 توهم ان اخلاف  
 الاعراض الغير  
 السادية كالمادة  
 والمخازن اذ لا  
 يوجب ان لا انفصال



الوهي فرد عليه بعلوم الفرق كما يظهر على  
 المتأمل ثم استدل على بطلان الجاذب  
 مثلا لو وجب الانفصال في الخارج لزم  
 استحالة الجسم على اجزاء غير متناهية بالنظر  
 في الخارج وهو ظاهر وبعد الاطلاع على  
 ما ذكرنا كيف يسوغ هذا الاستدلال  
 مع ذلك كله اشار اليه صاحب الحاشيات  
 حيث قال واما احتلاف العرضين فان  
 قلنا انه يوجب انفصال في الخارج بين  
 الهيولى والا فلا انتهى وقد عرفت ما قلنا  
 عنه انه لا يوجب **قول** اما ان يكون  
 بذاتها قال السيد الملقب الشيرازي  
 في حاشيته على الشرح المتقدم لزم هذا  
 الدليل لزم ان يكون الصورة الحادثة في  
 مادة مخصوصة حاله في جميع المراتب  
 ان يكون جميع الصور حاله في محل واحد

في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

وان يكون الجسم المركب من الهيولى والصورة  
 المحصورة موكبا من جميع الصور والهيولى  
 واللوازم باطله بالضرورة والاتفاق وكذا  
 المفهوم بيان الملازمة ان الطبيعة المعدانية  
 الجسمية اما ان يكون بذاتها غنية عن  
 المادة المحصورة او لم يكن والا فالحال  
 والا لا استحالة حلولها فيه لان الغنى  
 عن الشيء لا يكون حاله فيه متغيرا  
 الى ذلك المحل بذاتها فانما وجدت وقد  
 حاله في ذلك المحل ويلزم ان يكون الصفة  
 الواحدة حاله في جميع محال وان يكون  
 كل جسم موكبا من جميع الصور والهيولى  
 فاهو جو اكبر من جو انا وايضا لزم  
 هذا الدليل لزم ان يكون جميع افراد  
 الطبيعة النوعية التي فرد منها حال  
 في شيء حاله في ذلك الشيء ويلزم اجتماع  
 المتولين وان يكون الفرد من الطبيعة

المحل



حالا في جميع ما هو محل لا فواد ذلك الطبيعة  
ويلزم منه حلول الشيء الواحد في محال  
متعددة انه في وقت بل يلزم على تقدير صحة  
الدليل ان يكون لبعض الافراد طبيعة واحدة  
حاله لا يكون ذلك الحالة لبعض الافراد  
والجمل والسواد والياض لا فواد الا ان  
بل يلزم ان لا يكون لطبيعة واحدة افراد  
متعددة ضرورة ان التعدد يستلزم ان  
يكون لا واحد الفردين صنفه غير الاخر  
اقلها انها ليس الاخر وايضا يلزم ان يكون  
لفرد طبيعة واحدة ما لتان في وقتين  
كالقيام والتعد ليزيد كل ذلك ظاهر انتهى  
تأمل فما هو جوابكم فهو جوابنا اقول  
مدار كل ذلك على بيان الملازمة بالوجوه  
المذكورة وفيه عت اذ لنا ان نتبادر ان  
الطبيعة المطلقة منتزعة بناتها الى  
المحل المطلق الى محل الخصوص والطبيعة

الخصوصية منتزعة الى محل الخصوص  
فيكون ان يكون الطبيعة المطلقة غنية عن  
هذا المحل بناتها ويعرض لاقتدار الطبيعة  
الخصوصية والجمع لا محل الخصوصية لا من  
حيث هي طبيعة مطلقة ولا استعماله  
فيه فتقوله فانها وجدت وجدت حاله  
في ذلك المحل ثم وهو ظاهر ولا يخفى ان هذا  
غير جاز في الاصل اذ المعنى ان الطبيعة  
المطلقة اذ كانت غنية بناتها عن  
المحل المطلق فاستحال حلولها في شيء من  
المواد وليس كذلك فتعين افتقارها  
الى محل فلا يوجب جدالا في محلنا الصورية  
المطلقة حاله في محل المطلق بالخصوص  
في الخصوصية ولا تقع فظهر ان ما هو حق  
ليس جوابكم فليزيم شي من هذا ما يتبين  
هو انه يجوز ان يكون الطبيعة المطلقة  
غنية عن المحل ويعرض لايجاب الخصص التي



في الجسم المتقبل انطاري عليه الانفصال  
 من اجل الحق لا من اجل الحقيقة وهذا  
 لا ينافي مع الطبيعة المطلقة على كل حال  
 مشرك ثم اقول ما ذكره في بيان الملازمة  
 لو لم لا يفيد ما ادعاه من لو لم كونها  
 الصورية الحادثة في مادة مخصوصة حالة  
 في جميع المواد وذلك ظاهر جدا وان اريد  
 بالصورة المطلقة الخصوصية بظلاله  
 غير ظاهر بل الظاهر انه عند الحكم ويمكن  
 بيان اللزوم ببحر اصل البيان بخصوص  
 مادة مادة لا ينفك عن السائل **قول**  
 اقول فيه بحث لانه ان اراد لا اقول يفيد  
 بحث اما اولا فلنباحه الرد حيث صرح  
 قدس سره بأرادة نفى عروض الاحتياج  
 حيث قال ذلك معنى او اما ثانيا فلان السيد  
 قدس سره قد علم بوجوده في دفع المتع  
 قال بعد بيان معنى العنى والتشغ في حد ذاته

عن محل فتجمل حلوله فيه وتوضيح العلم ان  
 الصوتية الحسية نظرا الى انفسها مع قطع  
 النظر عن الامور الخارجة اما ان لا يكون محتاجة  
 الى محل بوجه وهو الغنى في حد ذاته او  
 محتاجة اليه وهو مستلزم للمطلوب والاول  
 محال لما قرر من ان حلول الشيء في الشيء  
 مستلزم لاقتضار الاول لثبوت ذاته بوجه  
 الى الثاني وقول الشيخ سابقا المستلزم  
 لاقتضارها اليه ناطق الى هذا ولا يبعد دعوى  
 البداهة في هذه القضية وبعد هذا يظهر  
 ان منع الشيخ من الاحتياج ثم اعلم ان  
 المذكور هنا يدل على انه لا بد من الحلول  
 من الاحتياج وقد صرح به الشيخ بقوله المستلزم  
 لاقتضارها اليه وهو نافي لما سبق من ان  
 يكون لاثبات حلول شيء في شيء اخر مجرد  
 التسليم لثبوتها هكذا قيل واقتضى  
 المناقاة ثم اذا التفتد لا ينفك عن احتياج

ان الله هو الذي لا يشك في كونه  
 بوجهه والوجود حقيقة لا يشك في كونه  
 ادعاء حادثة لا مباحثه من الوجود  
 لا يشك في كونه كونه في كونه  
 وذكر في غير النسخ في كونه في كونه



ما وهو ظاهر فلا في منافات بينهما والمادة  
 ما سبق انهم يكتفون بالعلق المذكور ولا يرون  
 عدم امكن محقق هذا بعينه فقولوا ان  
 بدون ذلك لا يخفى ان المعنى هو  
 افتقار الحال بذاتها الى المحل لا قدم كل  
 تحت المحل بعينها فطر الى اذاتها بدون  
 المحل اذا لا يتلج اعم من ذلك **فصل**  
 ان محتمل ان يكون جنسا ام فان قيل الطبيعة  
 الجنسية ايضا مشتركة لم تكن متشعبة في  
 لم تختلف مقتضاها فلا توجب الحكم المذكور  
 على ان الجنسية طبيعة نوعية فلما فرقنا  
 الطبيعة النوعية والجنسية في ذلك  
 اذ لا يمكن اخلا ومقتضى الطبيعة النوعية  
 كونها طبيعة محصلة بخلاف الطبيعة  
 الجنسية لا يتأخر محصلة فيجوز اختلاف  
 مقتضاها وخلصت مادكم صاحب  
 المحال ان الطبيعة الجنسية ذوات

تتعالى عنها فحجوز افتراقا في المراتب  
 هذه النفس وان لم يكن افتراقا في جهة  
 الشخصيات لا تعلم بالضرورة ان الحاجة  
 الى المادة وقبول الانسكا ليست من  
 جهة هذه الجنسية وتلك الجنسية المحال  
 ان الجنسية لا تدخل لها في الحاجة المذكورة و  
 قال هذا نهاية المحقق في هذا المقام وهو  
 فيه بحث اذ الطبيعة الجنسية مشتركة كما  
 تم فلو افتقر شيئا في نفسها يكون مشتركا  
 جوابه ان هذا غير مضر اذ حصل الكلام ان  
 الجنسية اذا كانت طبيعة نوعية تختلف  
 مقتضاها بعم الدليل واما اذا كانت جنسية  
 فيتمثل اختلاف مقتضاها بان يكون مقتضى  
 مدخل فيتمثل ان يكون الحاجة الى المادة  
 بعد خلقية النفس لا يكون نفس الطبيعة  
 الجنسية تاما في اقتضاها فلا يستلزم  
 فامل واعلم ان الجنس الطرسي لا يشرع الاشارة

فيتمثل



الطبيقة  
فرق بينهما وعزوه صاحب الحاشيات  
النوعية لما لم يختلف لأبدا خارجيات  
فهو إذا اقتضت شيئا اقتضت مع جميع  
الخارجيات بخلاف الطبيعة الجنسية فإنها  
لا يقتضي شيئا من حيث أنها غير مخصصة وإنما  
يقتضي شيئا إذا حصلت بفضل فلا يقتضي  
مع غيره ذلك الفصل وهو الحكم هنا ليس  
بشيء لأنه إن أراد بقوله الطبيعة الجنسية  
غير محصلة أنها غير محصلة في الخارج فهو  
الاتحاد الجنسي النوع في الوجود وإن أراد  
أنها غير محصلة في العقل فلازم أنها لا يمكن  
أن تقتضي شيئا في الخارج والكلام في الاقتضاء  
الخارجي وكيف يكون كذلك وهم صرحوا  
بأنه الشيء إذا كان ثابتا لا يمتنع أن  
للاعم أولا وبالذات والاختصاص ثانيا  
بالعرض فالخير إذا ثبت للجسم والاشارة  
فالمقتضى للخير هو الجسم أولا فقد ظهروا

الطبيقة الجنسية يمكن أن تقتضي شيئا على أن  
الفرق ليس مبتدأ على وجوب اختلافه  
تقتضي الطبيعة الجنسية بل على جواز  
انتهى أقول فيه بحث لما أولا فلا  
المراد أن الطبيعة الجنسية بمقتضى  
ذاتها غير محصلة في نفسها بل تحتاج في  
التحصيل والتعيين إلى انضمام الفصل  
الطبيعة النوعية فإنها لا تحتاج إلى انضمام  
واتحاد الجنس مع النوع في الوجود الخارجي  
لا يتقيد ذلك كما لا يخفى على المتأمل وإنما  
ثانيا فلا يمكن أن يوجه كلام المحققين  
مراده أن الطبيعة الجنسية لا يقتضي  
شيئا على سبيل القطع بوجده لا يجوز الخلف  
لكونها غير محصلة في العقل ولا توجه  
المنع وهو ظاهر **قوله** بخلاف المقدار  
أقول غرضه دفع اشخاص الدليل المذكور  
بالمقدار الجرماني خلاصه فيه كما لا يخفى



وحاصل الدفع ان الجسمية امر محصل موجود  
بخلاف المقدار فانه غير محصل بخلافه  
الدليل ثم ولا يخفى توجه مثل المنع المذكور  
على قوله الجسمية امر موجود لا يجوز ان يكون  
بهما كالمقدار فانه هو ما هو موجودا  
**قوله** وكل ما كان اختلافا في الجوانب  
لم اشار الى الفرق بين الطبيعة الحسية  
والتوعمية بان الاختلاف في الطبيعة  
التوعمية بالجوانب لا بالقصور وفي  
الطبيعة الحسية بالقصور فلو كانت  
الجسمية طبيعة حسية لجاز اختلاف  
مقتضاها كما فصلنا **قوله** وفيه نظر  
هو اصل هذا الكلام النظر للسيد المحقق  
الشريف في حاشيته على الحاشية وتقرير  
احسن من تقرير الشافعي توجه على قوله  
الا وفي ان يقول المنفعة في الخارج اليها  
الطبيعة الفلكية واليها الطبيعة الفعرة

وهو ظاهر وتوهم ما ذكرتم من قوله  
الخارجية فيها المنفعة اليها وهذا لا  
يتوجب على تقرير السيد حيث قال كون  
المخالفة محقق في الامور المذكورة ممنوع  
لم لا يجوز ان يكون الجسمية سلبية حسية  
بفصول الاطلاع لنا عليها فتكون الجسمية  
المقارنة للطبيعة الفلكية مخالفة للجسمية  
لجسمية المقارنة للطبيعة الفعرة لا بد  
للدفع هذا الاتصال من دليل واعلم ان  
للتقدم اثبات الجسم في طريقي الاول  
التثبت بالاتصال وقد مر ما فيه  
الثاني التثبت بالانفعال فتبين ان  
في الجسم فعلا وانفعالا وهو لا يجوز  
ان يكون شيئا واحدا فعلا ومنفعلا في  
الجسم امر ان يفعل باحدهما ويفعل بالآخر  
فالاعراض العقلية تابعة للصورة والاعراض  
الانفعالية تابعة للمادة وهو غير تمام



لنوعية النعم والتقص وسيدكرهما في  
في الفصل الاخير في تبدل اشكال الصورة  
مع زيادة لم يذكرها منع ان الناع في  
الجسم لم لا يجوز ان يكون خارجا عنه كما  
لما ذكر شروطا بشرط او يكون الفصل  
في ذاته ويكون لا فقال مستندا الى عرض  
من اعراضه كاقيل او يكون الانفصال  
من عوارض العرض الذي هو جزء الجسم  
يكون الجسم مركبا من جوهر وعرض وايضا  
يتنقض القول فيلزم تركيبها من الجوهر  
ولما الواجب على القول بزيادة الصفات  
وايضا يجوز ان يكون الجسم مركبا من الصورة  
الجسم والنوعية بدو الهيئتين ويكون  
الاعراض العقلية تابعة لاحدهما و  
الافعال تابعة للاخرى وايضا لما  
حلول احدهما في الاخر فلم يشك في  
وايضا ان اريد ان لا يجوز ان يكون

واحد فاعلا شيئا ونفعه بالشيء الى  
ذلك الشيء ممنوع ولا يجدي نفعا كما في  
النفس المنفصلة عما فوقها الناعلية  
فيما تحتمل من الامكان وان اريد عدم  
الجواز مطلقا لم لا بد من دليل **لا**  
يجوز عليك هذا ما اخذ مما ذكره صاحب  
المحكمة حيث قال لما تبين ان كل جسم  
على الهيئتين ان الصورة الجسمية  
لا تنفك عن الهيئتين بل هو عند التحقيق  
ذلك الدعوى انتهى وفيه نظر لظهور  
ان المقصد السابق هو ان الهيئتين  
كما يدل عليه عن ان الفصل السابق و  
لا خفاء في منابر هذا المقصد وان جعل  
المقصد السابق قولنا كل جسم مركب  
الهيئتين والصورة كما يدل عليه التنوع  
المتعدد في الفصل السابق لا اتحادهما  
ايضا بل لا ريب بينهما ان يكون كل



جسم وكتب بينهما مع حواذان يوجد صورة  
 مجردة عن الهيولى الى ان يقوم دليل دال  
 على عدم الجبروت في هذا المقصد بل هو من  
 ما ذكره في اثبات المقصد من المال و  
 قد اشار الشيخ في الحيات التفتا بعد  
 اتمام برهان اثبات الهيولى الى ما ذكرناه  
 قال فتد بان من هذا ان الصورة الحسية  
 من حيث هي صورة جسمية تحتاج الى مادة  
 ووجه اللزوم يظهر على التلخيص في ما ذكر  
 لاثبات الهيولى وما ذكره بعض الشراح من  
 ان ملزوم هذه الصورة للهيولى في مبدأ  
 الفطر غير ثابتة من السابق فحينئذ يطرأ  
 ظاهر اذ يطرأ الانفصال عن الصورة الحسية  
 في بعض الصور كما سلف ويلزم منه عدم  
 استكمالها عن الهيولى بما هو من البيان واعلم  
 ان الظاهر من كلام الشيخ في اثبات التلخيص  
 بين الصورة الحسية والهيولى حيث اثبتوا

أولا تركب الجسم من الهيولى والصورة الحسية  
 ثم تثبتوا التلخيص بين الهيولى والصورة  
 ثم بعد بيان التلخيص تثبتوا الصورة  
 النوعية مع ان ما ذكرناه في مادة  
 الانقلاب على ما سيجي دليل على ان المظهر  
 التلخيص بينهما والصورة النوعية المطلقة  
 فيحمل كلامهم على التلخيص بينهما والصورة  
 مطلقا لجرى الوجه في المطلق وفيه ان  
 دليل عدم التلخيص عن الصورة غير تمام  
 اذ الصورة النوعية يصح محضها كما  
 سيجي في الشرح قد برز **قوله** فاما ان يكون  
 متساهلة في ذلك ان الصورة لا يخلو  
 عن مقدار وكله لا مقدار لا يخلو عنها  
 بديهة فتستطاع التفاضل تستد بالحد  
**قوله** اراد به الانبعاث الظاهر ان اراد  
 بها الاجسام في مادي النظر وهي الصورة  
 الحسية وهذا واقع في الاطلاق كما سلف

بينهما  
 بينهما



به السيد الحق في شرح المواقف وصرح  
الشيخ في الحيات السناه باطلا والجسم  
الصورة الجسمية حيث قال في فضل بيتي  
فيه ان التقدير اعراض هذه العبارة  
واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار النقل  
الذي هو الجسم عن الصورة ومعنى  
العلم ان الصورة الجسمية متناهية قد  
يعني لا يوجد صورة جسمية يكون غير متناه  
قد راجع لاحاجة الى تقدير المضاف ان  
يقال بعد الجسم كما في بعض الشروح واعلم  
ان السيد المذوق السمرقندي استدل  
على هذا المقصد بوجوه اربعة رابعها  
ما يستناد من الفصل السابق كما قلنا عن  
الشيخ اولها انها لو وجدت الصورة  
بدون الهيئ فاما ان يكون متناهية او لا  
لا يسل الى الثاني لما ذكره المتن ولا الى  
الاول لانه لو كانت الصورة متناهية

لكان له تناء مخصوص بعلية اما الجسم  
لازم الجسمية وهو محال ولا لهما الا حكام  
كلها متناهية بالنسبة الى مخصوص شر لا  
الجسمية ولو ازمها بينهما بالتساوي لكن  
التالي باطل بالمشاهدة او امر عارض وهو  
ايضاح محال لا مكان ذو الاله او لا مطلقا  
الاهنا فامكن ان يزول عنه التناهي  
المخصوص ويتصرف بتناه اخر فيكون  
قابلا لا انفصال فيكون مركبا من الهيئ  
والصورة كما هو ويكون الصورة العامة  
عن الهيئ مركبة من الهيئ والصورة اول  
فيه بحث اما الاول فلا ين قوله لو كانت  
الصورة متناهية بالنسبة الى كان لها تناء  
مخصوص ثم اذ الصورة المطلقة لها تناء  
مطلق والصورة المخصوصة لها تناء  
مخصوص والمجمل التناهي المطلق بازاله الغير  
المطلقة والتناه المخصوص بازاله الصورة



المختصة والاجسام كلها مشتركة في الثاني  
المطلق وذلك لفظ فلو كانت الصورة المطلقة  
التي كلامنا فيها علة وكذا لا يلزم بل  
الا انما هو الثاني الثاني في المطلق وبطلان  
غير ظاهر وما دام بطلانها بالمساهدة غير  
لازم واما ثانيا فلان قوله فيكون مركبا  
من الحيوان والصورة ثم اذ لو كان كذلك  
لزم كون الصورة مركبا منها وكذا الصورة  
الجزئية الصورة وثانها ان الصورة لو  
وجلت بل من الحيوان اما ان يكون تليق  
او غير متماخية لا سبل الى الاول لما من  
الدليل ولا الى الثاني لان علة ما لا يمتد  
فيلزم ان يكون كل جسم غير متناه لا سبل  
الاجسام في الجسمية وهو محال واما لا  
الجسمية وهو ايضا محال لما تقدم واما امر  
عارض فانه زواله لا يفي العارض  
الا هذا فانه ان يتصف بالثاني في الشكل

ق

وقبول الثاني والشكل يستلزم قبول  
الانفصال الملزوم للتركيب من الحيوان  
الصورة فيكون الصورة العارية عنها  
مركبة من الحيوان والصورة اقول اولاً  
قد مر في الدليل الاول فلا بد بطلان  
الشيء الاول وثانيا ان كان لا يتحقق  
بالثاني في الشكل على تقدير كون العلة  
امراً عارضاً ثم لو اذ ان بقي العارض  
ويحصل بطلان عارض آخر وهكذا على  
التبادل فلا يتصف الصورة بالثاني في  
الشكل ويمكن ان يقال العلة هي فرد ما  
من العارض فيقول الكلام الى اختيار  
الشيء الثاني في الحد وهو الاستمرار  
في عدم الثاني بحاله وثالثا ان قوله  
يستلزم قبول الانفصال الملزوم للتركيب  
ان منبني على ان كل ما يقبل الانفصال مركب  
منها وقد عرفت ما فيه فلا حاجة الى

وقد



الامادة والثالث ان الصورة لو تجردت عن  
 الهيولى كانت اما متناهية او لا نهايتها  
 ما هو قناه وذلك ظاهر بسبيل الشئ  
 منها لان التناهي على الوجه المذكور يستلزم  
 تشكك الصورة في الجملة وهو محال لما ذكر  
 في الكتاب وان علة التناهي لا يجوز ان  
 تكون الجسمية المشتركة او لا نهية فيكون  
 امرأ عارضا وهو محال الى اخر الدلائل اقول  
 فيه نظرا ان يجوز ان يكون في الصورة مجردة  
 ما هو متناه او لا يكون العلة الجسمية او لا نهية  
 ولا محذور لا مشترك الاجسام في التناهي المطلق  
 بالوجه المذكور ويرد على الكل بوقت  
 على كون الجسمية طبيعة نوعية وهو  
 كافي الدليل المذكور في الكتاب قبل نحو  
 اثبات عدم جواز تجرد الصورة عن الهيولى  
 بافعال مجردة عنها فاما ان لا يكون منقسم  
 لكون الجوز وما في حكمه لكونها ذات وضع

منقسمة فيكون

واما ان يكون مركبا من الهيولى والصورة  
 ثبت من ان القابل لا انفصال لا يكون الا  
 الهيولى واقول في هذا نظرا ظاهر اذا التمس  
 لا ينحصر في تلك والعقل فيجوز ان يكون  
 الصورة على تقدير التجرد منقسمة فوفا  
 لا فكا ولا فضلا ولم ثبت ان القابل  
 للمقسمة ليس له الهيولى ولو اريد بالقسمة  
 الفلكية في شئ المرد يد منع لكونه  
 وما في حكمه ان يجوز ان يكون شئ غير  
 قابل للمقسمة الفلكية مع كونه قابلا للمقسمة  
 الفيزيائية كما في الاجسام الصغرى والذرية  
 طبيعة وذكر ما هو قريب من الدليل المذكور  
 في حكمه الاستراق لا ينافي عدم تجرد الهيولى  
 عن الصورة ما ذكر في تفسيره ويطال الشئ  
 الاول حيث ذكر فيها انها لو لم ينقسم كان  
 عدم الانقسام لذاتها فيستحيل عليها الانقسام  
 لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا يتغير

الثالث



في عدم تجرد الصورة عن الهيولى وادرج عليه  
صاحب الشرافة بان هذا غير مستقيم فانها اذا  
كانت غير منقسمة لا يلزم ان يكون علمهم  
لذا انها بل يجوز ان يكون ذلك لا يتناظر  
القيمة **فرد** ولا لا يمكن هذا الهمان  
ملقب بالسلي وهو لعل له الحكاء وادرج  
عليه منع امكان الاخراج بالوجه المذكور  
مستندا بجواز استحالة السابقين على الوجه  
المذكور واجيب عنه بان قوله صاحب الحكامات  
من ان الاعداد اذا كانت غير متناهية في  
جميع الجهات فامكان اخراج السابقين اليه  
المذكور ظاهر فانا انما قسمنا جباة متساوية  
كالنوس ستة اقسام متساوية ويخرج الخط  
الى غير النهاية فيقسم سعة العالم ستة  
اقسام وكل خطين منهما هما الساتان  
على الوجه المذكور وفي الجسم المستدير ليس  
لاحتياج الهمان البديل كل نقطة فرضت

يمكن ان يخرج منها ستة خطوط اعني  
زواياها التي قائمة كاذكون صاحب الحكامات  
بل فرض الجسم المذكور لا فيقسم ستة  
اقسام متساوية ام ظاهره كشف واما  
ان كل نقطة فرضت على ان يخرج منها ستة  
خطوط بحيث يكون زواياها التي قائمة  
وان كان واضحا ان كل نقطة لا يتفرع منها خط واحد  
الا بل كل واحد من الاجزاء الاربعة منها كاذكون  
السيد المتحرف في حاشية الحكامات والالوه  
على هذا الجواب يدل الهمان السلي الى الهمان  
الترسي في ان كل منها اربعان على حدة كما  
هو المستظهر في شرح المواقف المحرر فان  
في الجواب ان قال ان الهمان السلي انما يخرج  
في غير المتناهي في الجهات والخصير ولو فرضت  
لا تعداد غير متناهية للخصير على اوجه  
متساوية لثلاثي قاعة ثم يخرج السابقين اليه  
المذكور بلا حيلة واعرض عليه



نقل صاحب الحاشيات عن الشيخ في بيان لزوم جبر  
بعد غير متناه بين الخطير انه يمكن فرض  
تساويتين على الخطير الذي هو غير النهاية  
ويمكن وصل خطيهما بحيث يكون وتوا  
للتوازية فلما كان ذهاب الخطير في زيادة  
البعد الى غير النهاية يكون الزيادات على  
ذلك البعد موجودة بغير نهاية ولنفرض  
تلك الزيادات متساوية فلما كان كل واحد  
لوجوده بعد فرضي موجوده فيما قبله  
فيلزم ان يكون بعد توجد فيه زيادات  
غير متناهية بالنسبة لتساوية فيكون ذلك  
البعد واولا على البعد الاول علامة نهاية  
له فيكون غير متناه فيلزم الخلف واورد  
عليه المحاكم بان النفع المذكور غير ساقط فاذا  
الاخر ليس الا وجود زيادات غير متناهية  
متساوية لا وجود بعد مشترك على تلك  
الزيادات بل كل بعد فرضي لا يزيد على بعد

اخر الا بقدر متناه وايضا ان ثبت وجود  
بعد شامل على الزيادات الغير المتناهية كان  
ذلك البعد غير متناه سواء كان الزيادة  
متساوية او متناقصه وان لم تثبت  
لم تثبت الخلف فلا فائدة في فرض  
الزيادات واقول يمكن تصور الزيادة  
بوجود لا يتوجد عليه النفع المذكور ان  
يقال على تقدير عدم التناهي للجهتين  
يمكن اخراج خطير متناه من نقطة معينة  
بلا شبهة ثم خط اخر منها بحيث يحدث  
عند التقاطع زيادة مثل التي قائمة  
فما فوقها ولا يشك ان اخراج الخط  
المتناهي الى غير النهاية مع قطع النقط  
عن الخط الاول يمكن على التقدير المذكور  
ولما كان كل منها غير متناه بالنسبة يكون  
بينها بعد غير متناه في الواقع وان لم يتبع  
عندنا مع كونه محصورا بين الحاضرين والغياب



في ان منع وجود البعد او شي غير فيه  
البعد المذكور كما في صريحه ثم قال المحاكم  
على ان يحتمل كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه  
شبهة فيقال اذا فرضنا نقطتين بينهما  
على الخط غير المتناهي وصلنا بينهما خطا  
يكون وتر الواوية المتقاطع ثم فرضنا بعدا  
اخر يزيد عليه بقدره ابعاد اخرى تزيد  
بذلك المقدار فكما امتداد الخطان يزيد البعد  
لكن امتداد الخط الى غير النهاية فزيد البعد  
الى غير النهاية لا بنسبة زيادة البعد على  
البعد الاصل بنسبة عدد الزيادات الى عدد  
الزيادات ضرورة ان عدد الزيادات  
كلما يزيد يزيد البعد بتلك النسبة حيث  
الزيادات متساوية لكن عدد الزيادات غير  
متساو بالفضل فلا بد من بعد شتمل على الزيادات  
الغير المتناهية المتساوية على البعد الاصل  
ايضا كلما يزيد عدد الابعاد يزيد البعد

لما كان تزايد الابعاد بقدر واحد يكون  
زيادة البعد على نسبة زيادة عدد الزيادات  
ليكون نسبة زيادة البعد الى زيادة  
البعد كنسبة عدد الابعاد الى عدد  
الابعاد لكنها نسبة غير المتساوية الى المتساوي  
وايض نسبة زيادة البعد على البعد  
الاصل كنسبة زيادة الاستداد على الاستداد  
الاصل وهي غير متناهية هذا اذا كانت  
الزيادات متساوية اما اذا كانت متضعة  
لم يلزم الخلف لان النسبة لا تكون محضلة  
انتهى واقل غاية ما لزم من ذلك زيادة  
البعد بغير نهاية لا وجود البعد الزائد  
بغير نهاية بين الخط وقد لا هو المستحيل  
التمس انه بعد ما اورد مثل هذا الاراد  
على الشيخ كما ذكرنا غفل من انه يتوجب على  
حتمه مع انه في غاية الظهور ولا يتوجب  
عليه ما اورد واعلم برهان القاب السمو



لا بطل من هذه النظم من ان يكون نسبة  
البعد على زيادة البعد كسنة عدد الزيادة  
الى عدد الزيادات ثم اقول ان النسب  
المقدارية والثاني من النسب العدد و  
يجوز ان يكون بعد نسبة الى عدد لا يوجد  
تلك النسبة بين المقادير كما هو عليه في  
الهندسة وانما قلنا لا يتوجه عليه ذلك  
لان كل عدد في الصورة المصورة له ابتداء  
فزيادته يزيد مقدار المجموع لا يتغير وتلك  
الزيادات متساوية كما ذكر فيكون النسبة  
المقدارية ههنا كالنسبة العددية ثم  
قال المحاكم بعد طول المقال وذكر بعض ما  
يقوله هذا النسب الحق في المقام ان يوجه  
الكلام ابتداء هكذا لو لم يكن لا بعد متناهية  
جاز ان يوجد متدادان غير متناهيين  
خارجين من نقط واحد لا يزال البعد بينهما  
يتزايد وجاز ان يكون تزايد الابعاد قد

واحد وجاز ان يكون الابعاد المتزايدة  
بقدر واحد الى غير النهاية لم يكون الابعاد  
المتساوية ذاتية الى غير النهاية ولا في كل  
زيادة في بعد فلا بد ان يوجد بعد  
مشمول على الزيادات الغير المتناهية فانه لو  
لم يوجد بعد مشتمل على تلك الزيادات لكان  
وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه وذلك انه  
لو لم يكن في زيادات الابعاد بعد غير متناهية  
فكل زيادة فرضت يكون نسبتها الى زيادة  
بعد اخر نسبة المتساوي الى المتساوي يكون نسبة  
كل زيادة بعد الى زيادة بعد نسبة عدد  
الزيادات الى عدد الزيادات فيكون نسبة  
عدد الزيادات الى عدد الزيادات نسبة  
المتساوي الى المتساوي فيكون عدد الزيادات  
متساويا اقول ان اراد انه يكون عدد الزيادات  
متناهيًا عن انه لا يكون في مرتبة من مراتب  
غير متناهية ثم ولا محذور اذ كل مرتبة من الزيادات



متناه لا انه لا يقع عند حد وان اراد  
 كون عدد ما متناهيا بمعنى انه لا يكون بعد  
 عدد اخر ثم كيف وجموع الزيادات غير متناه  
 فكل زيادة في بعد متناه وتوضيح ذلك ان  
 كل زيادة بعد فرضت كون نسبتها الى الزيادة  
 بعد اخر نسبة المتناه الى المتناه بلا نسبة  
 ونسبة كل فرد في زيادة بعد لا مجموع الافراد  
 الى فرد اخر من زيادة البعد نسبة عدد  
 معين من الزيادات الى عدد اخر منها ولا  
 لا يلزم وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه اذ  
 كل بعد معين متناه والمجموع غير متناه العدد  
 ثم لا وايضا لما كان زيادة البعد على  
 نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات  
 غير متناه كان زيادة البعد غير متناهية بالضرورة  
 وتنعكس بعكس التنقيض الى انه لو لم يكن في زيادة  
 الابعاد زيادة بعد غير متناهية لم يكن عدد  
 الزيادات غير متناهية فمن الزيادات زيادة

لا يكون في بعد اخر وهو عظم الابعاد  
 ومع ينقطع الاستدادان والا لمكان هناك  
 اعظم مما قبض اعظم الابعاد فتعني  
 وجود بعد مشتمل على جميع الزيادات  
 البز المتناهية فيكون مالا يتناهي نحو  
 بين ما صرح والله محال اقول فيه محال  
 اذ عدد الزيادات غير متناه بمعنى انه  
 لا يقع عند حد لا انه غير متناه بالنسبة  
 ومع يكون زيادة البعد الى نسبة عدد  
 الزيادات ايضا غير متناه بالمعنى المذكور  
 وعكس تنقيض ما ذكرنا هو انه لو لم  
 يكن في زيادة الابعاد زيادة بعد  
 غير متناهية بمعنى انه لا يقب عند  
 حد لم يكن عدد الزيادات غير متناهية  
 بهذا المعنى ولم يلزم من ذلك وجود  
 بعد هو اعظم الابعاد فلا يلزم انتطاع  
 الاستدادين فلم يلزم كون مالا يتناهي



محصورا بين حاصرين وذلك ظاهر جدا والقر  
 من تقويل الكلام ونقل ما قيل في المقام  
 مع ما نسخ لنا من الاثر ان ما قررنا في  
 تقرير البرهان اختصرا وتم ما قررنا و  
 حبرون وان كان محل مجادلة بعد  
 لكيما مكن من عند الاضاف والله  
 الموفق واقتد في التعليل على المحاكاة  
 ان ما ذكره يعود الى طائيل اذ لا يحصل  
 مقصودهم الا بعد حصول بعد غير شأ  
 محصورا بين حاصرين ولا تم هذا ما ذكر  
 بل نقول وجود بعد ذلك غير موجب  
 اذ لو كان في تلك الابداء بعد ذلك  
 كان كل بعد وند حتى البعد الاول  
 وما دونه كذلك وذلك لان البعد  
 الذي بعده البعد الغير المتناهي يقرر  
 عنه تقدير شأ والتاخير عن غير  
 المتناهي المتناهي غير متناه وكذا ما ذكر

الى ان ينتهي الى البعد الاول وما دونه  
 انتهى فان اورد ما اورد على ما حصرنا  
 اقول وجود بعد غير متناه محصورا بين  
 حاصرين في زم ما ذكرنا مع لزوم كون  
 البعد الاول وما دونه غير متناه ايض  
 وهذا انما نشأ من فرض وجود بعد  
 متناه في الحصر فيكون محالا وهو يرد  
 لمطلوبنا وهكذا اقول من جانب المحاكم  
 فاما ما قبله واما اظننا في المقام لانه  
 مطرح لا نظار وقيل ان شئت  
 هو يعني بان يكون الانفراج بين السابقين  
 بعد كل من السابقين حتى يكون في كل  
 مرتبة مثلث متساوي الاضلاع وقال  
 صاحب المواقف انما يفرض مثلثا متساوي  
 مثلثا كيف اتفق ونقل السيد السمر  
 في حاشيته اي سوا كان الانفراج بعد  
 الاستداد كما يكون من تصوي او ازيد

اقتد



بأن يكون الانزاع ذراعين إذا كان لا  
متداذراعاً أو انقص كما إذا انعكس الحال  
بينهما وأورد عليه بعض فضلاء الروم  
أنه يلزم على هذا أن يكون ضلع المثلث  
مساوياً للثالث وأنه باطل بالشكل  
المجاري في كتاب القليدين وهذا لاواد  
ما أرسلوه من الروم إلى شيراز فأجاب  
عنه السيد السيد الملقب بأنه يمكن  
أن يكون مراد الشئ للوقت من الامداد  
هو البعد بين داس الزاوية والوتر  
وتحسب يكون حاصل كلام تارخ للوقت  
أن الانزاع ذراعين إذا كان البعد  
بين داس الزاوية والوتر وحسب يكون  
ذراعاً وقول فيه بعد التكلّف أن البصر  
في كلام صاحب الوقت والسيد الش  
أشار إلى ما ذكره بعد ما علم هذا التفسير  
فلم يهأن السيد حيث قال الماتن يفرض

من نقطة ما خطين نيفرمان كما في مثلث  
مقاوى الاضلاع بحيث يكون البعد فيها  
بعد ذراعاً بعد ذراعاً وبعد ذراعاً  
ذراعين ذراعين وبعد لا حقله ما نقلنا  
يظهر أنه أراد بالاشداد ساق المثلث  
لما ذكره السيد الملقق ونقل أن المحقق  
الدرا في جواب عن الإيراد المذكور أن الفرض  
السيد بيان التفاوت بين الانزاع والاشد  
وعليه وانت خبير بأن حمل كلام السيد الش  
كما فصله من الصور التثنية فإن هذا بعيد  
غاية البعد بل لا يجوز الحمل عليه عند هذا  
**قول** فيه نظر إذ الحال أن هذا الكلام  
مذكور في شرح التمهيد للعلامة القزويني  
حاصله منع مقدرة ضمنية على الخشبي  
هو الاخصار بين حاصرتي لزوم من فرض  
وقوع البعد الغير المتأخر مع الامور  
مستنداً بما ذكره وحسب منع ما ذكره غير محتمل  
كما وقع من السيد الملقق **قول** وقيل



لا يتضح هذه المقدمة في هذا تفصيل لما  
نقلنا عن الشيخ في جواب الاعتراض على الرها  
المذكور والنظر المذكور تفصيل الكلام من  
الحكايات **قوله** وكان مجموع الزيادات  
أقل لا يجوز أن يكون مجموع الزيادات الغير  
المتناهية في بعد واحد ولا لكان هو  
آخر لا بعد فيلزم ناهي الخبير كما ذكره في  
المقدمة الثالثة فتنه وجوابه يظهر على  
المقابل فيما من قوله وإن أراد به مطلق  
المجموع لا يمكن أن يجعل ما نقلنا سابقا من  
لزم عدم ناهي البعد الأصل سندا للنوع  
المذكور في ذلك **قوله** الثاني أنه في هذا  
هو الثاني ما نقلنا عن صاحب الحكايات فلا  
تفصل **قوله** وفيه بحث لأن الخطأ في أصل  
الكلام المصدر بعد نقل المذكور في حاشية  
المحقق الذي في على شيخ التبريد وهو مذكور  
في شرح الاشارات للامام الوارثي وحاصله  
أن تلك الأجزاء شاقصة والمناقضة الغير

موصوف

المتناهية عدة متناهية قد راجع إلى المتناهي  
والمساوية وأفيد في حاشية الأشارات  
للدفعه وجوب الأول فربما من حيث المذكور  
في بابي النظر وإن كان بعد عنه عند  
الغالب وتقرير على ما في تلك الحاشية في شرح  
الحياكل الآخر بالغير المتناهية لكل قدا  
وتجزم ونجم لا قدار الغير المتناهية غير تناء  
ضرورة الثاني أن تلك المناقضة من  
جهة متوازيات من جهة أخرى والمستل على  
التوازيات الغير المتناهية غير تناء قدا  
باعتراك فالمستل على المناقضة أيضا  
كذلك وقد تقرر هذا بتقرير آخر  
هو أن المستل على التوازيات أيضا لا يلزم  
عدم ناهيه قدا إذا التوازيات من  
جهة مناقضة من جهة أخرى الثالث  
أنه يمكن اعتبار المساوية في المناقضة  
فالمستل عليها أيضا غير تناء قدا انتهى



واقول متوجه على الوجه الثاني ان الله  
 المتناقضة وان كانت متزايدة في حجة  
 اخرى الا ان القائل لم يعرف ان المشتل  
 على المتزايدة مطلقا غير متناقضة بل  
 اعرف بان المشتل على المتزايدة من  
 جانب الانساي غير متناه فلم يلزم عنه ان  
 يعرف بان المشتل على المتناقضة الغير  
 المتناهية غير متناه وان التشتب الاستمال  
 على الاقداد الغير المتناهية كان رجوعا  
 الى الوجه الاول ثم اقول على الجواب  
 عنه بان حاصل الكلام ان المشتل على  
 المتزايدة من جانب عدم الشاه غير متناه  
 باعتراف القائل والمشتل على المتزايدة  
 مطلقا غير متناه اذ البداهة حكمة  
 بعدم الفرق لظهور انه لا تفاوت  
 بين ان يكون الواحد مقدا او موزنا  
 بالقدم والتاخر لا يريد غير مقدا

متناه

فقال مدائم اول متوجه على الوجه الثالث  
 ان ما اعرف به القائل هو ان الاستمال  
 على المتزايد بطريق البتة وبي يتلزم  
 السامح اذا كان مقادا معين كقدار  
 ذراع محققا في الجميع كما هو الظاهر من  
 التصور وهذا غير محقق في صورة الناقص  
 لتوقفه على محقق قبل المتزايد وهو  
 بل بطلان الحجة فلا يستلزم عدم  
 هذا ولما فصل البرهان التالي اتم بفضل  
 لا بأس ان اذكر ما نسخ لنا في مسئلة انما  
 الابعاد مع تفصيل البراهين في هذا المطلب  
 قد عا وجدنا ولما تصدي بعض اعلام كذا  
 بعضها في شرح الهداية اودت ان اذكر  
 مع ما نسخ لي فيه فاقول البراهين على هذا  
 المطلب كثيرة منها ما توجد في نسخة  
 وهو اربعة الاول ما مر في تحرير البرهان  
 المذكور في الشرح واستعيد بتقرير التالي

لي

هذا هو النسخ الذي  
 في نسخة كذا



الثاني انه لو كان البعد غير متناه لا يمكن  
 اخراج خط من مبدأ معين كنقطة الا  
 الى النهاية ولسم خطا ونخرج من  
 نقطة اخرى قصيرا وهو خط ات  
 ثم نخرج من نقطة خطا غير متناه  
 لخط آج وهو خط ب وان ائبت  
 جواز ذلك نقول لو لم يكن خط ب  
 الغير المتناهي مساويا لـ ب لولم اقتطع  
 انقطاع آج عند فرض تطبيقه عليه  
 ذلك ظاهر فنقول اذا فرض حركة ب  
 بالتعام الى خلاف جهة عدم التناهي عند  
 شبر مثلا يكون قطعة منه مقدار الشبر  
 خط العمود وليفتي نقطة ه على موضع  
 ملاقاته مع راس العمود فيلتقي خط ه  
 مع آج الغير المتناهي المساوي لـ ب  
 مع المقدار المذكور بلا شبهة لخط الجانب  
 الاخر منه عما عاين في شئ من آج فيلزم

شرط



تناهيه فيلزم تناهي خط آج ايضاً لو لم  
 على المتناهي بقدر يساه وان ائبت  
 جواز حركة ب نقول يكفي انعام الرخا  
 ان يتابع تحريك الخط مقدم حقه  
 لا حاجة الى التحريك الواقعي لا شك ان  
 مقدار الخط لا يتقضى بالتحريك المفروض  
 كان عليه مع انه يلزم تناهيه فيكون  
 عدم تناهيه فرض امر غير واقع وحصل  
 الخط ويسمى بهما التحريك وهو طول  
 عدم التناهي في جملة ايضاً قابل جداً  
 الثالث انه لو كان البعد غير متناه لزم  
 مساوات الكل للجزء والجزء للجزء وغير  
 جزء الجزء وهكذا مراراً لا يفت عند حقه  
 استحالة اللازم غيبة عن البيان بيان  
 الملازمة انه لو وجد بعد غير متناه لزم  
 فيه تعيين اجزاء غير متناهية كل منها غير  
 متناهية بان يفصل من الكل مقدار شبر





من البداء ولا شك ان الثاني داخل في  
 الكل وغير متناه ثم فصل من الباقي عند  
 شبر منه مثلا ليكون الباقي متناهي كذلك  
 وهكذا الى النهاية فنقول كل من تلك  
 الاجزاء الغير المتناهية مساو للآخر  
 للكل واللازم التناهي عند فرض التطبيق  
 وقد فرض غير متناه ولنفسه برهان المساواة  
 وهو كعدي مبطلة لعدم التناهي في جهة  
 فقط ايضا **الرابع** انه لو كان بعد غير متناه  
 لكان الشيء اعظم من نفسه مما لا يقبل  
 عند حد وهو محال بيان الملاحظة ان الكبر  
 اعظم من جزئه وعلى تقدير وقوع بعد  
 متناه يكون جزء الجزء جزء من الجزء وهكذا  
 مساو للكل كما عرفت ولا عظم من احد  
 المتساويين اعظم من المساوي الاخر فالكل اعظم  
 من تفسير تلك المراتب والحاصل ان  
 بعد غير متناه مستلزم لحد المذكور نعم

ان قيل قد يقال ان المتناهي لا يتناول  
 الا في جهة واحدة  
 لكن انما هو في جهة واحدة  
 كون الكل اعظم من جزئه  
 انما يتصور في جهة واحدة  
 فيكون المتناهي مستلزما لحد

الكل اعظم من جزئه وان الاعظم من احد  
 المتساويين اعظم من المساوي الاخر  
 بعد غير متناه محال وهو المبطر ونفسه  
 لا اعطية بينهما ما افيد في شرح الحياكل  
 وهو انه اذا فرض خط غير متناه وفرض  
 دائرة واخرج احدا قطرها الى  
 النهاية متقاطعا للخط المذكور على قوائم  
 يلزم اما تلاقى المتوازيين او قطع مسافة  
 غير متناهية في زمان متناه عند تحريك  
 الدائرة ربع الدور وكلاهما محالان  
 وليكن لمصلحة اب الخط الغير المتناهي  
 والدائرة ح ح ط ومركزها د  
 يخرج ط القطر من المقتاطين على قوائم  
 يخرج ح ح حتى تقطع الخط بنقطة د على  
 قوائم ويخرج د غير النهاية فاذا تحركت  
 القطر الخارج غير النهاية ربع الدور  
 تحرك الدائرة يصير موازيا لـ ا ب لا نظريا





قطعته منه على طرأه الموازي لا يقد  
 تحرك الخط الغير المناهي اعني تح  
 المتقاطعة الى الموازاة فاما ان ينفصل  
 تلك الحركة عن ارب او لا ينفصل فان  
 لم ينفصل يلزم توازي المتقاطعة وان  
 انفصل يلزم المناهي فلهذا يقطع المسافة  
 الغير المناهية في زمان متناه ولا يصح  
 التطبيق بينهما ليقال ان الانصال  
 وهي مع انه بالحركة وهذا كما افيد  
 تقرير لرهان المناهية التي هي غير  
 بوجه لا يتوجه عليه شئ مما اورد على  
 برهان المسامية وايدنيه انه يمكن  
 تحريما قريبا بوجه اخر وهو ان المتوازي  
 زيين الغير المناهيين اذا تحرك احدهما  
 الى ان يقطع الاخر يلزم المناهي مثل  
 ما استرنا اليه ولعله اراد بالمتقاطع  
 المتقاطع مطلقا كما هو الظاهر والسامع

في العبارة بسايد  
 والوضوح ظاهر  
 نه

على قوائم ولزوم الشاهي يظهر على الخط  
 عدم جواز قطع المسافة الغير المناهية  
 في زمان متناه كما سبق ثم افيد ان  
 البرهان على المقربين منظوره انه اذا  
 لاحد ان يمنع امكان حركة خط غير متناه  
 بالوجه المذكور انتهى ولا يخفى ان هذا البرهان  
 لا يجري في غير الشاهي في جهة واحدة  
 فقط بخلاف ما ذكرنا وما يقال من انه يجوز  
 ان يقطع المتحرك الغير المناهي مسافة غير  
 مناهية في زمان متناه وانما الحال قطع  
 المتحرك المناهي تلك المسافة في زمان  
 متناه فاقول فيه نظرا اذ لنا ان نقول  
 بعد الامراض عن كونه مكافئا ان يقطع  
 المسافة بداية فلو قطع مسافة غير مناهية  
 لكان غير المناهي محصورا بين حاصرتين و  
 ذلك ظاهر جدا واخذ النظم في زمان متناه  
 ليس لوقت البرهان عليه عمل الكون الحسن



يبقى شيء وهو انه على هذا التقدير  
 الى برهان الخلق الذي يحكي فلا يكون  
 برهانا اخر قد يرونها ماذكى السيد  
 السمرقندي في حاشيته على الشرح المتقدم  
 بتعريف انه لو امكن وجوده بعد غير بناء  
 في جهة لا يمكن ان يخرج بين مبدأ واحد  
 لنقطه آخيه اذ الغير المشاهي وهو خط  
 ولننقل من طرف المبدأ من الخط المدا  
 خط آت ويرسم عليه مثلثا متساوي  
 الاضلاع كما يرون عليه في كتاب اقليدس  
 وهو مثلث ا ب ج ونصل من نقطة ج  
 وكل من النقاط الغير المشاهية المرفوعة  
 الى خط ب ج الغير المشاهي عظم فيكون  
 كل من تلك الخطوط ورا للزاوية المتروكة  
 وهي زاوية ج ب ح ح د ه د و د ح د  
 هكذا لما تقرر في الهندسة فيكون د  
 اعظم من ب د وكذا ح د من ب د يكون



الاول وترا للزاوية المنعوجة وهي زاوية  
 والثاني للمادة كما يشهد به المذاهب الهندسية  
 فلو كان ب ح غير بناء كان الانعراج بين  
 ج ح والخط الغير المشاهي غير بناء لكونه طول  
 من غير المشاهي ليكون غير بناء مع كونه  
 محصورا بين حاصرين واقول في هذا نظرا  
 يمكن اخراج عمود على نقطة او هو عمود  
 ح فنقول يمكن وصل خطوط بين ا و ب  
 وكل نقطة من النقاط الغير المشاهية  
 المفروضة في الخط ويكون كل نها وترا  
 للقائمة يكون اطول من الباقي ويسوق  
 الكلام لكونه لا شك انه اخضر كما ذكر بعض  
 الاعلام في شرح الهداية تحريرا للبرهان  
 السليم ومذكور في بعض المواضع على هذا  
 الشرح لجريان خلاصة البرهان لاثبات  
 الشاهي في جهة واحدة ايضا فافهم  
 ذكر بعض الاعلام في شرحه انه يمكن اجراء

في هذا الموضع  
 من كتاب الهندسة  
 في شرح الهداية  
 في بيان خلاصة  
 البرهان لاثبات  
 الشاهي في جهة  
 واحدة

وانت خبير بوجه اعتراض الشيخ



اصل البرهان في خط واحد غير متناه بان  
 يقال لو امكن وجود خط غير متناه لاكن  
 تحقق فقط غير متناهية فيه وبني نقطة  
 المبدأ وكل نقطة من الغير المتناهية بعد  
 فيتحقق بعد أول ثم بعد طول منه متدا  
 معين وهكذا فيحقق زيادة غير متناهية  
 بعدد الابعاد الغير المتناهية المفروضة  
 فوق الاول مع كونه محصورا بين حامين  
 وغير من هذا الغايض انه يمكن اجراء اصل  
 البرهان في خط واحد لا انه يتوجه عليه  
 اعتراض الشيخ حيث قال ولا يمكن استخراج  
 هذين البرهانين من البرهان السلي الكشوف  
 بذلك في اثبات منافي الابعاد مع ان  
 وادهم من منافي الابعاد تنافي السبلطنا  
 ومنها ما نسخ لبعض الاعلام حيث ذكر في حقه  
 انه قد طرأ في برهان آخر لطيف هو انه  
 لو امكن وجود خط غير متناه لا يمكن ان يكون

فيه نقطة غير متناهية العدد فلتفرضه  
 حطات ولخرج من نقطة ا وهي طرف  
 الخط الغير المتناهي من جهة ب خطا متصل  
 بان على الاستقامة وهو خط ا ب ثم يخرج  
 من نقطة د خط ح د موازيا ل ا ب  
 فيصل بين نقطتي ا ح بخط ا ح فنقول على  
 تقدير كون ا ب غير متناه لزم ان يكون  
 خطوط غير متناهية بين ا و ب في النقطة  
 الغير المتناهية المفروضة في ا ب ولكل  
 من الخطوط متقطع في ا ح قدم ان كان اشكال  
 خط ا ح على خطوط غير متناهية بالفصل  
 مع كونه منافي المقدار ومحصورا بين  
 حامين واقول اولا ان هذا الدليل من  
 بالخط المتناهي اذ لنا ان نقول لو امكن  
 تحقق خط مقدار الغير ذراع مثلا لا يمكن  
 ان يوجد فيه نقطة غير متناهية العدد  
 نسوق البرهان الى اخره ومع امكان وجود





تلك النقطة المذكورة فيه يتقدم بالتأمل  
 ولك ان تقول عرض المستل من قوله  
 لا يمكن ان يوجد فيه نقطة ان كان  
 وجود النقطة على وجه يتميز عند الوا  
 همة بوجه جزئي وهذا ما اذا اذنت النقطة  
 فسقط للبحث بحال واسع وثانيا ان  
 اللازم ما ذكره وان يكون غير المشاهي بال  
 مكان محصورا بين حاصرين واستحالته ثم  
 كما في الاجزاء الممكنة للجمع المشاهي المقتصر  
 بين هذين ومنها ما ذكر ايضا في شرحه حيث  
 قال وقد ظهر في ربه ان اخر اسمه بالبرهان  
 الحديث وهو انه لو امكن وجود بعد غير  
 مشاهي للزم احضار الغير المشاهي في الحديث  
 وذلك لان ذلك المبدأ الغير المشاهي اخر  
 غير مشاهي بحسب العبد بحيث يكون كل منها  
 غير مشاهي فاذا اجتهد ذلك البعد الغير  
 المشاهي مبتدأ من ذلك مبدأ معين

في مادة

فما دام لم يتبين المساوي لجزئه اي جزء كان  
 مبتدأ من ذلك المبدأ الذي هو مبدأ  
 الكل لم تحقق البعد الذي هو الكل فلم  
 تحقق جزءا غير مشاهي من ذلك المبدأ وفي  
 الحد الآخر لا محالة ولا خلاف في هذا البرهان  
 عند الحديث من اقول فيه بحسب لظهور  
 اذ دعوى الحديث غير مسموعة بل الملك الذي  
 في مرتبة المبدأ كالاخرى كالاخرى وفيها  
 البرهان العرشي وتقرين على ما في ذلك  
 الشرح هو ان البعد لو كان غير مشاهي لا يمكن  
 تحقق نقاط غير مشاهية فيه فالبعد  
 بين كل نقطة من تلك النقطة والنقطة  
 الاخرى منها اية نقطة كانت اما ان يكون  
 مشاهيا او لا بان يحقق بعد غير مشاهي بين  
 النقطة والاول مستلزم لساقي البعد  
 وعند النقطة كالاخرى بعد ملاحظة  
 ان تحقق الغير المشاهي مستلزم لاجزاء غير

ظاهر



مشاهدة كل منها غرضه وتناهي الابعاد  
مخالفة للعرض والتناهي مستلزم للاختصاص  
لا يتناهي بين الحدين واقول لا يخفى قباحة  
الترديد بل الوجه لا كفاً بالشئ الاول  
واصل هذا البرهان المذكور في حكمه لا يترق  
واورد عليه انه يلزم من تناهي البعد بين  
المبدء وكل نقطة تناهي الكل اذ حكم الكل  
المجموع قد يخالف حكم الكل الا في ادي فان  
هذا الحكم من قبل ان يقال ما بين اقل  
من ذراع وما بين سبع اقل منه فيلزم  
ان يكون ما بين سبع اقل منه فانه غير صحيح  
اجاب عنه العلامة في شرحه لا سرف بانه  
ليس من هذا القبيل لان المبدء هناك واحد  
بخلافه في المثال بل من قبل ان يقال ما بين  
اقل من ذراع وكذا ما بين سبع فانه ثمة  
او لا يزيد الواقع بين آخر على اقل من الذراع  
الا بالطرف وورد عليه المحقق الذي انما

الحكم في هذه الصورة بين بخلاف الصورة  
المجموعه عنها اذ لا يلزم من تناهي كل جزء  
من الاجزاء الواقعة بين النقطتين في الكل  
لكونه غير واقع بين الطرفين وحاصل ان  
ما ذكره ابطال للسند لا يفسد المنع باق  
مستنداً بسند آخر كما ذكرنا اولاً ودعوى  
الحديث في جواب المنع بان صاحب القم  
يعلم ان هناك واحدة من النقطة هي مع  
الطرف محيطان بما عداها وان لم يتعين  
تلك الواحدة عند يدفع بما ذكره المحقق  
الرواني من ان هذه المقدمه ليست اجلي  
من المطحني ثبت بها او غيبه بها عليه  
بل يكاد ان يكون غيبه ومنها بهان الساتية  
المذكورة في شرح الاستادات وغيره وتبين  
انه لو امكن وجود بعد غير متناه لا يمكن  
يكون قطع كثر مواز ياله واذا فرض  
الكن بحيث ينقل القطر من الموازاة الى



المسامية فيلزم ان يكون في الخط الغير  
 المتساوي نقطة من اول المسامية تنتهي  
 بها الخط واللازم ما قبل لان الخط قابل  
 للتقسيم لا الى النهاية فافرض اول لم  
 يكن اول بيان التقدم ان المسامية كانت  
 وقت التوارى بل حدثت بالحركة لاجزاء  
 في ايده لا يمكن ان يكون القطر مساميا  
 للنقاط الغير المشابهة معا في الخط  
 المتساوي يكون المسامية مع النقطة التي  
 قبل المتجانسة وهكذا فيلزم تحقق مسايات  
 غير متناهية في زمان متناه وان كان  
 تفصيل ذلك ان المسامية حدثت بزوايه  
 عند مركز الكون وحركة مستقيمة لا الى  
 النهاية بمعنى انه لا تقيف عند حد لا ان  
 غير المتساوي خرج من القوت الى الفعل  
 يقال ان انقسام الزاوية والحركة يجب  
 عدم تنامي البعد ولو كان البعد غير متناه

فاما ان يوجد اول نقطة المسامية في  
 الخط الغير المتساوي فيقطع اول يوجد فيلزم  
 تحقق مسايات غير متناهية في زمان  
 متناه فعدم تنامي البعد المستلزم لاحد  
 المحالين محال وهو المظن واورده عليه  
 السيد المحقق في حواشيه على المحاكمات  
 اول النقض بالخط المتساوي اذا فرض  
 قطرك مساويا لنقطة طرف الخط  
 المذكور فانه فيقتل بطرف الكون طرف  
 القطر من المسامية المذكورة الى مسامية  
 اخرى غير تلك النقطة فيوجد نقطة  
 في الزمان او نقطة المسامية بغيرها  
 التالي تطالما تفصل فكما التقدم بيان  
 الشبهة ان المسامية بغير تلك النقطة  
 ما كانت ثم وجدت فلا بد لها من اول  
 بالضرورة فيلزم تنامي النقاط وهو محال  
 ويلزم تحقق مسايات غير متناهية في زمان

بجوابك



متناه وان لم يوجد لها اول هت وتنايانا  
او يدقول انه لا بد للساعة الحادثة من  
اول انه لا بد لها من زمان هو اول زمان  
وجوده ثم لكن لا يلزم من ذلك ان يكون  
هنا نقطة هي اول ما يمكن ان يفرز  
الساعة معها اذ الزمان قابل للقسمة  
لا الى النهاية كما لم يكن في بعض هذا الزمان  
بعض هذه الحركة يحصل ساعة اخرى في  
وهكذا وان اريد انه لا بد من ان هو  
اول انات وجودها فهو كيف الساعة  
في الزمان لا انية فهي حاصلة في جميع اجزاء  
المفروضة في زمان الحركة وقال بعض  
الاعلام في ذلك التشرح لا يمكن دفع هذا  
الاراد الا بان يقال لا بد هذا من ساعة  
غير مسبوقه باخرى فالألزم وجود متناه  
غير متناهية بالفعل في زمان متناه وهو محال  
فذلك الساعة انما هي باول نقطة المتناه

فيلزم تخلفه مع كونه محالاً في الخط الفرضي  
المشاهي لما قوتها السبق المحققا وعندهم  
هو انه لو امكن وجوده بقدر متناه  
لا يمكن وجود خط غير متناه هو ان الخط  
متناه في سطح مستوي مع حركة الخط المشاهي  
بحيث يتصل من الموازاة الى الساعة  
بان يكون ذلك الخط المشاهي قطر الكون  
المحرك بحيث يكون مطبقاً حال الحركة  
على السطح المذكور الذي فرض فيها الخط  
المذكور ان لا خفاء في الملازمة المذكورة  
لكن السألي انما يكونه متلنا المسألة  
الغير المشاهية بحيث يكون بين كل ساعتين  
حركة لان الساعة انما تحصل بالحركة فكل  
ساعة فرض حصولها فقد حصل قبلها  
ساعة اخرى بخلاف هذه الحركة قيل لم يكتب  
الحركة المتناهية من الحركات الغير المتناهية  
وهو باطل فالمتقدم وهو عدم تناهي البعد

مر

مقطعة متناه



فقط وهو المظهر ولا شك ان هذا التقدير  
 اقصر من التقدير الاول واقل اولاً ان  
 نسبة في دفع النفع على التقدير الاول كما ذكر  
 بلزم الغاء بعض المقدمات في التقدير  
 الاول كما لا يخفى وثانياً ان الدليل المنقول  
 بالخط المشاهي كما فصل والثالث ان بطلان  
 التالي يتم وما ذكره لبيان مقتضى والسند  
 ظاهر على من تأمل في بطلان الجزء وقبول  
 الحركة والساقفة الانتساب الى البرهان  
 بالامكان فيما مل حداً فيظهر للحواف  
 منها بطلان الموازنة الذي اخرجه من  
 المحامات وهو عكس برهان المسامحة  
 ذلك بان يفرض كون نقطتين متساويتين  
 للخط الغير المشاهي يفرض حركة الكوة  
 بان ينقل القطر من المسامحة الى الموازنة  
 فيجب ان يكون في الخط الغير المشاهي نقطة  
 هي اخر نقطة المسامحة بالبيان المذكور

نسب

برهان

انت خبير بان عدة هذا برهان آخر كما عدت  
 لا يخلو عن شيء ومنها برهان التخصيص  
 هو ان يفرض خطان غير متساويين متطابقين  
 قد خرج احدهما من مركزه فاذا فرض  
 تحرك الكوة بوجه ينقل القطر من المبالغة  
 الى الموازنة فله بدل ان يخلص عن الخط الا  
 وهو ان يكون عند نقطة فينتهي بها  
 الخط مع كونه غير متساو فوضاً ويرد عليه  
 بعض ما يورد على برهان المسامحة وهذا  
 البرهان المذكور في شرح التلخيصات لان  
 كونه كما نقل ولعله ماخذ برهان الموازنات  
 ومنها برهان التلافي وهو عكس التخصيص  
 ذلك بان يفرض خطان متوازنان غير  
 متساويين فيخرج احدهما الى جانب  
 الاخر ملاقيه فلا بد ان يتحقق نقطتي  
 اول نقط الملامات لما في بين يديهما الخط  
 ويرد عليه ما يورد على سابقه مع المناقشة



في امكن التوازي بين كل غير المناهضة الا  
ان لا يقترن في التوازي الاستقامة ومنها  
برهان المسامتين وهو انه لو امكن تحت  
الابعاد الغير المناهضة لا يمكن ان يفرض  
خط سواء كان متناهيا او لا متناهيا  
للخطير الغير المناهضة اذا فرض ان  
المناهي من التوازي الى المسامتها لزم  
ان يتحرك نقطة المسامته مع الخطير الذي  
احدهما اقرب من الخط المتحرك مسامتين  
غير متاهيتين في زمان واحد مع كونهما مختلفين  
او متساويين مع كون حركة احدهما  
التي هي اقرب من طرف الخط المتحرك المتصل  
من التوازي الى المسامته ابطا لكون  
مسافته اقل وهذا محال وعلى تقدير عدم  
تناهي الخط اذا فرض امتداله من التوازي  
الى التقاطع يلزم قطع نقطة التقاطع المتناهي  
الغير المناهضة مع كونهما مختلفين او متساويين

مع كون احدهما اقرب ومن مذكر الكون  
الحركة المتصل بحركتها الخط من التوازي  
الى التقاطع والا فرب ابطا لكون مسافته  
اقل هذا خلاصة ما في ذلك الشرح  
مالا يحسن لطهر ان قطع المسافر المتناهي  
مع كونهما مختلفين او متساويين مع كون  
احدهما اقرب غير مستحيل كما اذا فرض خط  
متناهية لتسطير من الخطير المتباعدتين  
المختلفين او المتساويين مع كون احدهما  
اقرب وفرض حركة الخط المسامتين فانه  
يقطع المسامتين معا كما يشهد بالتجربة  
الصحيح فلم لا يجوز ذلك في الخط المسامتين  
لتسطير من الخط الغير المناهضة لا بد منه  
من دليل وان ثبت لعدم موافقة قطع  
المسافة الغير المناهضة يلزم التناقض  
متدنا في الدليل اذ يكفي خط واحد  
نقطة من خط متدنا ونها برهان المتكسرين



وهو عكس برهان المساتين وتقرين بعد  
ملاحظة ما سبق ظاهر وانت خبير بان جعل  
برهان التلاقي برهانا آخر سوى المختص  
وكذا التخصيص سوى المسامحة لا يخلوا  
عن شيء والظم الفارق بينهما بالتقرين  
منها ما هو مذکور في ذلك الشرح وتقرين  
لو امكن تحقق خط غير متناه في الجبر كان  
كل نقطة فرضت فيه منصفة له لو فرض  
تطبيق كل قسم منه مع الآخر لطابقا ولا  
الناهي فلم تنصفه بالنقط الغير المتناهية  
ولزم اعطيه الجزء من الكل بل محذور  
غير متناهية العدد كل منها اعظم من الكل  
ما يقال في الاستدلال انه لو امتد الامداد  
الى غير النهاية في الجهات فضاكن من احد  
فوق الاخرى مثلا ووصلنا بين طرفيها  
بخط مستقيم ونخرجه في الجبر الى غير النهاية  
فالذاهية منه الى جهة النوق من الممكن

الفوقانية جزء للذاهية منه اليها من الممكن  
المتخاينة وبالعكس في الذاهية الى جهة  
البحث فاذا ادوات الكثران حول نفسيهما  
نصف وريتهما صير المتخاين من الخط  
فوقا وبالعكس وما كان كلا يصير جزءا  
وبالعكس وهو محال فبرهنة انتهت فاقول  
لا يخفى على المصنف ان هذا في الحقيقة يرجع  
الى الدليل المذكور ولعل فرض الكثرين  
لئلا يقال ان الحركة على الخط الغير المتناهي  
محال ولم يندفع بالفرض المذكور اذ لما دفع  
ان يمنع حركة الخط الغير المتناهي بحركة  
الكن بالوجه المذكور لا يخفى انه لا يتم  
الامساك والخط القوة في المتخاين وذلك  
لا يتم الا بفرض التطبيق ولا حاجة لبيان  
المقام الى فرض الكثرين بالوجه المذكور  
فهو بالحقيقة قوي للدليل المذكور مع  
طرح لزوم بعض المحذورات الازمة منه

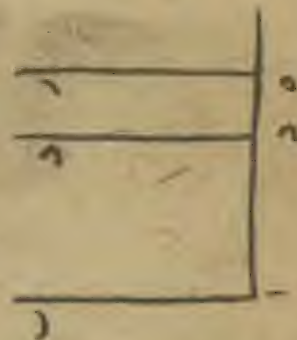


وتخصيص الدعوى ونهاها هو المذكور في  
ذلك الشرح بطريق النقل وهو انه لو  
امكن بحقق بعد سناه متداً من  
معنى لا يمكن توقيف حركته الى جانب البدن  
على الاستقامة فلم يخلو الجز في جانب الآخر  
بمقدار مسافة حركته فيلزم تناهيه و  
اورد عليه منع اللزوم واجاب ذلك الشرح  
بدعوى البداهة وفيه ما فيه مع ان  
الحركة على الوجه المذكور محل بحث فامل  
ونها ما هو المذكور فيه ايضاً بطريق النقل  
وهو انه لو امكن تحقق خط غير شأه في القصر  
فاذا طرأ جزء منه من الوسط بوقوع انقضاء  
الباقيين لزم تناهيهما قبل ما لم يلزم من  
تناهيهما سناهي تمام الخط والكلام فيه كما  
لكلام في سابقه والاضاف ان خلاصة  
البيان واخذ منها ما هو المذكور فيه ايضاً  
وقد بين انه لو امكن عدم سناهي البدن

ان يوجد حفظان متوازيان غير متماهيين  
فاذا افترض حفظ متناه مواز لها فاذا ايسل  
الخط المتناهي من الموازاة الى المسافة  
لزم ان يكون مسافة المسافات في الغير  
المتناهي الاقرب اطول من مسافة المسافات  
في الخط الغير المتناهي لا بعد مع كونها  
اقصر لكون الاستتال في المسافات في  
الخط الاقرب ابطأ من الاستتال منها في  
الخط الاقرب خف اقبل يمكن اصرار  
حلاصة البيان في الخط المتناهي ان  
يقول الواحد وجود خط متوازيين متساويين  
كل الف ذراع مثلاً فاذا افترض حفظ متناه  
اخر مواز لها فاذا ايسل من الموازاة  
حتى سانهما او تقاطع بعضها فمن ابتداء  
المسافة او الملاقي مع لا بعد الى استقاء  
الحركة يكون مسافة المسافات المتناهي  
طع بعضها متساوية وهو ظاهر مع وجوب



كون مسافة الاقرب اقربا ذكر بعينه و  
 ما هو جديا كمن هو جديا وقد سبق مثل  
 ذلك في المسألة فذكر الانصاف  
 انما يتحيزان في الواقع فانهم فيها ما هو  
 مذکور فيه ايضاً وهو انه لو امكن علم  
 البعد لا يمكن ان يوجد له خطوط متوازية  
 غير شاذة فاذا اقم حركة احدهما الذي  
 ليس في الوسط بحيث ينقل من المواضع  
 الى الساطع وحينئذ يقدم الساطع مع  
 الاقرب على الساطع مع الخط الاصل  
 استحالة ذلك التقدم لظهور ان الخط  
 المتحرك كان موازيا لها ويحرك المتحرك  
 ينقل من المواضع الى الساطع فيجاء  
 ساطع مع كل منهما معا ويان لروم التقدم  
 المذكور يتصور ان يقال كل نقطة من  
 المتحرك فيرض ان يكون نقطة الساطع  
 مع الخط لا بعد ففهم النقطة من قبل



ذلك الساطع يكون نقطة الساطع مع  
 الخط الاقرب وبخاصة البرهان انه يجب  
 تقدم الساطع مع الاقرب مع ان الساطع  
 طعان معا فيلزم الطعن ويتوجه عليه  
 منع جواز الحركة على غير السطح والاول  
 بان لا يجوز ان يكون الخط المتحرك قطو كمن  
 لا يدفع المنع فانهم ما يقال في الاشياء  
 من انه لو امتدت الاعداد الى غير النهاية  
 فرضنا خطا غير متناه مستقيما ومن جنسية  
 كرتين بعد ذكر احدهما عن ذلك الخط  
 نصف بعد ذكر الاخر عنه ويكون  
 الخط الواصل بين المراكز من متساوي ذلك  
 الخط على زوايا اقوام ويخرج ذلك الخط  
 الواصل الى الجبهة الى النهاية ثم يفرق  
 ان يترك الكرتان حول مركزهما مركبتين  
 متساويتين قد امع اختلاف الجهة  
 ويترك حركتهما الخطان الخارجان من



مركزها وبمركزها نقطة تقاطع الخط الخارج  
 من مركز القوس مع الخط الاول تحت  
 نقطة تقاطع الخط الخارج من مركز  
 البعيدة وبمركز البعيدة بين هاتين النقطتين  
 تزايد هاتين المقياس حتى اذا قطعت  
 الكرتان وقع دورتيهما فيصير كل الخطين  
 الخارجين من مركزهما موازيين للخط الاول  
 بعد قطعه بتمايه فقد قطع الخطان تمام  
 الخط الاول في زمان واحد مع ان الخط  
 الخارج من مركز القوسية كان دائما تحت  
 الخط الخارج من مركز البعيدة وما قطعه  
 من الخط الاول اقل مما قطعه الخط الخارج  
 من مركز البعيدة فيلزم الطول تهف  
 فاقول فيه بحث لان موازاة الخطين  
 انما يقتضيهما المسافة البعيدة الغير  
 المتناهية في زمان شاه وجواز ذلك ثم  
 كيف وقد قرر خلافه الا ان تثبت



بما افيد في شرح الهياكل من انه لو لم  
 يقطع تلك المسافة عند الكرتين وقع  
 اللذان يلزم فواذ في المتقاطيع وقيد ما فيه  
 ثم اقول اذ كان نصف في الزمان السابق  
 عليه بتطويل الكلام كما يظهر عند القليل  
 فيه فمما ذكرنا من خلاصة البرهان السابق  
 وهذا عكس ذلك مع انه اتم وان لم يكن  
 مبطلا لعدم الناهي من جهة اخرى وعدم  
 جريان العكس الا في غير المناهي من جهة  
 كما لا يخفى ونما برهان التقيس المستقيم  
 ووجهانه انه لو امكن وجود البعد الغير  
 الناهي لمكن وجود خط غير متناه يخرج  
 من نقطة مثل خط آت الخارج من نقطة  
 آ الغير المشاهي من جهة ب ثم يعين نقطة  
 في الخط الغير المتصل فتفضل احد من خط  
 آت بخط ب ثم الغير المشاهي من جهة ب  
 جزء خط آت وهو خط واصغر منه بمقدار

التام

ويعتبر

الناهي



آثم يطبق في الوجود خطا، وت على خطا  
 فاما ان يتساوى في الحكم والجور  
 اما ان يتفاوتا، فيقطع الناقض ضرورة ان  
 التناوت في جانب عدم السامي وكذا  
 الزايد اذ الزايد على السامي بقدر تناء  
 وهو مقدار تناء ضرورة واجرا هذا  
 في الاعداد الغير المشاهدة ظاهر يدور  
 الكتب المشهورة ونزع بعض اهل الرمان  
 انه تقطن بيهوانم يتقطن به احد وهو  
 ابن الراهنين ويتبين انه لو وجد امر  
 غير شاهدة مبداء من مبدأ معين فاذا  
 نقص من المبدأ واحد وجد فيما بقي جميع  
 مراتب الاعداد الغير المشاهدة الموقوفة على  
 فلون ساو لول الجور لكل انتهى واقول في ذلك  
 ظاهر اذ على تقدير الانقراض يكون باقيا بقا  
 ولو تشتت بانه لو لم يكن لك المراتب الباقية  
 في ما بقي لزوم السامي عند التطبيق فهو تعينه

فقط

برهان التظليل المشهور والمجمله التوم لم يدع  
 جميع المراتب في عما في لتطوف المنع اليه وقد دوا  
 بان الساتى انما ساول للاصل فيلزم مساواة  
 الجزء للحكل واما ما يدعى على الاصل وهو خلا  
 اليدوية واما ما نقص عنه فيلزم الانقطاع  
 على فرض التظليل وبعد ملاحظة ذلك  
 يظهر انه ما قصر في الاعمال ولقد اشفا  
 الكلام في هذا المطلب الذي هو من ايات  
 المطالب تقيماً للاقدام وتبييناً للكلام و  
 تذكر لمن له قلب او الى السمع وهو  
 شهيد وتبصرة لمن له طبع سليم **قوله**  
 لكون خروج جميع الاقسام انما يدل على  
 استحالة الخروج الى الفصل وجو الاول  
 ما اقول انه لو خرج الى الفصل لزم كونه  
 المشاهي محصوراً بيني جايضاً ومرتبة ان  
 الحظ المنتهى الى التظليل في الجانبين  
 محصور بينهما وهو قابل للافتتان الفيز



المشاهدة فافترض خروجها الى الفعل  
 لزوم ما ذكرنا الثاني انه يلزم محقق كثير  
 بالنسبة مع عدم محقق واحد كذلك يظهر  
 ان كل ما فرض واحد في الخط هو قابل  
 للقسمة بلا نهاية اذ لو لم يكن كذلك  
 انتهت القسمة وقد فرض خروج الجميع الى  
 الفعل وقد يمنع عدم جواز محقق آخر  
 بالنسبة بدون الواحد بالنسبة في الغير  
 المشاهدة كما قد ذكرنا الثالث لزوم  
 الكل للجزء لاجزاء غير مشاهدة برهان  
 المساوات وقساوى الكل للجزء برهان  
 التطبيق **قوله** ضرورة ان المقدار يزداد  
 اقل اقول لا حد يمنع اذ يزداد المقدار  
 بزيادة الاجزاء مستندا بانه انما يكون  
 كذلك اذا كان للجزء مقدار وهو مسموع على  
 القرض المذكور اذ لم يبق شيء قابل للقسمة  
 حتى يكون ذا امتداد على هذا التعرير

فمد **قوله** فان اطراف الخطوط ان قد  
 يمنع ذلك مستندا بان الخط المتدا من  
 نقطة منه الى نقطة اخرى يكون محاطا  
 بنقطتين كما في الدايقة المحاطة بخط مستدير  
 من غروب وكما في المضلعات المستوية  
 المحاطة بالخطوط المنتهية عندها بالاشكال  
 تلك الاحاطة بانه اذ ليس للخط سوى  
 الطول حتى يتصور احاطته بغيره ولا  
 انتهى في الطول الى النقطة وليس له  
 عمق حتى يكون محاطا واما في الطول  
 والعرض فقد انتهى الى الخط الواحد في  
 الدايقة والى الخطوط في المضلعات  
 فعلى هذا ينبغي اتقاء الاعتقاد على الملازمة  
**قوله** ليخرج الواو يد فافهم على الاصح  
 انشاد الى الاختلاف في حقيقة الواو  
 وتبديل ذلك ان الواو ثمانية كما في تحوير  
 اقليدس وغيره هي المحدبين السطح



الواقع عند تلاقي الخطر واورده عليه  
 ايراد قوي هوان السطح منقسم في الجيوب  
 والزوايا لا يقبل الانقسام الا في جهة  
 واحدة اي في الامتداد الواقع بين  
 ضليعيها بان يخرج عن ملتقاها خط يقع  
 في ما بينهما ولا يمكن انقسامها عطف خارج  
 من احد الضليعين الى الاخر انما افاد في  
 به الخيل الصحيح فلا يكون سطح واحد هو  
 الباعث على دهايم الى ان الزاوية من  
 مقوله الكيف فهي على ما فصله السيد  
 المحقق فليس سره في شرح المذكور ههنا  
 يعرض للسطح المحاط بالخط من حيث انه  
 محاط بهما وتلك الهيئة ساوية في احد  
 امتداد به فقط فلا يقبل الانقسام  
 الا في ذلك الامتداد وهذا التقدير  
 اندفع ان الزاوية على القول يكونها  
 من مقوله الكيف يجب ان ينقسم الجيوب

لكونها من الكيفات المنقسمة بالكميات المقتمة  
 في الجهتين فيقسم بانقسام الكم القائمة  
 هي به ووجه الدفع ما ذكرنا انها ساوية  
 في احد امتداد به فقط فلم يلزم ان ينقسم  
 السطح في الجيوب انقسامها كذلك بل  
 بعض الاعلام في حل الاشكال ان الواقع  
 المسطح سطح متحد من حيث هو كذلك  
 من احد الجانبين وهو جانب الرأس فقط  
 والجملة الزاوية السطح المذكور من حيث هو  
 متعدي في احد الجانبين لاذات السطح  
 مطلقا لينقسم بانقسام السطح في الجيوب  
 بل هو السطح المتغير الماخذ في تقيد في احد  
 الجانبين فقط فان دفع الاشكال لتساوي  
 هذا **قوله** للمتداد من حيث هو اي الجسم  
 والسطح اذ الزاوية اما مسطحة او محسنة  
 كما قررنا **قوله** ولا نسب اشاوي  
 ان المشهور ايضا تام وذلك بان يقال ان

وبهذا الفصل  
 في بيان  
 ان السطح  
 لا يقبل  
 الانقسام  
 الا في جهة  
 واحدة



الشكل على محيط الكون والدايرة والمثلثا  
 يجوز ان يكون محاذاً فلا يضره وجهان  
 التعريف لكن لما كان الظاهر اطلاقاً  
 ان يكون بطريق الحسنة عرفه بوجه  
 يشمله ونقل عنه حاشية هي قوله سمع  
 عن الجاهل العلامة بوجه ما على التوضيح انتهى  
 ذلك ان تقول تعريف الم شامل لهية  
 محيط الكون والدايرة ايضاً اذ يصدق  
 عليها ماهية حاصلة مقدار هو محيط  
 الكون او الدائرة من جهة احاطة الحد  
 هو السطح والخط المستدير بالمقدار هو  
 الجسم التعليم والسطح لكن لما كان الظاهر ان  
 يكون ذو الهية غير المحل المحيط كاز  
 الاستدلال ما نقل عن الجاهل العلامة **قوله** بل  
 محيط الدائرة او نقل عنه حاشية هي  
 قوله فلا حاجة الى تخصيص الشكل بالسطح  
 والجسم التعليمي انتهى يعني ان الخط محيط شيا

محيط الدائرة فيكون شكله اذ الهية  
 تحصل من جهة احاطة بالسطح فلا  
 تخصص الشكل بالسطح والجسم التعليمي  
 السابق فانه يلزم منه ان يكون الشكل  
 حاصله للخط فقط فيجب تخصيص الشكل  
 في السابق على زعمه بالسطح والجسم التعليمي  
 ما فيه **قوله** وقد يقال انما يلزم ان قد  
 عرفت في تفصيل البراهين ما ينبغي  
 فلا نقل فان قلت ثبت ما ذكر من الدليل  
 عدم جوار عدم الشاهي في جهة ايضاً  
 بان يقال لو امكن وجود بعد غير متناه  
 لا يمكن فرض بعد اخر خارج من بعده  
 بان يكون الانفراج بقدر الاستداد  
 نسوق الكلام الى اخره فلم يتوقف اجراء  
 البرهان المذكور على الانتهاء في الغرض  
 قلت امكان فرض بعد اخر متناه وانما يكون  
 الغرض المذكور اذا تحقق جسم غير متناه



في العرض ايضا والمفروض خلافه ويجاب  
 ايضا بان الرهان محتمل منقطع بالخط  
 المتساوي ان يقال لو امكن وجود خط  
 مقدار ما يد اذرع مثلا لا يمكن الخواص  
 لغير النهاية وامكن اخرج خط اخر متساويا  
 من مبدأ الخط الاول ونسوق الكلام في  
 فما هو جوابكم فهو جوابنا فاما مل هذا  
**قوله** لا حاجة لنا ان قال بعض السراج  
 اثبات الهيئة المحصورة لما يتناهي في  
 في جهة واحدة ثم ولو سلم فلا ثم انه على  
 هذا يحصل المطحوز استنادها الى  
 التناهي او على منظره او اليها معا و  
 لا يخفى ان النع الاول مكابح صريحة **قوله**  
 فذلك الشكل لا يتوجه عليه ما قيل انه  
 لا حاجة الى اخذ الهيئة والشكل بل يكفي  
 ان يقال اذا كانت تشابهية لكان لها  
 حدا وحده وذلك الحد والحد واما

هذا ما عليه  
 من ان يكون  
 مستلزما  
 من ان يكون  
 مستلزما  
 من ان يكون  
 مستلزما

للجسمية او لازما وهما محالان اذ  
 عارض فامكن زواله وامكن ان يحصل لها  
 حدا وحدود اخر ونسوق الكلام وما  
 يورد مشترك بل نقول يتوجه على هذا  
 التقدير وهو ان تسلك الصورة انما يكون  
 اذا كان لها مقدار وهو على تقدير يخرجها  
 ثم اذ لو فم الجسم القلبي والسطح للصورة  
 المحصورة غير ثابت فاذ كان المصاطلة  
 بلا طائل **قوله** والا كانت الاحكام  
 اقول يتوجه عليه ان الشكل المطلق مطلق  
 للجسمية المطلقة والشكل المحصور مطلق  
 للجسمية المحصورة ولا محذور وتفضيله  
 انه ان اريد الشكل المطلق فيحد  
 ان علمته الجسمية المطلقة او لا بها واللازم  
 استر ان الاحكام في مطلق الشكل لا استحال  
 فيه انما الحال اشترى الجميع في شكل محصور  
 كالكروية مثلا وان اريد به الشكل المحصور

كلام المصم ما يتوجه على م



تخاد ان علتها الجسمية المخصوصة المخصوصة  
 للتجود وهو بعد التجرد لا يشارك المادة  
 فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال  
 فانهم وذكر بعض المذاهب في خواشيه  
 على الشرع المتقدم انه ان اراد الجسمية  
 الجسمية المطلقة تخاد ان العلة ليست  
 الجسمية المطلقة ولا لا نهيا بل امر عارض  
 لها **قوله** وهو محال ثم قوله والا لا يمكن  
 زواله ان اراد به امكان الزوال عن الطبيعة  
 المطلقة ثم لكن اللازم امكان ان يتشكل  
 الطبيعة المطلقة بتشكل اخر فلو لم يتشكل  
 من الهيولى والصورة والتأني هو المحال ونحو  
 المفروض من الاول وان اراد به امكان  
 الزوال عن الصورة المجردة ثم لان العلة  
 للطبيعة المطلقة يجوز ان يكون عيني  
 الشخص او داخل فيه فلا يمكن زواله  
 عنه لا متاع زوال الشيء وغيره عنه

وان اراد بالجسمية الجسمية المخصوصة فتخاد  
 ان العلة الجسمية المخصوصة اولاهما  
 يمنع استحالة **قوله** والا لا كانت  
 قلنا ثم **قوله** لا تشارك الجسمية ولا نهيا  
 بينها قلنا ان ارادها الجسمية المطلقة و  
 لا نهيا ثم لكن العلة ليست هي الجسمية  
 الخاصة او لا نهيا وان ارادها الجسمية  
 الخاصة او لا نهيا فاستلزامها ثم بل باطل  
 انتهى ما قول في بحث اما اولاهما اذا  
 اريد الجسمية المطلقة وامكان الزوال  
 عن الطبيعة المطلقة فاللازم تركيب  
 الطبيعة المطلقة من الهيولى وهو ايضا محال  
 وخلاف المفروض ان المفروض ان الجسم  
 مركب مما لا الصورة الجسمية كيف قد يتصور  
 ان الجسمية طبيعة غير مركبة منها وفيه فطر  
 فاسئل حتى يظهر لك واما ثانيا فلان  
 هذا الدليل كدليل اثبات الهيولى متوقف



على كون الجسمية طبيعة نوعية وهو ظاهر  
مشهور فليقل على لزوم كون الجسمية  
مركبة من الجسم والقوة يلزم تركب  
القوة المجردة منها ايضاً اذ الجسمية  
المطلقة طبيعة نوعية نعم يتوجه النع  
على كونها طبيعة نوعية وهذا اراد  
مستظهر بذكره في الشرح ولا تغلق له  
ذكر فافهم وقيل على قدر بيان اراد  
الجسمية الجسمية المطلقة يمكن اختيار الشئ  
الاول وضع الاستحالة لان اشتراك  
الجسمية بين الاجسام يستلزم اشتراك  
اذا اشتراك العلة للشئ بين الامور المتعددة  
لا يستلزم تحقق العلول في اشئ منها فينبغي  
عن تحققه في الكل واحد منها وادق  
خير بان الماد بالعلة المستفادة من اليد  
في قول المصنف ذلك الشكل الجسمية  
اما العلة النامة او المستلزمة ونع نقول

اذا كانت العلة المستلزمة مع الجسمية  
فكما احتقت العلة المذكورة بحقق العلول  
لما تقتضيه ان تخلف العلول عن العلة  
المستلزمة بحال فليزم لاسر اللفظية  
الاستحالة على التقديرين المذكورين  
يوجه قون القابل كابر صريحه **قوله**  
متشكلة بشكل واحد وهذا كما اشهر  
موقوف على كون الجسمية طبيعة  
وقد فصلنا الكلام فيه في بحث الجسم  
وقيل في بيان لزوم كون الاجسام متشكلة  
بشكل واحد ان الناعل والقابل واحد  
وذلك يستلزم تساوي الكل والجزء اذ  
للفروض ان الطبيعة واحد وتساوي  
افوادها في الافضاء لا متناهية الخلف  
نوقض بالبيان اذ شكله مقتضى للصق  
النوعية كالحرف مع عدم التمايز  
يجاب بان غنه مانع وقيل بعض الشرائع

قال



يمكن إجراءه هناك على أن الكلام في  
الأجسام البسيطة وهي المتشكك بشكل  
واحد لكل جزء من القليل والنفذ  
تفيض شكلاً كذا في الخلف لما منع أي  
القابل آ. واحد في الجميع ثم اذهب  
العناصر مخالف بالنوع كمن في الأفلاك  
وهي في كل ذلك مخالف في الآخر كما هو  
المشهور وأريد بالقابل نفس الطبيعة  
يلزم كون شيء واحد قابلاً وفعلاً  
هو مخالف لما قوترا لكونه ولعل مراده  
أن القابل في كل جسم بسيط واحد  
مع لا حاجة إلى فرض أن الجسمية طبيعة  
واحد أذهب القابل في كل جسم واحد  
فلا يكون أثرها إلا واحداً ثم أقول ما  
ذكره المستدل فيلزم عدم تحققه إذ  
جزءها كالحل تنفص الكروية ولما كانت  
قابلاً للانتقال إلى نهاية فكل جزء

لقوة

فيها كذلك ولا شك أنه لا يمكن تحقيق  
كون من انضمام كرات والقول باحاطة  
بعضها لبعض على هذا التقدير معقول  
لجريان الكلام في الجزء المفروض من محيط  
والمحاط فلو تم ما ذكره لم يتحقق شكل  
الامانع وهو لا يردم للزوم تعطل  
الطبيعة كما قوتروا **قوله** أو بسبب  
أو أراد بالعارض ما ينشأ من بعض  
الآوقات والامكان الوقوع وكذا ما  
للقول العوض بالفعل فاندفع التظيد  
وكذا منع قوله فيكون قابلاً كما وقع  
عن بعض المدققين ووجد الدفع طبعاً  
**قوله** واللا يمكن ذلك قيل يمكن منع  
الملازمة مستغنياً بأن العارض علة لوجوه  
والملازمة علة للواجب واجب بأن  
امكان الزوال لا ينافي الدوام وهو ما  
فيما نحن فيه وأقول كلام المصنف مبني على أن



علة الحدوث هي علة البقاء كما هو التحقيق  
فالعاوض يكون علة الدوام ايضا فان منع  
المنع والحوائج محل بحث اذا كان الزوال  
لا يكون في لزوم التركيب كما عرفت من ان  
الافعال بالفضل مستلزم للجسم ثم او لم يتم  
لا الافعال الفوضي فهو غير كاف فيما غر  
فيه فافهم **قوله** لا ثم ان تبدل الشكل  
حاصل ما قيل ان المنع مكان والسند ليس  
على ما ينبغي اذا افعال بعض الاجزاء  
لعض عند تبدل الاشكال لا يتم فظهر  
بملاحظة ان الشمعة المذوبة اذا لقيت  
تبدلت نسبة اجزائها الى ما يفوض كثر  
او لو لم يفصل بعض الاجزاء عن بعض لم  
يتصور ذلك ويتوجه عليه ان الشمعة  
المذكورة ليس لها جزء مقداري بالفضل  
حتى يصح ذلك فياقل **قوله** واجب  
حاصله ان تبدل الشكل ان كان بالافعال

ان يدفع المنع وان لم يكن بالافعال فاشك  
في تحقق الافعال وهو من لواحق المادة  
ويتوجه عليه ما اشتر من ان التثبت  
بالافعال كاف في المبدع فيلزم استدلال  
احدا لا افعال بل كبر من المقدمات اذ  
ان يقال لو كانت الصورة مجردة لكانت  
فما وقع الافعال ولا افعال من لواحق المادة  
**قوله** وهو من لواحق المادة او رد عليه  
وجوب من الاراد الاول انه ان اراد ان الافعال  
من لواحق المادة بمعنى ان الشيء الذي فيه  
افعال يجب ان يكون جالسا في المادة فهو  
ثم كيف كما قيل اذ الجسم فيه افعال وليس  
في المادة ومقتضى الجسوم كما نقول اذ  
فيها افعال يجب ان يكون مادة او جالسا  
فيها او مكملا لها ثم لكن يلزم ان يكون  
الغير المالم في الجسوم مالم فيها مع انه  
واقول لعلة اراد السليبي ويتم الكلام المذكور



ان المنفعل يجب ان يكون احدا لا يورثه  
وظاهر ان الصورة المجردة ليست  
لا كما انها فيكون حالا فيها وهو المظهر  
الثاني ما ذكره بعض المدققين من انه  
ان اراد ان لا انفعل من لواحق المادة  
معنى ان المنفعل يجب ان يكون حالا في المادة  
في الجملة سواء كان في زمان الانفعل او لا  
ثم كفى لا يلزم ككون الصورة الغير الحادثة  
حال كونها غير حالة حاله وان اراد ان  
المنفعل يجب ان يكون حالا في جميع اوقات  
وجوده او وقت الانفعل ثم وان اراد  
ان المنفعل يجب ان يكون حالا في المادة في  
الجملة ثم كفى لا يلزم ككون الصورة العادية  
عن مادة مخصوصة حاله فيها كما لا يخفى  
وانت خبير بان هذا لا يراد لا يتحقق  
انتصاحه لا بعد ارجاعه الى سابقه فتدبر  
الواجب ما قبل من ان اللازم ما ذكره ان يكون

الانفعل في الشيء الذي له فعل المضارع  
لواحق المادة لا محذور بحق الانفعل وانما  
يبطل في الصورة المفروضة تحركها  
نفعا لها ان لو ثبت فيها فعل ايض لم يصح  
يقا ان الانفعل مستند الى المادة وهو  
ثم لا بد له من دليل انتهى وحاصله انما لو  
سلمنا ان في الجسم فعلا وانفعا لا كانه تحتها  
في الصورة المجردة فتأمل فيه **قول** وهذا  
منقوض كخدا ما وعدنا بذكره في مساله  
الانفعل فلا نفعل **قول** مع انها غير مادية  
اي غير حالة في المادة ولا مركبة من المادة  
والصورة وظاهر انه ليس مادة وانما  
بذلك لانه المراد هنا يدل عليه قول المصنف  
كل ما يقبل الانفصال لا يرفع ما قبل في  
رفع النقض من ان المراد بالمادة ما يتناول  
المتعلق ايضا والنفس مادية بهذا المعنى لتعلقها  
بالبدن تعلق التدبير وقد صرحوا بذلك



وجه الدفع ان المارة وان تناول المتعلق  
ايض لكن المراد منها ما ذكرنا بالما ذكرها بالنظر  
بحال **قوله** المناسب ان يقال في وجه المناسبة  
دلالة لقوله فيكون الصورة العادية في  
ما قيل ان ما ذكر المص اولى للدلالة على  
لزوم الساد من وجهي احدهما لزوم  
كون الصورة مركبة من الهيولى والصورة  
والثاني لزوم متادتها للهيولى من وجه  
التجرد وما ذكر مفسود على الاخر فهو اول  
ففيه نظر اذ الوجه الاول متيقن  
بالهيولى كما لا يخفى والصواب ان يقال فهو  
اما هيولى او متادتها الوجه الاول توجه  
النقض بالهيولى والخط والسقط والجسم المتعلق  
على ما ذكر المص خلاف ما ذكرنا التالي هذا  
امكان قلب الدليل بخلاف ما ذكر المص  
الدليل على تقريره مغلوب عليه بان يقال  
لو لم يتجرد الصورة فاما ان يكون الصورة

المتادتها غير متناهية وهو كمالها **قوله** متناهية  
فيكون مشكلة فيكون قابلا للانفصال  
لما ذكر وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب  
من الهيولى والصورة فيكون الصورة  
مركبة منهما فلزم ما ذكر لزوم ارتفاع  
النقيضين الثالث ما قيل لوضع ما  
ذكر لزوم تجرد الهيولى عن الصورة بخلاف  
خلاصة الوجه كما لا يخفى هذا وقد قيل  
هذا الدليل كيد على عدم تجرد الصورة  
عن الهيولى يدل على عدم تجرد الهيولى  
عن الصورة ورد عليه بان الدلالة على  
الثاني ثم لجواز ان يقال الهيولى المجردة  
ليست متناهية ولا غير متناهية لعدم  
كونها ذات وضع وبالا وضع له يجوز ان  
لا يكون شيئا مما يقدر **قوله** لعل  
الحصر ثم ان قال في الحاشية لو حملت الانفصال  
التي ذكرها على مانعة للخلو **قوله** النقض



بما سوى المبادئ انتهى وحاصله ان ما ذكره  
 استدلالنا من الاحتمالات انما يفيد اذا  
 حمل قول المصنف فذلك الشكل اما الجسم  
 على الانفصال او منع الجسم اما الحمل على  
 منع الخلق فلا يفيد من الاحتمالات سوى  
 المبادئ ويتوجه عليه ما قبل او المتأخر  
 ايضا انما يفيد اذا حمل اللازم على العارض  
 في كلام المصنف على ما يكون محولا اما الوهم  
 بحيث يشمل غير المحمول ايضا فلا يفيد  
 لمنع الجسم مستدلا بما ذكره ليشتمل كلام المصنف  
 جميع الاحتمالات المذكورة قد بر **قوله**  
 وكان تنبؤ هذه الاحتمالات او يمكن لنا  
 بان المناسب ذكر الجميع لانفصال على ما  
 هو غير خاص مما المبادئ بالتفصيل الذي  
 كونه لا يقال محمى هذا الدليل كما قيل  
 اجراء خلاصة مع اختصار ايام ح غير  
 بجزء الصورة عن الهيولى بان يقال لو جرد

الاحتجاجي

لما

الصورة عنها وهو وضع بالذات لا  
 شبهة فاما ان يحصل في جميع الاحتمالات  
 اخر ما ذكره المصنف في بطلان الشئ الثاني  
 واقول لكن يستدل على هذا المطلب بما  
 تقر من ان الهيولى بهم في جرد الله وانما  
 يتعين بالصورة فلو جردت عن مطلق  
 الصورة لم يتبق بوجه والظاهر ان بهم  
 باهماء غير موجودة **قوله** لم يرد المتبادر  
 ويتوجه عليه ما ذكره بعض الشراح من  
 ان المتبادر من ذات وضع ما هو بالذات  
 وهذا لا يشمل النقطة كونها غير ذات  
 وضع بالذات لا يكون الجوهر او قد يستدل  
 عليه بما في افعال بعض الشراح انه كفى  
 ببعض الاستدلال التعرض اذا استدلك  
 على جوهرتها بانها جزء للجسم الذي هو  
 جوهر محل للصورة الجسمانية ولا يتصور  
 كون العرض كذلك مع انه يمكن دفعه



بان الكلام في الجزء المادي ومادة النقص  
الجزء الصوري اقول انت خير بان قولنا  
جزء الجسم الذي هو جوهر مستند في  
ستلال اذ ينبغي كونه محلا للصورة الحسية  
والفرض لا يكون لذلك فالظن ما ذكره  
بعض الشراح من ان جوهرية الجسم الذي هو  
جوهر دليل واحد والثاني دليل اخر  
ما ذكره بعض في الدفع مرفوع اذ لو كان  
المراد المادي لم يحتج الى قوله الذي هو  
جوهر وهل ظاهرا مع ان ذلك التخصيص  
يخلو عن سباجه **قوله** لا يسيل الى الاول  
قال بعض الشراح انه لا حاجة الى التطويل  
اذ لا انقسام مستلزم للمقدار واللام للصوت  
فيلزم خلاف المفروض اقول فيه اولان  
الانقسام يجوز ان يكون من جهة اوجنتين  
لو سلم لانه لزوم هذا المقدار للصوت  
اما ثانيا فلان التطويل يجوز ان يكون لا حا

وهو

الاحتمالا والتوضيح لا احتياج الكلام اليه  
فيم لو قيل للناس ان يقول المظلة لها يجب  
ان ينقسم في الجهات ما يفي في الجزء وهو  
ظاهرا سيعظم اقول في التفصيل اشارة  
لانه الى ابطال الجزء وما في حكمه في  
نفسه ولعل هذا ما خذ مادة الشرح  
في ابطال الجزء من انه يمكن اقامة الدليلين  
على بطلان الجزء **قوله** اقول هذا  
الكلام ان قال بعض الشراح يمكن دفع  
الاضطرار بان يمنع المقدمات الاول  
انه حمل كلام المصنف على ان المراد من  
الوضع ما هو الذات فيصير اللفظ  
ان الهيولى في تقدير التحرك اما ان يكون  
ذات وضع او لا يكون كذلك الاول  
يط لما ذكره وكذا الثاني لشيء لانها  
اذا كانت غير ذات وضع فلا يشبه  
حصول وضع لها بافتراض الصوت

بالات



سواء لها وضع في الجملة ام لا فاما ان يحصل  
في جميع الاحياز اخر الكلام وح فلا يمتنع  
كما لا يخفى **قوله** فمع عدم مساعدة قد  
عرفت ان المبادىء من الشك لا اول اذا  
بالذات فعدم المساعدة ثم كما ترى قوله  
وحسب انهم لم يعمل هذا عطف على قوله  
يحلوا الكلام ان لم يكن في تاويل الكلام  
ضطراب وحاصله ان كلام المظن  
وانه يحل الجسم على ما لا يلزم لما يسمي  
وانما قلنا على ذلك اذا الظن ان قوله  
وجب عطف على قوله لم يكن التردد  
خاصا مع انه لا تعلو على الجسم على الصورة  
من يستحق حل الجسم هنا على الصورة  
الجسمية لانهم ولا تعلو له بالاضطراب  
المذكور بل يتوجه المنع على قول المصنف  
لو كانت حتما لكان محكية او ثم اقول  
يمكن حل الجسم الا على اثبات المفردة

لانهم بان نقول الجسم قبل الافعال الجسمية  
طبيعة نوعية وقبول الافعال متلزم  
للهمس كما فصل في تدبر ولعل التساهل  
لم يعمل وعلى هذا يكفي قوله لو كانت حتما  
لوزن عن قابل قال وهو غير ملائم للقول  
المذكور **قوله** اقول هذا التمييز مضر  
قال بعض الشراح هذا الدليل سبيل حجج  
الخطوط غاية الامر ان اخوانه في القيد  
اطهر فله مضر هناك اقول ترك القيد  
اولى لا يعاقب التخصيص ان المظن عام  
على انه يمكن لا يخفى ما فيه اذا الظن ان  
القيد لكل من السطحين ويمكن استقامة  
ضلع من كل كما ذكره الشرح والتمييز  
لا اعتبار استقامة الضلعين لكل في  
التوجيه تكلف من وجهين ولعل هذا  
مقصود الشرح في الاولى كما قيل ان يقول  
المصنف اذا انتهى اليه طرفا السطحين الذي



مشد في الاستقامة والاختلاف كما لا يخفى وقد  
يقال ليس على تقدير الترتيب يجوز ان يكون  
خطا او سطحا الا يكون ممكن للامتداد مع  
اكانا وقوعيا ولونه محكما ذاتيا غير محدد  
قلبي مثل ذلك في محض ابطال الجز ما فيه  
فتذكر **قوله** فاما ان يجب ان يقل هذا الدليل  
لوضح لزوم عدم وجود النقطة العرضية  
مع انها موجودة عند المم وكثير الحكماء  
وفيه ان الزوم ثم اذ المراد من السؤل  
هو ذات الوضع بالذات فيصير خلاصة  
الكلام ان الهسو على تقدير الترتيب واذا  
كانت ذات وضع بالذات وانفس في  
جهة فقط فاذا اهتمت البيهاطوفا السطحين  
المذكورين ان لم يجب عن التلا في يلزم  
المتميز بالذات مع تميز وهو محال وهذا  
الحال لو انفس في الجهتين فقط ولا يخفى ان  
هذا غير جاز في النقطة العرضية فلا يحسن  
**قوله** وهو محال لان كل حطين في هذا الكلام

يدعى ان البص لا يدعى البصا في  
استحالة تداخل الجوهر الغير المنقسم بل  
يستدعى على الاستحالة تقدم حصول الخ  
وهذا ما ذكرنا في محض ابطال الجزء  
من ان استحالة تداخل الاجزاء على تقدير  
ان لا يكون الوسطا مفعلا للزوم خلاف  
المرضى كما هو عبارة المتن لا ان تداخلها  
محال بدعية كما يدعى الشئ **قوله** وما  
له مقدار في الجهات اقل الهسو لها  
مقدار في الجهات مع انه تداخل مع الصو  
والمص ذكره في بعض تصانيفه ان تداخل  
الابعاد المجردة والمادة ليس محال وهذا  
الكلام منه مخالف لما انتهى واقول اولا  
ان تداخل الصوة في الهسو ثم بل الشئ  
حلها فيها وبما بين التداخل والحلول  
فرق ولا يبعد ان يقال ان الهسو لا يمداد  
ها في ذاتها وحلول الصوة فيها ليس



بطريق التداخل ولا يزيد مقدار المحل  
 فيها قد بر وثانياً أن الكلام هنا مخصوص  
 بالماديات ولا يخالف **قوله** اقول اذا  
 فرض ان نقل عند حاشية هي قوله هذا  
 تعويذ للتمام على وجه مضمّن اختيار السق  
 الثاني من الرد يد المنقوض وسق المناقضة  
 في اعطاء الاعظم فنقول في الكلام السابق  
 ايضاً للسند في حاشية شرح الهداية ما نقل  
 من قوله وتوضيحه في كلامه في تلك الحاشية  
 والخالف بينهما فافقيل على كلامه في شرح التوا  
 على انه مما يشاء مع صاحب المواقف والمحقق  
 عند ما ذكرناه في حاشية شرح الهداية  
 وعين موافقنا الكلام المحسني **قوله**  
 مودود غير مود وما ذكر في البيان غير تمام  
 لما فعلنا سابقاً ان ما يجزئ في قياس لا  
 على التداخل فذكر **قوله** نعم انشاع التدا  
 خل لا يراد بالمبدأ الامور الغير المتجزئة بالذا

للام

وهي الاعراض لا ما يشتمل الجواهر بل في  
 ما سبق في كلامه من انه المتجزئ بالذات جميع  
 ان تداخله مثله سواء كان ذا مقدار ام  
 لا اذ المحر المستند من قوله انما هو من  
 حيث لا يدل على ان استحالة التداخل لعدم  
 حصول المقدار والاول يدل على استحالة  
 التداخل في نفسه فلهذا انشاع التداخل  
 في المقادير من وجهين لا من حيث هو متباد  
 فقط فقد بر **قوله** اقول فساد ظاهر  
 في بعض الشراح ان البدئية حكمة  
 بان كل خطر فيها اعظم من احدها مطلقاً  
 سواء كان امتناً ويني اولاً وايضاً لا  
 شك ان مجموع الخطر او يد بحسب العدد من  
 احدها وعلى تقدير التداخل لا تكون  
 او يد نعم غاية ما يرد عليه منع الملازمة  
 المتكوتة بقوله فلو تداخل الخطر وكلام  
 البايل مستند من هذه السطوية ويمكن

ان

ام



ان يقال لو بداخل لم يكن وسط والمقدور  
خلافه وان مجموع الخططين من احدهما في الجز  
والتداخل الوجوب فتاويهما انتهى وتو  
فيه اولا ان البداهة متنوعة كيف و  
اذا كانا متلاقيين في غير الطول اما اذا  
تلاقيا في غير تلك الجهة يتحدان ولا استحالة  
وبالتالي خلاف الفرض عما يستعمل اذا كان  
الفرض ممكنا وهو غير ما الا ان يكون ذو  
مقدار وكما من المخطوط اذ قد لا بد من  
الوسط وليس الكلام في التركيب من المخطوط  
كما لا يخفى وداعا ان مجموع الخططين ان يكون  
اعظم من احدهما في الجز اذا لم يتلاقيا في غير  
جهة الطول اما اذا تلاقيا فلا كما لا يخفى  
**قول** اما انه لا يجوز ان يكون جسا فلامه  
الشرطية متنوعة كما عرفت فلا تغفل و  
يتوجه ايضا ان الهيولى على تقدير عدم التحرك  
ان كانت ذات وضع فاما ان لا ينقسم اصلا او

ينقسم في جهتين او الجهات وكل منها بط  
ولا اختصاص لا بالقرينة **قول** فاما ان  
لا يحصل اذ قال بعض الشراح يمكن قلب  
الدليل بان لو تقارنت بالصورة فاما  
ان لا يحصل في غير اصلا الى آخر البيان انتهى  
اقول انت خير منه يمكن قلب الدليل لشيء  
كما ظهر لك في الشق الاول فلو لم يذكر  
لزم اجتماع النقيضين لا الهيولى عن الصورة  
المخصوصة لانها لو تجردت عنها فاما اذا  
وضع او غير ذات وضع اصلا ولا يسل  
الى الاول لانه يلزم تركيب الهيولى من  
الهيولى والصورة ولا الى الثاني لانه يلزم  
الصورة بها فصادت ذات وضع او  
يتوكل اذا قوت الصورة بها فصادت  
ذات وضع وخ يلزم الترجيح بلا مرجح و  
ايض لو وضع هذا الدليل لزم ان يخرج الهيولى  
عن الصورة لانها اذا قوت بها فاما ذات



وضع او غير ذات وضع لا يسئل الى الاول  
 لانه يستلزم ان يكون الهيولى كما هي  
 الهيولى والصورة ولا الى الثاني لانه  
 يستلزم كون الجسم غير ذات وضع اولاً  
 يلزم النزج بلا مرجع ويمكن ان يجعل هذا  
 الوجه معارضة ايضا انتهى فاقول فيه  
 اما اولاً فانه ان اردت ذات الوضع بما  
 لذات وغير ذات الوضع بالذات بخلاف  
 الشق الاخر وان كان معارضة في الشق  
 الثاني صريحة في عدم الوضع مطلقاً  
 منع لو لم كون الجسم غير ذات وضع وانما  
 يلزم ذلك على تقدير ان لا يكون الهيولى  
 ذات وضع اولاً ولم يلزم لو اثارها  
 بصورة اخرى فبالتفرد عن الصورة  
 المحصورة وان اردت ذات الوضع مطلقاً  
 وبغير ذات الوضع ما لا يكون ذات وضع  
 اصلاً كما هو ظاهر عبارته بخلاف الشق

اصلاً

الاول ومنع لزوم تركيب الهيولى من  
 الهيولى والصورة وانما يلزم ذلك ان  
 لو كانت ذات وضع بالذات والما  
 لا يستلزم الخاص بخصوصه وهو لا  
 يقوم جريان هذا في اصل الدليل والسند  
 ان يقول ان اردت الرديدين ذات  
 الوضع بالذات وغيره كما عرفت وهذا  
 متوجه على التقص الثاني ايضاً ايضاً  
 ان السند المذكور في الشق الاول غير  
 جازع كما لا يخفى واما ثانياً فلان لزوم  
 الرجوع بلا مرجع على الشق الثاني من التقص  
 الاول لم يجر اذا اقترب الصورة بخصوصه  
 وهو يصلح من تحاشي **قول** يجوز ان  
 لا يتبين ان الصورة ذلك بان يكون الهيولى  
 المجردة عن الصورة الجسمية وان كانت  
 نفسها قابلاً لها فلا يلحقها الصورة ابداً  
 كما ذكره صاحب الحاشيات **قول** واجب

صورة نوعية ما عدا عن قبول الصورة  
 الجسمية



بابها هذا ذكر صاحب المحامات والحق  
فيه بحث اما اولاً فلانا مختار ان الحق  
الصوت لها بحسب انما يمكن لكن يجوز  
ان يكون الصوت النوعية المخصصة  
ببعض الاحياء مانعة عن حقوق الجسمية كما  
فلم يلزم شئ من المحالات بما اشترنا من ان الصوت  
النوعية المانعة عن حقوق الجسمية وحجة  
مخصوصها في بعض الاحياء واما ثانياً فلانه  
على هذا لا حاجة الى تطويل الكلام بل يكفي  
ان يقال لو تجردت الحقوق عن الصوت  
فان لم يقبل الحقوق الصوتية لذاتها لم يكن  
هيوًى وان قبلها فاذا اقرت بها اما ان  
تحصل اذ وفيه نظر اذ هذا الاختصاص لا  
اختصاص له بالجواب المذكور بل مثل هذا  
جاء في الدليل مع قطع النظر عما ذكره  
الجواب كما بينا فذكر **قوله** لان الهيوًى  
المجردة اذا نظر اليها اقول قد عرفت

ما

ما فيه اذ الهيوًى المجردة لا ينافي عن حقوق  
الصوت النوعية لها ويجوز ان يكون صوت  
النوعية مانعة عن حقوق الجسمية كما  
وتح لا يلزم محال **قوله** وقد يجاب ايضا  
هذا ايضا مذكور في المحامات وفيه  
نظر ايضا اذ يجوز ان تجرد الهيوًى عن  
الصوت بلحق بها صوت نوعية مانعة  
عن قبول الصوت الجسمية كما في الا  
عراض فيجوز ان يكون هيوًى بعض الاجسام  
مقارنه في مبدأ الفطر ثم تجردت  
بالوجه للذكور لا بد ان في هذا الاحمال  
من دليل والتخصيص غير محذور والاول  
والثاني محال لان بالبداهة هنا هو لان  
الاول ما اقول ان قوله المذكور يقتضي  
ان يكون من البداهات كون كل جوه  
في وضع في غير مع انه يستدل على  
ان كل جسم طبيعي فيبينها مناف وجوبه



انه يجوز ان يكون المسئلة بدعية ههنا  
فلعل ما ذكر في معرض الاستدلال لان  
مسئله لا دليل فيوقع على انا نقول لا تخالف  
بينما يجوز ان يكون من البدعيات كون  
كل جوهر ذي وضع في صفة يحتاج الى  
الاستدلال على ان له مخرج طبيعي الثاني  
ما اشهر وينسب الى الفاضل الرومي و  
استصعبه قريبي انا لا اعم بما هي استحالة  
حصولها في جميع الاحياء فانها مبنية  
على ان الافلاك قديمة بصورها وان  
كل واحد منها مستند الى عقل والى الجواز  
يكون هيولى لكل واحدة مجردة ثم ضارت  
ذات وضع باقران صور البياض  
فيحصل في جميع الاحياء وقيل فيه انه  
لو كان استحالة حصولها في جميع الاحياء  
مبنية على الافلاك قديمة بصورها يلزم  
المصادمة لان ههنا صورها انما يتم بعد  
قلم

ان

ثبوت استحالة صيرورة هيولى لها مجردة و  
قال بعض المدققين قدم صورتها لا يتوقف  
على ثبوت الاستحالة بل لا يستلزمها وانما  
يستلزم عدم التجرد وان سلم انه يتوقف  
على ثبوت الاستحالة لا يتوقف على العلة  
بثبوت الاستحالة فالمدعى ليس استحالة  
تجرد هيولى الافلاك بل استحالة تجرد  
الهيولى مطلقا فلا يلزم المصادمة و  
اقول يمكن تقرير السؤال المستصعب من  
غير استعانة بقديم الافلاك بالوجه المذكور  
وذلك بان يقال لا اعم استحالة الحصول  
في جميع الاحياء مستندا بان يجوز ان تجرد  
هيولى كل الاجسام وما نأتم اقرنت  
بالصورة دفعة فيحصل في جميع الاحياء  
فقطه ان ما ذكره القائل ابطال للسند  
الاحض وهو غير نافع ثم اقول للسؤال  
ليس تلك الصعوبة اذ الظاهر بعد لافظه



الترديد في كلام المص ان مقصود الحصول  
في كل واحد من الاحياز التام والاختلاف  
بداية استحالة وجه يقول الصورة  
المقصودة داخله في الشئ الثالث اذ  
مجموع الاحياز غير معين بلاسمية وقد  
يقدر ان الهوى لا تقدر لها في نفسها و  
الصورة للسمية لا يصلح محضاً في  
هوى الشكل بعد اتمام الصورة في  
مجموع الاحياز لا بد له من محض الزوم  
الوجه بلا مرجع نعم يمكن الابرار المحض  
هنا الصورة النوعية المقترنة ولا تعلق  
للبا اصل السؤال اذ مثل هذا يتوجه على  
الشئ الثالث كما سيذكره **الشئ**  
قبل محوره ان يقتضيه الجسم المطلق  
جزءاً مطلقاً والجسم النوعي يقتضيه نوعاً  
من الاحياز والجزء المطلق هو ما يكون  
للصورة النوعية في اقتضائه

ما قبل ان الصورة النوعية خارجة عن الصورة  
الجسمية والحصول فلا قطع النظر عن الخارج  
بحيث يكون المحض الصورة النوعية **قوله**  
ولك ان تقول انما يتوهم من ان الامر  
الخارج يدخل في اقتضاء الجزء والمفروض  
عدم دخلية الخارج ظاهر الفساد اذ  
المقتضى للجزء الصورة النوعية الداخلة  
في الجسم والمخرج هو الحالة المحضنة ولك  
لا يخرج الجزئ عن كونه طبعياً على انما نقول  
لا يمتنع في هذا المقام كون الجزئ طبعياً اذ  
متصور المفروض استحالة الثالث شيئاً  
بان المحض محوره ان يكون الصورة النوعية  
او صورة اخرى مع حالة بعض بعض اخر  
المكان الكل ولم تثبت اقتضاء الجزء الجسم  
الصورة من حتى يتوهم انه لا يجوز دخلية  
صورة اخرى **قوله** ولا بعد ان يقال  
ان تفصيل ذلك انه ان اريد بالاجزاء الوجودية



في الخارج فلا بد ان لها اجزا كذلك على اجزائها  
 مفروضة فلا يقيض مكانا موجودا وان  
 اريد بها الاجزاء مطلقة او الوهمية فلا بد  
 ان يكون لها امكنة وهمية لا موجودة في  
 الخارج ولا محذوفية ولا بعد لما ذكر  
 بعض الشراح من انه يجوز ان يكون مخصص  
 الاجزاء الوهمية باجزاء المكان الاجزاء  
 الوهمية من الصورة النوعية لا بالثبوت  
 من دليل بل قول يجوز ان يكون المخصص  
 الاجزاء الوهمية للصورة الحسية المخصوصة  
 واستحالة النوعية فلا حاجة الى التثبت  
 باجزاء الصورة النوعية بل الى الصورة  
 النوعية **قوله** وقد جاز ان يمكن ان يكون  
 هذا جوابا عن سؤال متقدم فنرى ان  
 الهيولى المتعادلة للصورة المتصلة وان  
 كانت متصلة باجزاءها بالنقل الا ان  
 حصول الكل في المكان يتصور على اوضاع

مختلفة لتخصيص الكل بوضع ذو وضع  
 بلا مخصص فاجاب بانه يجوز ان يكون هناك  
 حالة مخصوصة للهيولى بوضع معين فلو ان  
 التخصيص بلا مخصص **قوله** ولا يتصور ذلك  
 لو اقول يبقى شي هو ان الهيولى اذا كانت  
 صورة بصريات وضع بلا شبهة فاذا  
 تجردت عما زانها وصارت في الاوضاع  
 له ثم اقرنت بالصورة من اخرى يحصل لها  
 وضع فتخصص بوضع لان الواضع الثابت  
 يقيض الوضع اللاحق كما ذكرت في  
 صورة الانقلاء في جواب احتج بالنسبة  
 بين الموضعين كاف للتخصيص ولا يتأثر  
 بالتجديد ما نأين الوضعي وبالمجمل يجوز  
 ان يقيض الوضع السابق اللاحق فان  
 تجردت الهيولى عن الوضعيين ما نأين **قوله**  
 وهي التي تخلف اذ هي صورة جوهرية  
 داخلية في الجسم بعد الآثار كالاضاءة و



والأحراق والحركة والتكون في جسم نوعي  
 هذا لما ابتدئ المشايرون وأما الأسريون  
 فالمستهور أن الجسم عندهم صورة جسمية بسيطة  
 والتمايز من الأجسام بالأعراض القائمة بالجسم  
 فكل جسم نوعي عندهم مركب من الصورة الجسمية و  
 العرض القائم به وقد استرنا إلى ذلك كما  
 ذكرنا مرات متتالية فاستظهر **قوله** ليس خارج  
 عن الجسم بالضرورة هذا إشارة إلى أن المثال  
 الخارجي لا يكون مبدأ الوجود لما استظهرنا  
 خشيته إلى الجميع على السوية وهذا غاية على  
 عدم القول بالاختصاص وأما على القول به كما  
 هو المتيقن فتساوي النسبة ثم وقع ظهور أن  
 قول الشافعي لا يخرج عن الجسم بالضرورة  
 محل بحث وكيف يدعي الضرورة في ذلك  
 أنه يجوز الاختصاص على المذهب المختار **قوله**  
 لأنها قابلة فلا يكون فاعلة لأنها سؤال  
 مشهور هو أنها قابلة للصورة فيجوز أن يكون

لفاعلا

فاعلة للاختصاص وما نفقروا عندهم هو أن الفاعل  
 الشيء لا يكون فاعلا له وبعض ما يجوز على  
 الوجه يظهر على قولنا فيما ذكرنا في بحث  
 الهيولى فلا حاجة إلى العودة وقال  
 بعض المدققين لو صح هذا الدليل لزوم  
 أن لا يكون الصورة النوعية قابلة للاختصاص  
 لكونها قابلة للوجود ولا يكون فاعلة  
 للاختصاص والجواب بشرط يفيد نظرا  
 أن يكون الوجود قابلا للماهية في نفس  
 حتى يكون الماهية قابلة لعمل بحث تفصيله  
 يحتاج إلى محل واسع **قوله** وأيضا هيولى  
 العناصر لا يعني أن سببا للاختصاص لا يكون  
 هيولى العناصر لما مر ولا اشراك المذكور  
 أيضا وبهذا التقدير اندفع إيراد شبهة  
 هو أن قوله وأيضا عطف على سابقه يدل  
 على أنه اشراك المذكور بسابقه وجه  
 عام في الكل وليس كذلك الاختصاص بالخاص

ان



وجه الاندفاع ظاهر **قوله** اي الصورة  
الجسمية او اشار الى انما طبيعة نوعية  
لوقوف الدليل عليه وقدم الكلام فيه  
**قوله** فتبين الثاني ثم لجواز ان يكون  
منشأ الاختصاص الصورة الجسمية المختص  
وقدم مثله ذلك ويتوجه على الدليل  
المذكور وجوب من المنقضى والمعارض كما  
ذكر المدقق السمع قدي المنقضى الاول انه  
لوضوح الدليل لزوم كذا الصورة واختصاص  
الجسم بصورة نوعية لا يجوز ان يكون للجسمية  
العام ولا للهيولى بمعنى ان يكون بصورة  
نوعية لا يجوز ان يكون للجسمية العامة  
ولا للهيولى فتبين ان يكون بصورة هيولى  
اخرى وهكذا والثاني انه لوضوح هذا الدليل  
لزوم ان لا يكون جسم حاصل في جزء مخصوص  
لان اختصاص كل جزء من اجزاء الجسم  
من ذلك الجزء ليس للجسمية العامة ولا للهيولى

ولا للتفاعل الخارج ولا للصورة النوعية  
لان نسبتها لجميع اجزاء الجزء على السوية واقول  
ليس للجسم جزء متداري بالفعل حتى يطلب  
حيثما في الخارج والجزء الهيولى للصورة النوعية  
يصح اختصاصا للجزء الهيولى من الجسم غير تمام  
والثالث انه لو وضع هذا لزوم ان يكون كل  
من الصورة الجسمية والهيولى في كمية من  
الصورة النوعية وامر اخر واللازم بطل  
فالمزوم مثله بيان الملازمة ان الصورة  
الجسمية له جزء وكل جزء منها ايضا في جزء  
مخصوص من اختصاص كل منها ايضا في حين  
لا يكون للجسمية العامة ولا للهيولى ولا للصورة  
النوعية ولا للتفاعل الخارج متفران كون  
لصورة اخرى داخلها فيكون الجسمية  
وامر اخر هكذا يقول الهيولى واقول اني  
مجتهد لما في من ان الصورة الجسمية متصلة  
واحد لا جزء متداري لها بالفعل حتى



حيث قد بر واما المعاضة فتربوها الله  
وجعلت الصورة النوعية لكان حيثها وكل  
حيثها وكل حيثها ايضاً في غير مخصوص و  
اختصاص كل جزء منها بحيث لا يكون جسمية  
العام ولا النوعية الى اخر ما ذكره فلا  
يوجد صورة نوعية ويمكن ان يجعل التقص  
الاول معاضة واقول فيه اولاً ما عرفت  
غير موقوتاً ثانياً انه ان اردنا الجز في قوله  
لكانها حيث الجز بالذات فيغير بل المتغير  
بالذات هو الجسم وان اردنا به الاصل فهو  
بالذات وما هو تبعية الجسم كان الاخر  
يقول يخصص الجسم المتغير بالذات بحيث  
كاف ولا حاجة الى تخصص آخر لتخصيص  
بالعرض اذ المتغير بالعرض ليس متغيراً حقيقة  
حتى يطلب تخصصاً على حيث قد ترون **قوله**  
وقد يجب ان نعلم لا اقول اولاً انه يجوز  
ان يكون ما به الاختلاف عوضاً داخل في

حقيقته كل منع نابع على تجزئته كون الجوهر كما  
من جوهره وعرض قائم به لا بالكل كما ذكرنا  
في تقرير الكلام للاشراقين وثانياً ان ما  
ذكره لستم لكم في اثبات الصورة وفي  
المعديات السابقة كالا يخفى **قوله** و  
الصورة النوعية قائمة وان كانت اقل  
شأنها جاز في الصورة الجسمية فلا حاجة  
الى الصورة النوعية **قوله** الاشارة في  
كيفية اقل تقوية اذا التلزم بين الشئ  
في الوجود اما ان يكون احدهما علته بوجد  
للاخر او يكونا معلولاً لعلته اخر فاستد  
الحال في الهيئ والصورة بعد ثبات  
التلزم ان ايها علته فالصواب ان في  
هذه الهداية ازاله هذا الاشياء الذي  
بمنزلة الصلابة ولهذا عنون المقالة  
بالهداية **قوله** ليست علته او اي علته فاعلية  
بنوعية قوله والعللة الفاعلية للشئ **قوله**



لا نقول لا يكون موجوداً أيضاً نقض  
 مشهور هو انه لو صح الدليل المذكور لزم  
 ان لا يكون الواجب له علة موجدة للقتل  
 الاول وكذا القتل الاول الثاني وهو  
 الثالث وهكذا لان العلة الموجبة يجب  
 ان يكون موجوداً قبل المعلول والواجب  
 لا يكون موجوداً قبل القتل الاول وكذا  
 القتل الثاني لا يوجد قبل القتل الثاني  
 هكذا لان كل من الواجب والقول العلة  
 قدعية برغمهم فلا ينسك واجد غير المحذور  
 غير الاخر في الوجود والجواب سرك وقيل  
 بل يلزم ان لا يكون الفاعل المستعمل للسر  
 المستعمل للمعلول علة له اذا الفاعل المذكور  
 لا يكون موجوداً قبل المعلول لا سيما بخلاف  
 المعلول على العلة المستلزمة **قول** لما قال  
 بعض الشراح لا لما لم يكن التلازم منه منفي  
 الزمانية وهي لا ينافي التقدم الذاتي ولا لان

المذكورات

المستلزمة في الوجود من الصورة لما  
 ساقى لا الاستعداد من الصورة المطلقة  
 والكلام في المعينة لانها لو كانت علة صح  
 وجودها مع قطع النظر عن وجود الصورة  
 اذ يصح وجود الفاعل مع قطع النظر عن  
 وجود المعلول ولم يصح وجود الهيولى مع  
 مع وجود علم الصورة اللهم لا ان يكون  
 الفاعل تاماً في العلية او لا يفتقر صورة  
 لانها لا لها فله يكون علة المعينة لكن يحوز  
 ذلك باختلاف الشرط او لانها لو كانت  
 علة لتقدمت بالوجود وقد يتبين انها  
 متعققة في الوجود الى الصورة انتهى او  
 او لا ان ما ذكره في رد الوجه الثاني  
 محل بحث لطهور ان التلازم بين الصورة  
 المطلقة والهيولى لا الصورة المعينة اذ  
 يزول المعينة ويحصل اخرى كما في صورة  
 الانقلاب وقد مر في كلام هذا السامع

سحق



ان المقصود في الهداية ازالة الاشتباه في  
كيفية التلازم بان احدهما علة موجب  
للاخرى اما فلا يصح قوله ههنا ان الكلام  
في العلة المعينة وثانيا ان قوله ولم يصح  
وجود الهيولى مع فرض عدم الصورة ليس  
على ما ينبغي بل المناسب ان يقول لا يصح  
وجود الهيولى مع قطع النظر عن الصورة  
كما لا يخفى وهو ثم قيد بـ والثاني ان قوله  
فلا يكون المعينة لو سلم لا يقتضيه لما في  
ان الكلام في صورة بالالمعينة يخصها  
وبرأى ان قوله لتقدمت عليها اذ  
التقدم على الصورة المعينة لما ذكر ان  
الكلام في المعينة وهذا لا ينافي ما يتق  
انما نستنتج في الوجود الى الصور المظنونة  
ان الحاجة اليها وهذا المطلق لا المعينة  
المسالم في كلامهم اذ يجوز ان يتقدم الهيولى  
على الصورة المعينة وتياخر عن المطلق

الصورة

هذا الوجه الزاوي فانهم لا يحتسبوا الحق ان  
توجيه كلام المص بالآخر عام وحاصل ما  
ذكر في الشرح القديم في بيان ان الهيولى  
لا يكون موجودة في الصورة ان الهيولى  
لو تقدمت لتقدمت متضمنة ضرورة ان الشيء  
بالم يتشخص لو يوجد والمالم يوجد لم يؤثر  
في وجود الشيء والثاني في خطا ما سبق في  
ان الصورة علة فاعلية لتشخص الهيولى  
فلا يكون الهيولى المتضمنة موجودة للصق  
وفيه بحث ما اوله فلا ن تقدم الشيء على  
الوجود غير بين ولا مبين كيف وقد ذهب  
كثيرون الى تقدم الوجود على الشخص  
اما ثانيا فلا نه يجوز ان يكون الصورة  
المطلقة علة فاعلية لتشخص الهيولى و  
لشخص المالم يكن موجودا خارجا لم يجب  
يكون فاعله موجودا ثم يكون هيولى المتضمنة  
موجودة للصورة ولا خدش فيه وما قيل



من انه لو صح هذا لزوم ان لا يكون الصفة  
علية فاعليه للشخص الحيواني بعين هذا  
الدليل لكنه يقول به متصلا بهذا  
الكلام فعينه نظرا ظاهر اذا المؤثر في  
الوجود يجب ان يكون موجودا ولا يلزم  
استدادات الصانع فيكون شخصا  
اما المؤثر في الشخص من الاستدادات  
العملية ولا استحالة في كون المؤثر فيه  
اعتباريا موجودا في الخارج فلم يلزم ان  
لا يكون الصفة علية فاعليه للشخص الحيواني  
**قوله** وانما يجب وجودها قبل وجود  
الصفة متأخر عن الشكل لان الشكل  
ما لم يتشخص لم يوجد والشكل من الشخصات  
فوجود الصفة متأخر عن الشكل وفيه  
ما عرفت من ان تعدد الشخص على الوجود  
غير ثابت بل حقيق ان الشخص بوجوده  
احتياج الوجود الى الشكل ثم لجواز ان يكون

الشكل متأخرا **قوله** وقد يقال هذا الكلام  
مذكور في شرح الاستدادات للامام الرازي  
وكلام الشيخ في الشفاء مؤيدا لما ذكرناه  
المحتمل في جوابه لا يراد حيث قال في الالهييات  
الشفاء بعد ما يجوز ان يكون الصفة التي  
لا ينفارق المادة وحدها علية لمادتها كصور  
الأملاك وعدم تجزئ ذلك في الصفة  
التي ينفرد بها كصور الخاص بل الصفة  
العلية هذه العيان وليا بل ان يقول انه  
اذا كان تغلق المادة بذلك الشيء في الجملة  
وبالصفة فيكون مجموعها كالعلة فاذا  
يطلب الصفة قبل هذا المجموع الذي هو العلة  
فوجب ان يبطل العلول فتقول انه ليس  
المادة بذلك الشيء وبالصفة من حيث  
صورة معينة النوع بل من حيث هي صورة  
وهذا المجموع ليس يبطل السبب فانه يكون  
داعما لوجود ذلك الشيء والصورة من



هي صورة انتهى واقول احد انكشف للمعنى  
 كلامه فوايد الاولي ان الصورة الغير المتحركة  
 للمادة كالصورة الشخصية النلكية يجوز  
 ان يكون فاعلة للمادة فلا يصح ما ذكره  
 المص ان الصورة ليست علة فاعلية للمادة  
 الا ان يخصص الكلام بالصورة المتحركة  
 مع ان ما ذكره في الاستدلال لو لم افقد  
 نفي فاعلية بطلان الصورة الثانية ان المتكلم  
 هو المتحرك القديم فانه يكون دائما متحركا  
 ذلك الشيء والصورة من حيث هي غير المتحركة  
 بالشيء والصورة شريكة له الثالثة ان  
 الصورة المعينة النوعية في العناصر ليست  
 شريك العلة بل الصورة المطلقة وهذا  
 مؤيد ما ذكره الحق الطوسي في جواب الامر  
**قوله** والاسباب ان يقول في معنى ان  
 الاسباب عدم ذكر التردد الذي ذكره المص  
 بقوله مع الشكل او بالشكل بل الالكفاء

بان يقول ان الصورة انما يجب وجودها  
 بالشكل فلا يحتاج الصورة الشخصية الى الشكل  
 هذا خلاصة كلام الشيخ واقول فيه بحسب لما  
 مر من ان الكلام في الصورة المعينة المطلقة  
 اذا التزم من المطلقة والمادة في الفطرت  
 واما الصورة المعينة النلكية فيجوز ان  
 يكون فاعلة للمادة كما ينطهر من كلام الشيخ  
**قوله** الى الجزئي منها ان يتوجه على ما ذكره  
 بعض الشراح من ان الاحتياج الى الجزئي منهما  
 لكن لا بخصوصه بل جزئي الم يلزم وال  
 الشخص من والجزئي المعين منهما بل يعاقب  
 جزئيا ما كتبنا السقف يتعاقب الامة **قوله**  
 وذلك خطأ واقول فيه اولا ان الاحتياج  
 اليهما لا ينافي الاحتياج بشي اخر فيجوز ان  
 يحتاج الصورة في الشخص اليها مع الجزئي  
 يحصل بالجمع الشخص والاحتياج الى الشيء لا يلزم  
 ان يكون ذلك الشيء علة تامة وانما ان يكون

عليه



انضمام الكل الى الكل لا يفيد الجزئية على ما قد  
 ان لا يتلزم الجزئية ولا يوجبها فانه يمكن  
 تلك المقدمة متبنا بان انضمام الكل الى  
 الكل تغفل الاستشراك بلا شبهة فلم لا يجوز  
 ان يبلغ التقليل في بعض المراتب الى الجزئية  
 ولهذا فورا ان المراد بالمقدمة المذكورة  
 ما ذكرناه فانهم لا يوجد قبل الهيولى  
 من ان حقوق الشكل عبارة الهوى فيه  
 ما ينبغي ايضاً فلو كانت الصورة علة اذ  
 اقول لو تم الدليل المذكور لزم ان لا يكون  
 الصورة شريكاً لعل الهوى ايضاً فلو كانت  
 الصورة علة اذ اقول لو تم الدليل المذكور  
 لزم ان لا يكون الصورة شريكاً لعل  
 الهوى ايضاً وعلى هذا التقدير ايضاً لزم  
 تقدم الصورة على الهوى بالذات معتمداً  
 قوتها انها شريكاً لعلها فيسخي في كلام  
 كما المص ان الهوى لا يتقدم بالفضل بدون

الصورة فهي منتزعة الى الصورة في الوجود  
 والبقاء وما هو جوابكم فهو جوابنا الحق  
 ان يقال لو كانت الصورة علة للهوى كما  
 مستندة على الهوى في الوجود وحسب قول  
 يجوز ان يكون الصورة شريكاً للعلل بان  
 لا يكون فاعلاً ولا جواباً فاعلاً بل يكون  
 من شرائط تأثير الفاعل وتقدم السطر  
 في الوجود على المعلول غير لازم وما في  
 المحاكات من ان الصورة جزء لفاعل  
 الهوى محل بحث اذ خالف الفاعل كالفعل  
 لا بد ان يتقدم في الوجود على المعلول  
 بلا شبهة **قوله** لا يظن صحة ان  
 ان المتقدم بالزمان متقدم على الشيء  
 قطعاً اما ان المتقدم بالذات على مانع  
 الشيء بالذات او بالزمان متقدم على  
 ذلك الشيء فيعبر ظاهر الصحة بل يتقدم  
 الحكماء اذ لو صح ما ذكر لزم تقدم العقل

اي فاعلية لوجوده

ذلك

ص



على الواجب العقل الاول متقدم على العقل  
الثاني فهو مع الواجب بالزمان وليس  
يلزم ان يكون العقل الثاني متقدما  
بالذات على العقل الثاني اذ العقل الثاني  
متقدم بالذات على التاسع عندهم و  
له منفعة بالذات بالنسبة الى العقل  
الثاني اذ ليس بينهما احتياج فلو كان المتقد  
بالذات على المع بالذات متقدما على  
الاخر بالذات لكان العقل الثامن  
متقدما بالذات على العقل الثاني وليس  
كذلك اذ لا يحتاج العقل الثاني الى العقل  
الثامن مثلا **قوله** انما هو عبادكة  
الهيولى غيرهم الى ان ينظم برهان متقدم  
**قوله** هذا مبني على ما ذكره وقال بعض  
الشراح التلخيص يتصور ان يكون  
معلولا لعلة والاخر لاخرى لكن على احد  
معلول لاخرى واقول يتصور ايضا ان

يكونا احدهما معلولا لعلة موجبة والاخر  
لاخرى لكن يكون العلان معلولان لعلة  
موجبة بالذات ويمكن ان تكون مسطرة بان  
يتم في العلة الموجبة الواقعة في عيان  
الشيء فيشمل ما هو بلا واسطة او بلا  
سطح فلا يكون لاحتمال ان المذكور ان  
خارجا عن عبادك في الشيء قد **قوله** وان  
لم يقبر لم يلزم اقول نحتاج هذا الشيء العلة  
الناعلية سابقا بنا على ان العلة الموجبة  
وان كانتا من الناعل لكن يمكن ان يسوق  
الذهن منهما الى الناعل ووقع هذا النوع  
في الناعلية سابقا وعنده العذر من  
المتشاك فيكون وصف العلية بالناعلية سابقا  
منها للتمام ولا حاجة الى لزوم كونها  
فاعلية على تقدير كونها موجبة فانهم  
لما بناه قد ذكر ما فيه منفصلا فلا يقول  
**قوله** فهي تستحق المادة اورد ذكر الشيخ في



الالهيات الشفاء سؤالا وجوابا ينبغي  
هذا المقام يحصل السؤال ان الصورة  
المتخيلة للمادة واحدة بالعموم  
عنه للواحد بالعدد والمادة واحدة  
بالعدد ومحصل الجواب ان العلة هي الفارق  
وهو واحد بالعدد والصورة وان كانت  
واحدة بالعموم لكنها ليست علة من جهة بل  
الموجب هو الفارق ولا يتم ايجابه الا  
بأحدى الصور فالواحد بالعموم بالخصية  
شريطة ايجاب الواحد بالعدد والاستحالة  
في ان يكون الواحد بالعموم تمام ايجاب بالعدد  
قد بر **قول** المنقول في الهيولى اقول ما امر  
هو ان الشكل لا يوجد قبل الهيولى ولم  
يلزم من ذلك افتقار الشكل الى الهيولى  
كيف قال الله سابقا فهي اي الهيولى اما  
متقدمة على الشكل او معه **قول** فيه  
بحث اذ لو كان اذ حاصله ان المذكور

الواحد

سابقا هو عدم اشكاله كل من الهيولى  
الصورة عن الآخر زمانا وهو لو كان  
مستلزما لافتقار الصورة الى الهيولى  
فيه ايضا فلا وجه لتخصيص افتقار احد  
الى الآخر في البقاء مع ان المذكور يلزم  
اذا افتقار كل منهما الى الآخر في البقاء  
وايضه يلزم الدور لا يقال لزوم الدور  
ثم لو اذ احتج كل منهما الى الآخر في البقاء  
الى ذات الآخر فلا دور لنا فنقول الكلام  
مبنى على انه علة اصل الوجود هي علة  
البقاء فلزم احتياج كل منهما الى الآخر  
في اصل الوجود وهو دور باطل ولعل  
الشك لم يوضح بالمجذبة اللازم ليذهب  
فهو المتعلم الى كل ما يحل من الذين  
قد بر **قول** والجواب ان المراد هو لما  
ان يقول الهيولى اذ كانت مفقورة الى  
طبيعة الصورة لا افتقرت الى الصورة



الشخصية ايضاً اذ طبيعة الصورة لا يوجد  
 في الخارج ما لم يشخص اذ الشيء ما لم يشخص  
 لم يوجد فلو يصح قوله الى الصورة الشخصية  
 فالمناقشات بحالها هذا ما نسخ الى الاول  
 اقول في جوابه بيني لا اول ان كون  
 الشخص متقدماً على الوجود فما اختلف فيه  
 فذهب الى ان الوجود متقدم على الشخص  
 فعمل المحل اذهب اليه فلم يلزم الافتقار الى  
 الصورة الشخصية الثاني انا سلمنا كون  
 الشخص متقدماً على الوجود الخارجي لكن  
 نقول يجوز ان يكون الصورة في وجودها  
 الذهني شركة لعله الهيولى الخارجية  
 يحتاج الى الشخص فضلاً فيصح قول الجيب  
 لا الى الصورة الشخصية وكذا في المناقشات  
 ثم ح و قد اجيب عن السؤال بوجوده اذ هو  
 ان المواد من طبيعة الصورة في قول الله  
 فوذا ما منها واذ من الصورة الشخصية بحسب

ولا

لا شخص ما ويؤيد قوله لجواز افتقارها  
 مع بقا الهيولى اذ لا يجوز افتقار افراد الصورة  
 مع بقا الهيولى والحاصل ان المذكور سابقاً  
 هو ان الصورة الشخصية مخصوصة باليت  
 علته للهيولى ولتقدم هذا ان الهيولى تستمر  
 الى شخص ما من الصورة ولا مناقشات بينهما  
 اقول فيه مناقشات واما خدات او حمل  
 طبيعة الصورة على الصورة الشخصية ما جعل  
 مستبعداً كما قال الصورة فيما سبق من قول  
 المص والصورة ايضاً ليست علته للصورة  
 الشخصية بخصوصها ايضاً وحيث يتوقف عليه  
 بعد الانعاض عن كونه خلافاً للفظ كما  
 هو اللفظ من تعديرات الشئ والمص ان  
 التحصيل ليس على ما ينبغي اذ كما انها ليست  
 علته للصورة الشخصية بخصوصها باليت  
 علته للصورة الكلية ايضاً فلا وجه للتحصيل  
 وايضاً على هذا الاستدلال يتوجب على قول المص

نم  
في

حمل



المنع لانها لا يكون موجودة بالفعل استنبأ  
بأنه يجوز ان يكون الهيولى مستعدة على الصور  
الشخصية وان كانت متأخرة عن طبيعة  
الصورة **قوله** والمذكور سابقا لاول  
فيه نظرا الى المذكور سابقا هو نفي العلة عن  
الهيولى والصورة الغير المنفصلة عنها ازالة  
للاستنباء الناشئ من التلازم كما مر في كلام  
الشئ ولا شك ان التلازم بين طبيعة  
الصورية وصورة ما وبني الهيولى لا بين  
الصورة الشخصية بخصوصها وبينها الجواز  
استفادها مع تعاقب الهيولى كما ذكره فانهم  
**قوله** او يحتاج الى شرح المتقدم ان  
لزم الدوام بناء على ان الهيولى علة  
قابلية لشكل الهيولى وعلية بعض  
الشارع غير ان يكون الهيولى علة قابلية  
لحرض قائم بشئ آخر غير معتول او لم يكن  
الهيولى والصورة متخصيتين بتخصيص واحد

وليس كذلك لما تقر من انها متشخصان  
بتخصص واحد وتجدان في الاسادة الحية  
واما ما يقال انه لو تم لكان ابطال السند  
الاخص او المنع سدا اخر ذكره **قوله**  
وقد يجب ان احدهما هو اقول فيد اولا  
ان وجوب تقدم احدهما من حيث في شخصته  
على الشكل الاخرى على تقدير ان يكون ذات  
مرة علة لتشكل الاخرى غير متم لجواز ان  
يكون علة لتشكل نفس الذات بشرط  
الوجود الذاتي مع قطع النظر عن الشخص  
او بشرط الخارج وتقدم الشخص على الوجوه  
تم لجواز ان يكون متأخرا او كونان في  
مرتبة واحدة لا يتقدم احدهما على الآخر  
كما مر ولو فرض ان الشكل من الشخصات و  
ثباتها انه لو كان ابطال السند الاخص كما  
تم ذكره ويمكن الجواب عن الاول ان  
كون الذات غير مدعية الشخص علة مستو



لشخص شيء آخر غير مقتول اذ الذات بلا  
اعتبار الشخص كله فلو افاد شخص شي كان  
ذلك الشيء مختصا في شخص وهذا ليس  
كذلك فلا يفيد شخصا وفيه نظر **قوله**  
اراد به البعد المحرّج يعني ان الخلا يطلق  
كثيرا على المكان الحالى عن الشاغل وهو  
غير مراد لعدم جريان التردد فيه فالمراد  
به البعد المحرّج عن المادة او شي الى التردد  
فيه بانه اما بعد موهوم وهو المكان  
الحالى عن الشاغل كما زعم المشككون واما  
بعد محرّج موجودى الخارج كما ذهب اليه  
الاستراقيون **قوله** او السطح الماطن  
هذا التردد بالنظر الى المناهض المشهورة  
المعبرة التى ذهب اليها كثير من العلماء ولا  
فالذهب الغير المشهورة كثير منها ما ذكره  
صاحب حكمة العين من انه السطح مطلقا  
كان هاريا او محويا وهذا التنازل لم يحوز

ان يكون الجسم مكانا في جهة واحدة اما في  
الجهتين كما في غير الملك الاطلس فلا  
لجأ من عند ورد عليه بيان من امارات  
المكان ان يلبس اليه الجسم باقظ في ولا شك  
ان الجسم ينسب الى المحوى بلطفه في بل ينسب  
الى المحوى بها ومنها ما ذكر في المواقف و  
هو ان الصورة الجسمية ومنها انه الهيولى  
وذكر صاحب المواقف هذا ينسب الى الفلاطون  
ولقد اطلق لفظ الهيولى على المكان لوجوه  
المناسبة بين الهيولى والمكان عنده وهو  
البعد المحرّج الموجود المتقول عنده وهو  
لورود الاشياء عليها والافاضة كون  
الهيولى التى هو الجسم مكانا اما لا تنسب على  
عاقلة فضلا عن هو مثله كما ذكره السيد  
قدس سره في شرحه قوله ان الجسم يحكيه  
يعنى ان من الامارات المشهورة للمكان كون  
الجسم تباينه ما لولوا بالتوهم ليستل البعد

في



الموهم فيحسب ان يكون المكان منتزعا  
اما في الحقيقة او الجهات حتى يكون بعدا  
انا هو ما او موجودا **قول** والا  
لاستقل لا يعني ان تبا المكان مع انتقال  
الممكن لان وهو امارات مشهورة ولو  
كان حالا في الممكن لم يكن باقيا حاله من  
غير انتقال مع انتقال الممكن وهذا بطل  
كون المكان هو الهيكل والصورة ولا يخفى  
ان المناسب ان يدعى او لا امارات  
المكان كما ذكر في ثم تردد في ان حقيقة  
ماله تلك الامارات الشابة صحة انتقال  
الجسم عنه مع تبا المستقل عنه واليه الحال  
يخص المكان ولا يتوهم جرياها في الحقيقة  
الكيفية مثلا واورد عليه بانه لا يستقيم  
في السطح اذ قد يتبقى مع تبا الممكن به كما  
يطير المتحرك في الهواء والحرك المتحرك في  
الماء كان السطح الباطن من المحيط لا يتبقى مع

اي

تبا المستقل عنه الطير والحوث تنحصر الجيب  
بأن المواد صحة الانتقال مع التبا المذكور  
بمعنى ان نفس التمكن لم يكن انما من التبا  
المذكور المانع هو الامور الخارجية لا نفس التمكن  
وافيد ان جعل هذا اماره محل نظر وقيد  
ما فيه **قول** وهو السطح من هذا سوال  
مشهور هو انه ينتقض بالكون المستقيم  
المحوق المستقيم في الماء والهواء فان كانا  
سطح الهواء والماء المماس بظاهرهما وظننا  
لا السطح الباطن من الهواء المماس للسطح الظاهر  
منها واصل السؤال ينسب الى ابن هيثم  
المصري واقول لا يبعد ان يلزم ان كانها  
سطح الباطن من الهواء المماس للسطح الظاهر  
منها الى الشك فيه ويكون سطح باطن الكرة كما  
للحواء الداخليه والسطح وان كان متصل  
واحدا لا انه تغير بعضه عن بعض الوا  
وان لم يتميز في الخارج فمكان الكون السطح



الباطن من المحيط المماس للسطح الظاهر **قوله**  
والا يلزم من حصول انحرافه تجويز نذهب  
الاشراقيين وهذا الذي ذكر في تجويز  
المذاهب عيان السيد في شرح المواقت  
واما الشافعي في استحالة تناخل الجوهر  
كما مر في بحث ابطال الجبر الذي لا يتجزئ فلا  
يتوجه عليه ان المفهوم من كلامه هنا  
استحالة تناخل الاجسام لا تناخل الجوهر  
مطلقا مع انه صرح سابقا باستحالة تناخل  
الجوهر مطلقا **قوله** وتحت يكون اقسام  
سياق الكلام ظاهر في انه اراد على ما هو  
المتصور وفيه نظر ظاهر اذ الاشراقيون  
القائلون بالبعد المجرد للوجود اقسام الجوهر  
عندهم اربعة القتل والنفس والجسم يعني  
الصورة الجسمية حيث يتحركون الهيولى و  
تركيب الجسم منها ومن الصورة فالهيولى و  
الصورة والجسم عندهم واحد والرابع السعد

المجرد والمتاينون يتحركون البعد المجرد و  
اقسام الجوهر عندهم خمسة العقل والنفس  
والهيولى والصورة الجسم المركب منها فلم يلزم  
على شيء من المذهبيين كون الاقسام الاربعة  
للجوهر ستة **قوله** لا يسل الى الاول في  
قتل في بيان بطلان كون المكان بعدا هو  
خاليا عن الشاغل انه لو كان فلا معنى  
المذكور لا شع حصوله لانه لا اختصاصه  
بجزء من جهة روجه لا يمتح اذ ليس فيه  
اختلاف اصلا واقول هذا الوجه لو لم  
لا فاد ان يكون الخلا غير اطيما لا انه  
يمنع حصول الجففة اذ حصول الجسم لا  
يلزم ان يكون بسبب الاختلاف فيه فلو كان  
يكون بسبب خارج ويرد عليه ايضا  
ما قيل ان هذا متوجه على المكان معني البعد  
الموجود ايضا فما هو جوابكم وهو خواتنا  
وهذا الايراد انما يتوجه على من زعم ان



المكان هو البعد المحرر الموجود لا الموهوم كما  
 لا يخفى واقول لك ان نقول لا يجوز ان يكون  
 المكان سطحاً ولا بعداً موهوماً او موجوداً  
 لعدم الاختلاف فيما لم يتصور كان طبيعياً مع  
 انهم قوتوا ان المكان يكون طبيعياً ويؤكد  
 ما ذكرنا ما نقل عن ثابت بن قيس عن النبي  
 بشي من الابنية حاله يحض به دون غير  
 حتى يفتور اجساماً معاً يطلبه دون عدا  
 ومن الامارات الدالة على بطلان الخلائق  
 الجسم في المحلة ودخول الماء بعد المزلزلة  
 في رشاثة الضيقة الشدة والابوتة  
 وارتفاع الماء الواكد باقليات باطن طبق  
 مسطح عند فعه ومثل ذلك كثير مذكور  
 في محله **قول** يا نا تعلم الضرورة او دعوى  
 البديهة فيه غير مسموعة لما ذكر في البيت  
 في حاشية شرح المطالع بان تساوت في بعد  
 ما بين الاحكام معناه انه لو كان هناك بعد

الطوال

موجوداً لكان تناقضاً اذا نقل احاطة  
 الشيء بالنبي الصرت بل الاحاطة بحجب التهو  
 لا غير بل ادعاء هذا وان ليس مضاعفاً غير بعيد  
 على من انصف من نفسه **قول** اقول اذ  
 اراد التردد لا يتوجه عليه ما ذكر  
 بعض الشراح من ان المراد الشيء الاول اذ  
 المقصود بطلان مذهبين المتلا والاشراقين  
 والخلافة عند المتكلمين لا شيء في الخارج والم  
 يقولوا ابا لوجود الذي يكون الوجود  
 عندهم منحصراً في الجاهلي بهذا الدليل الوا  
 لم وخلاصة ان الخلافة قابل الزيادة والنقصا  
 وما كان قابلاً لها لا يكون لا شيئاً مضاعفاً  
 ولو كان الخلافة موجوداً في الخارج يكون لا  
 شيئاً مضاعفاً للمتكلمين لا محضاً والوجود  
 عندهم في الخارج وفيه ما سيجي في الحاشية  
 المستول عن الله قال الله في الحاشية على  
 قوله العادة جارية انما ذهب الاشراقية

المتكلمين



ان المكان موجود في الخارج ومذهب المتكلمين  
انه لا شيء غيره انه معدوم في الخارج لا ينع  
انه معدوم في نفس الامر فان قلت الظاهر  
من كلامهم ان لا يكون المكان الا مجرد النقطة  
فيكون معدوما في نفس الامر فمن اين علم ان  
مرادهم بالاشياء هنا الاشياء في الخارج  
دون نفس الامر قلت من انهم لا يطلعون  
الموجود والمعدوم الا على ما يسمونه من  
خارجها ومعدوما خارجيا انتهى ولا يخفى  
ما فيه اذ المتكلمون لما لم يقولوا بان الوجود  
الذهني لم يكن في وجودهم من الاشياء في  
الخارج والاشياء في نفس الامر فيكون المعدوم  
الخارجي معدوما في نفس الامر بشيء هو ان  
اللا ينفك ابطل بذهب المتكلمين بحسب الالزام  
والمناسب تحقيق حقيقة المكان كالحادثة **قوله**  
لان الوجود البعد مجرد الازال بعض المتكلمين  
دليلكم وان دل على ان المكان ليس بجائزا

ان المكان موجود في الخارج ومذهب  
المتكلمين انه لا شيء غيره انه معدوم في  
الخارج لا بمعنى انه لكن عندنا ما سبقه  
وهو ان المكان لو لم يكن بعدا مجرد المكان  
ابا خلا او سطحا لان المكان محصور في الازمان  
الثلاثة والسالي بطلان لو كان خلا المكان  
معدوما لكنه موجود ولو كان سطحا كان  
قائما بجسم مخصوص في نقول هذا السطح  
اما غني بذاته عن هذا المحل المحتاج اليه  
لذاته وان كان الاول لهم ان لا يكون السطح  
حالا في الجسم المحصور الذي يحلله وان كان  
الثاني لهم ان لا يوجد السطح بدون هذا  
المحل لان ما بالذات لا يزول ما بالعرض  
واللازم بطل وهو ظاهر واذ بطل التماس  
تعيين الثالث ولا يخفى انه يمكن ان ينقض  
الدليل بانه لو صح لزوم ان لا يكون المكان سطحا  
بحرمان الدليل فيه انتهى واقول اوله ان



المعارضة منقولاً من قول المراءى السطح الذي  
 هو جيبه المكان سطحاً يوصف كونه حاوياً  
 لا سطحاً مخصوصاً بخصيصية التام بخلاف  
 ان السطح الذي هو المكان المطلق غني  
 عن هذا الجسم بخصوصية والحال  
 فيه هو السطح المخصوص بخصيصه وخصايه  
 الى الجسم المخصوص بخصيصه وان الجسم  
 المخصوص بخصيصه ما قوله لزم ان يوجد  
 المستطرد دون هذا المحل ثم ان اراد به  
 المحل المخصوص بخصيصه كما في القدر لجواز  
 ان يكون غنياً عن هذا المحل المخصوص ولم  
 يكن غنياً عن الجسم المطلق واريد محل مخصص  
 فاقم ولا محذور والحاصل ان جسم ما انا  
 سطح ما والجسم المخصوص انا السطح المخصص  
 وقد تم مثل ذلك وثانياً ان النقض يجب  
 بمثل ما هو ولعل المستطرد به لا يحفظ ما ذكرنا  
 فلا حاجة الى التطويل وبه ينفع النقض

هو

الآخران اللذين فيهما هذا المدقق  
 الاول انه لو صح الدليل لزم ان يكون المكان  
 خلاً اي بعداً موهوماً لا انه لو لم يكن خلاً  
 لكان بعداً موجوداً او سطحاً وكل منهما يثبت  
 بالدليل الذي ثبتت ان المكان خلاً  
 انتهى وجه الدفع ما ذكرنا من وجه ضعف  
 بطلان كونه سطحاً بما ذكرنا من الدليل  
 فانفع النقض الثاني انه لو صح الدليل  
 لزم ان لا يكون المكان احداً من امور الثلاثة  
 واما السطح والبعد فهما الدليل اما الخلاء  
 فلو جوب كون المكان موجوداً والخلاء معدوم  
 وقد يقال هذا الدليل يبطل كونه خلاً فيه  
 وفيه تأمل انتهى وجه الدفع كما سلت  
 ولاء الكل على الخط بين الخاص بالمخصص  
 بين الخاص مطلقاً فانهم **قول** ويتبع  
 دائرة المناقشة قال في الحاشية لان  
 البعد مجرد الموجود في نفس الامر بخلاف الملقية



البعد الموجود في الخارج يح و يجوز ان يكون  
 الاول غنيا لذاته عن الحمل والثاني مضمون  
 اليه لذاته انتهى **قوله** لانه موقوف على تنازل  
 لو كانت الابعاد مماثل لم يكن بعدا مجردا  
 عن المادة لمتحق البعد الغير المجرد لا يتبدل  
 فاحتياجه الى المادة لذاته على ما قررنا ويكون  
 الشكل ماديا **قوله** مع ان المادية اعراض  
 السند ليس على ما ينبغي في المناسب يقول  
 المادية بعضها اعراض وبعضها جوهر ويجوز  
 ان يكون الابعاد الجوهرية المادية بحالها  
 لما هي للابعاد المجردة هذا وقال في المادية  
 اقول يلزم من تمام كلام المصنف البتة عن  
 البعد فان قلت مراده ان المكان ليس بعدا  
 معدوما ولا بعدا موجودا الا ان البعد  
 ليس موجودا ولا معدوما قلت كلامه يدل  
 على الثاني ايضا نعم صرح هذا اذا قيل المكان  
 لو لم يكن كان بعدا اما معدوما او موجودا

وكلاهما يخطا اما الاول فلعلمنا القطع بان  
 المكان موجودا وما الثاني فلهذا لم يرد  
 البعد ولا يحسن ان يقال مراد المصنف ان  
 البعدين الاشياء في نفس الامر والموجود  
 في الخارج لانه غير حاصر لجواز ان يكون  
 المكان شيئا في نفس الامر لا في الخارج اللهم  
 الا ان يتكلف فيه ويقال ليس عرض بحيث  
 المقام لا غرض منه ابطال مذهب الخالف ولم  
 يذهب احد لهذا الاقتال وفي الاول الثاني  
 الى في مذهب المتكلمين حاصل كلامهم انه شيء  
 في نفس الامر وان لم يقبلوا هذه العبارة و  
 في الثاني الثاني الى في مذهب الاسرافيين  
 انتهى و اقول لزوم سلب التقييد عن القدم  
 البعد ثم اذ دليل الشئ الثاني لو تم  
 لا فاد عدم وجود البعد المجردة وعدم التبدل  
 قد يكون بنفسه التبدل فيبقى ابتناء المادية نحو  
 ان يكون البعد موجودا غير مجرد فلا يلزم

المصنف

وفي



سلب التبيين واعلم ان خلاصة ما ذكره  
 في دليل لا يحسن انما نقلنا عن بعض الشراح  
 ما استرنا من دفعه ووجه قوله ان حاصل  
 كلامهم انه لا شئ في نفس الامر هو انهم كروا  
 الوجود الذهني متوقفاً لوجود الخابري في الوجود  
 في نفس الامر سواء كان خارجياً او ذهنياً  
 ووجه التكلف هو ان المناسب لمصر الكلام  
 تحقيق حقيقة المكان وابطال قول المخالف  
 تحقيقاً لا الزاماً اذ لم يتحقق حقيقة المكان  
 بل غاية ما لزم ابطال قول المخالف عما  
 راعه ولا بد من في الاصل ان لا يتصور  
 حتى يتبع ما هو حق وهذا ما وعدنا به بذكره  
 ولا مانع ان ينقل الكلام في المكان فتقوله  
 لو كان كذلك لزم ان يكون القطر الواقع  
 في البرج الهاربة وكذا الحجر الموضوع في الماء  
 الجاري يتحرك والمحمول في الصندوق والمحتوي  
 بالكماس المستعمل من بلد الى اخر وكذا الخ

الواقع في الماء الجاري اذا تحركت حركة ساق  
 يجرها الماء بحيث لا ينفك عن سطح الماء الا وهو  
 وسكانا البدل المستطوع في صورة الاولى  
 دون الثانية وليس كذلك واجيب عن  
 الصورة الاولى بمنع لزوم كونها متحركة وانما  
 يكون كذلك اذا كان استبدال الحكمة بآسيا  
 من تمكن فيها وليس كذلك وعن الصورة الثانية  
 بانها تتحرك فيما بعد التبدل لا فيما لم يتبدل  
 فلا تم كونها ساكنة فذهب فلا طوق تعلق  
 الى ان المكان هو السعد المتواجد بالجزء والوجود  
 عليه اذ لا بد لو كان كذلك لزم من حصول  
 الجسم فيه تداخل الابعاد وهو محال واجيب  
 بمنع استحالة تداخل السعد بالجزء مع الجاهلي  
 انما المحال تداخل الجاهلي مع مثله او يحوي  
 يؤدي الى جواز دخول الاجسام في العالم في  
 جبر خرد له واما تداخل الجاهلي مع الجزء  
 فلا يؤدي اليه واما بان كان المكان

فيه



قما مل فيه الرابع ما يتحقق به بعض الأفعال  
وهو انه لو لم يكن ان لا يكون المكان سطحاً  
فان كان قابلاً للحركة لا ينبغي ان يتسلسل  
الامكانه وان لم يكن قابلاً لئلا يكون  
غير المحدد قابلاً للحركة لا ينبغي ان يكون  
السطح المنافي الى اخر ما ذكره الخامس  
انا لا نلزم كون الجسم غريباً بل الحركة على  
نقد بر عدم قبول البعد للحركة وهذا لا  
يتحقق ان يكون متافياً للحركة بل هو قد  
واجب ايضاً بان البعد المتأخر بالجسم الخالف  
بالمأهية للبعد المجرد فيكون ان يكون الأول  
قابلاً للحركة دون الثاني ولا يخفى انه لا يتم  
الا بضم ما ذكرها من منع المناقاة فانهم  
وثالثاً بان لو كان المكان هو البعد لزم  
من تمكن الجسم فيه اجتماع المتساويين واجبات  
المسئلة بغيرها من غير ان يباين لو كان بعداً  
لزم سكونه للتحرك اذا فرض حركة تامة على

خشية من راسها الى نهايتها وتوحد الخشبة  
على خلاف جهة حركتها الخشبة حركتها متساوية  
قد رافقها قد رافق الخشبة اذ رافقها فلا  
تبدل البعد فلم يكن متحركاً مع انه متحرك  
وفيه ان الفرض المذكور له محال محال  
يستلزم المحال وثانياً انه معارض ما ذكره  
الموت في الماء الجاري المتحرك حركته مساوية  
لحركة الماء بحيث لا ينفذ في سطح الماء قد حرك  
وثالثاً احتداد انه ساكن فيما لم يتبدل و  
متحرك فيما يتبدل كما سبق فلا تغفل ذلك  
فمن جعل دليله لكن المكان لم يأت بشيء و  
ذهب بعض الحكماء وجمع بين المتكلمين الى ان  
المكان بعد هو موجود عن المادة مساو  
للممكن واستدل على انه لو كان موجوداً  
فان لم يكن ذات وضع فلا يباينه ذو  
وضع وان كان ذو وضع كان له مكان اذ  
كل ذي وضع له مكان وتوجد عليه ولا



ان قوله فلا يتبادر له دق وضع ثم جواز ان  
يكون بعدا مجردا متوسطا بين الجواهر المجردة  
والاجسام الكثيفة كما وتدل على الاستقيني  
وثانيا ان قوله كل ذي وضع له مكان ثم اذ  
المحدد ولا مكان له كما هو رأي المشايين  
على ان الامارات التي ذكرها تنفي ان يكون  
موجودا فتدبر واقول يرد على الكل انه  
ليس شي منها طبيعيا بشي من الاجسام  
الاستواء الابداد المجردة الموهومة الموجبة  
في الطبيعة كذا السطوح كما في الاقرب بنا  
افيد انه الجسم المحيط من جهة الاطراف من غير  
ملاحظة جانب آخر وهو قريب من معناه  
القوي وهو ما يمكن وتبين فيه الجسم  
ومن اقوى دلائل اصحاب الخلا الزمان للكل  
انه يجوز ان يكون صفة منشأ ماسة عليها  
وذلك ظاهر عندهم ولا شك انه يجوز  
رفعها عنها في ان وقوع الارتفاع بيع الخلة

بيدهما ضرورة ان الهواء او جسيم اخر انما يتقل  
الى الوسط من الاطراف بالندرج في ان  
كون الهواء مثله في الطرف لم يكن في الوسط  
شي أصلا وانما قلنا الزمان لم لا يجوز  
عند المتكلم ان يخلق الله تعالى دفعه شئ  
بينهما بحيث لا يكون بينهما حال في ان اصلا  
محصول الجواب ان الوقع حركة والحركة  
تدرجية لا اينية وحاصله ان الامة  
الوقوع الامة ماسة بان لما تصور من عدم  
جواز شئ الى الانات في ذلك الزمان يخرج  
الجسم من الطرف الى الوسط بحيث لا يتبين  
الضيق في ان من الانات بلا شغل الجبل  
لا تم جواز الوقع بان يتحرك احدهما الى الجبل  
المقام للافضل تتبع انفصال احدهما عن الآخر  
بتحرك احدهما الى احدهما الجانبي كاليمين  
والشمال لا غير فلم يلزم على الحكماء وقوع  
الخلا والامارات المذكورة سابقا لما يتو



المنع وقد يقال لك ان في ذلك على افتراض الخلا  
بانه لو وجد الخلا بان يوجد جسمان غير  
متلا غير ولا يوجد بينهما شي أصلا وفوضنا  
ان يتحرك فيه متحرك فلا يقطع مسافة  
في أن ضرورة بل شيئا في فصل المتحرك  
الى جليهما ثم تجاوزا الى حد آخر فهو جدي  
حدود مختلفة ممكن بالنسبة الى الحركة  
الموجودة في الخارج مع قطع النظر عن  
فرض فارض وكل ما هذا في شأنه فهو موجود  
في الخارج فلا يمكن ان لا شيء محض وهو المطلوب  
لكن لم يثبت به امتناع الخلا بان يوجد جسمان  
غير متلا غير ولا يوجد جسم بينهما بل يوجد بينهما  
بعد مجرد عن المادة كما انتبه افلاطون  
انتهى و اقول فيه بحث اما اوله فلا بد ان  
اراد بقطع المسافة قطعها في الخارج كما  
يلل عليه فوله بالنسبة الى الحركة الموجدة  
ان فنقول هذا الفرض لعله محال والحال قد

يستلزم محالا وان اراد بقطعها وقتها ومجرد  
الفرض فلا يجد في معنا وهو الظاهر لظهور  
ان اللازم يحتم وجود حدود بالنسبة  
الى الحركة المتحركة وكل ما هذا شأنه لا يلزم  
ان يكون موجودا في الخارج بل اللازم ان  
يكون موجودا بحسب التوهم فيكون ان يكون  
لا شيئا محضا في نفس الامر ولمزيد التوضيح  
لو فرضنا جدارين غير متلاقيين معلقين  
بان لا يكونا على الارض ولا يكون بينهما جسم  
مسافة بينهما في نفس الامر حتى يتصور قطعها بل  
المسافة والتقطع والحد وكلها مفروضة  
مرفقة فلا يلزم وجود الحدود المختلفة بالنسبة  
الى الحركة الموجودة ولا يلزم القطر وان فرضنا  
جدارين غير متصلين على وجه الارض ولا يكون  
بينهما جسم فيكون ان يتحرك شي على الارض  
ينوجد حدود في السطح المفروض وهو موجود  
في الخارج قطعا ولم يلزم كون الخلا موجودا



وهو واضح وأما ثانياً فلأنه لو تم ما ذكره  
 لكن أن يقول قطع بينهما غير مقصود سواء كان  
 زمانياً أو أنه فيه تطويل بلا طائل فثبت  
 ثم إن هذا الكلام مأخوذ مما ذكره في إبطال  
 كون المكان لا شيئاً محضاً من أن الخلا قابل  
 للزيادة والنقصان **قوله** وما ذكره  
 التمس وقد بطل الكلام فيه ووضعه غير  
 موضعه كما سلك حيث قل لكن لم تثبت  
 أنه لم تثبت بانتساب الخلا إلى خلا آخر لما  
 ثالثاً فلأنه لو جاز وقوع الخلا بالمعنى المذكور  
 في الدعوى يجوز أن يكون الحركة فيه متحدة  
 بأن يكون مشروطة بتوأم ما في السادة كما  
 هو المشهور ودعوى البدهية في أنه لو  
 جاز ذلك كانت الحركة فيه أسهل غير متحدة  
 فتدبر **قوله** على اثنين في الظاهر  
 المقص أن المكان غير الحيز حيث ذكر كلاهما  
 في فصل آخر ولما كان المكان عند السطح لم

يقول كل جسم له مكان لئلا ينقض المبدأ  
 فنقول القائل ليس له حيز على تفسيره  
 غير أن فالظ من كلام الشيخ وغيره أن  
 الحيز من أن يكون مكاناً أو وضعاً كما  
 سيحى في الشرح فالمكان فرد من أفراد  
 الحيز على ما هو الظ من كلام الشيخ في الحقيقة  
 ح أن كل جسم إما له مكان طبيعي أو وضع  
 طبيعي وتبقى المناقشة في كون المكان طبيعياً  
 كما مر وما ذكره التمس من أن الحيز لابد أن يتمايز  
 الأجسام **قوله** فأورد عليه بعض الشراح أنه  
 يصدر على الأعراض المحسوسة كالألوان و  
 الأشكال واطلاق الحيز على الأكرها غير معلى  
 ويمكن دفعه أن غرض التمس من ذكر هذا التمس  
 بيان كون الحيز نوع من المكان وهذا الغرض  
 يصدق من التعريف المذكور فلا بأس بكون  
**قوله** ولا يحد في أن يكون العرض  
 تطبق للجواب على عبارة المقص حيث قال

يحصل



له خير طبيعي وذكر بعض الشراح ان كون  
الحالة التي تميز به المحذور غيره طبيعيا له  
غير معلوم وفيه نظرون **قول** وان  
لم يكن شيئا لا بعد في ان يكون وضعه  
بالقياس الى ما تحته طبيعيا له ولعله  
ذكر بطريق الغرض والتزول **قول**  
فان قلت هذا مناف لما حاصل السؤال  
ان المغايرة بين الخير والمكان صحيحة على  
مذهب القائلين بالجزء يعني المتكلمين ولما  
على راي الحكماء المشايخين القائلين بالكل  
هو السطح وتابعهم المصنفين فصحى لما ذكره  
المحقق الطوسي من انهما عندهم واحد واول  
يمكن ان يكون واحد للمحقق بكونها واحدا  
صليا على شيء واحد هذا لا ينافي في عموم  
الخير وتوضيح الكلام انه يحتمل ان يراد بها  
المغايرة بين المكان والخير عند المتكلمين  
المباعدة بينهما عندهم والاتحاد بينهما عند

الحكماء الصديق على شيء واحد حتى يتفهم البنية  
وهذا لا ينافي العموم المذكور في الجواب بما  
ذكرنا اندفع التناقض بين كلام المحقق وكلام  
الشيخ فانهم **قول** عدم ما يثبوت وتفصل  
المقام ان المحقق ذكر هذا الكلام في شرح  
قول الشيخ في الاشارات في بحث ابطال الجز  
لوجوب مجوز فيه مدخله لو اسطر حتى  
يكون مكانها او جزها او ما ينسب قسمه  
جواهر فاشاء المحقق بهذا القول المذكور  
في الشرح الى ان المكان والخير يصدقان على  
شيء واحد عند المشايخين وبهذا قال  
الشيخ مكانها او جزها يعني ان المراد منه  
الصادقات عما واحدا والمغايرة بين المكان  
والخير انما هو عند القائلين بالجزء الى الحكماء  
والشيخ لطلقها على واحد في هذا المقام  
على مذهب المشايخين لا المتكلمين المذاهب فيها  
تسايران ولم يصدق على شيء في شيء وهو



ان المكان عند التخليق هو البعد الموهوم  
كما ذكرنا ثم وهو عبارة السيد الحق في  
شرح المواقف واما الذي ذكره المحقق  
الطوسي فان المكان عند المتكلمين قوة  
من معناه القوي ما يعتمد عليه يتمكن  
والاعتماد عندهم ما نصبه الحكماء مثلاً  
انتهى عبارة المحقق فقد ثبت السيد الحق  
في شرح المواقف هذا الراي الى العامة حيث  
قال بعد تفصيل المذاهبات هلكت هذه اما  
عليه اهل العلم نحو اطلاق المكان على ما  
يعمل عليه المتكلم في غير ما نقله السيد الحق  
في شرح الاشارات التواتر اشارة بامنا  
التأثير الى عدم لزوم فوض عدم التأثير  
في الاستدلال بل يكفي فوض عدم التأثير  
وهو واضح **قوله** او لا يمكن اقول لما  
كان الظن ان الطبيعة هي الصورة النوعية  
وباطال كون الخير مستنداً الى العناصر الثنتين

يعتقد

استناد الى الطبيعة لكن ينبغي منا الاسما  
الاول انه يجوز ان يستدل الى حيث يتم  
الجمعية المحسنة في جسم نوعي بعد تسليم الجمعية  
طبيعة نوعية وما ذكرنا لبيان مقتضى او  
تساوي نسبة الحصة المعينة الى الاجزاء  
وتساوي اصل الجمعية اليها وما لا يجد  
فعلاً فاما الثاني ان ما ذكرنا في الاستدلال  
الى الهيولى لزم انما يتم في هيولى العناصر  
واما في هيولى الافلاك فلا بد لهما انواع  
متخالفة فيجوز ان يكون هيولى كل فلك شيئاً  
لاختصاصه بخير وذن خير على طبق ما  
ذكره الشيخ في بيان استناد اختصاص نار  
الهيولى من غير حاجة الى الصورة النوعية  
على انه لا يتم في العناصر اي عمل ما ذكره  
في بحث الصورة النوعية لجواز ان يكون  
الاستناد الى الخير في كل عنصر بواسطة  
كيفية حاصله فيه لا لاجلها استعدت



المادة حصول العنصر في خير معين لا بد  
لنفيه من دليل الثالث انه يجوز ان يراد  
بقول المص انما يستحقه لطبيعته انه يستحقه  
لا لامر خارج ويؤيد ذلك ما صرح به  
السيد الملق في حاشية الجدول على  
شرح التجويد من ان الخير الطبيعي ما كان  
لازما فيرشد الى ما يفارق الطبيعة  
نقل في تقوية ذلك كلاما من الشيخ لا يطو  
المقام يذكر وبهذا لم يذكر في الاسناد  
الى الحق والجسدية وفيه يندفع كبر من  
الارادات **قول** فان قلت لو قد تقوى  
اصل الاراد بطرق المعارضة تارة  
دليلكم وان دل على مطلوبكم لكن عندنا  
ما يدل على خلافه وهو انه لو جاز ان  
يكون الجسم خيرا طبيعيا لكانا الطبيعة مستقلة  
في حصول الخير واستقلالها فيه بطلان  
الطبيعة بدون تأثير الفاعل معدومة

فلا يكون مقتضيه للحصول فيه واذا كانت  
مبدئية الفاعل لا يكون مستقلة والجو  
منع الشرطية لجواز ان يكون الطبيعة عملا  
مستلزمة للحصول لا مستلزمة للجواب  
منع الشرطية بل الظاهر ان الطبيعة بعد  
وجودها وتحتو الخير مستلزمة للحصول  
فيه على القول بالخير الطبيعي وقد تقوى  
المعارضة بوجه اخر هو ان الخير لا يقصد  
الى غير الفاعل اذ هو من لوازم وجود الجسم  
كاذكر في **القول** فان لا ينفي هذا زيادة  
على السد ليس على ما ينبغي بل على ان يقول  
ان الاثر من لوازم وجود غير الجسد وهو  
التأثير في وجود الشيء مع التأثير في  
لازمه فيجوز ان يكون موجدا للجسم موجبا  
لذاتي خير معين ولا حاجة الى ما التزمه  
من عدم امكان تحقق التأثير في الشيء بدون  
التأثير في اللازم اذ هو خلاف الواقع



لما قلنا ان الواجب تعالى موثوق بالقتل الاول  
الملزوم له تعالى مع انه لا يغير موثوق  
نفسه **قول** قلت ان قيد ان المراد للملك  
منع كما صرح به طيس القيايل بان السطح ان  
ينبغي كون الاين من لوازم وجود الجسم لكونه  
مناعا على السند وهو غير موجود وعلى ما حذرنا  
لا توجه للمنع وان فرض كونه موجبا فافهم  
**قول** واورد عليهما هذا انما يتوجه على ما  
حذرنا كلام المصنوع واما على ما حذرنا السيد  
الملتقى من ان الجبر الطبعي لم يكن للامور  
المتنكة بدخل في من الحصول فيه فلا يتوجه  
وهو **قول** لا يجوز ان يكون الجسم خيرا ان  
يتوجه عليه ان الجسم المتمكن مكانه جبر وله  
وضع وحاله بما يعتاد عن الغير فينتقض بغير  
المحدد من الاجسام وجوابه ان المراد ان لا  
يمكن ان يكون الجسم خيرا ان ينعى للكائنين و  
يؤيد قوله اذا حصل احدهما فافهم على ان

بانه

قول الشيخ له جسم اما مكان واما وضع يدل  
على ان الوضع خير مما يمكن له مكان وكذا  
قوله فان كان ذا مكانا وخيرا كانا فافهم  
**قول** واورد عليه ان عدم ان هذا الايراد  
للفاضل القويحي واجاب عنه السيد المصنوع  
بان قضية المكان الطبعي تقتضي ان لا يكون  
الغير المظهر طبيعيا ان هو ما يمكن مطلوب  
الحصول عند الخروج واقول فيه نظرا للسئلة  
ما يكون بديهة والقول بان ما ذكر في  
معرض الاستدلال بفيه في غاية البعد **قول**  
اقول لا حاجة الى اقول حاصل كلام القيايل  
تخبره الدليل ونصحه بانه لو كان الجسم خيرا  
طبيعيا فاذلح وطبعه لا بد ان يحصل  
في احدهما اذ الحصول في كل منهما في ان  
واحد محال بديهة وعدم الحصول في شي  
مناف لكونهما طبيعيتين ففهم الحصول  
في احدهما مع يلزم ان لا يكون لنا طبيعيا

فيما



كما ذكر المصنف اذ الجسم فرض مع ثبات القوى  
فرض القابل بيان ان الشرطية متعين  
وهو الحصول في احدهما فبين ما اجمعه المصنف  
فلا يبرأ عليه وذكر بعض الشراح ان هذا  
النظر بل لا حاطة لاحتمالات لا تمام كلام  
المصنف على انه يمكن منع الملازمة بل اكان  
ابطالها بانه لو كان له حيوان لم يكن  
حصوله في احدهما والا لزم الخلف اقول  
فيه اولا ان المنع مكافؤ لظهور المصنف  
كوقوعا طبيعيتين فلم يمكن الحصول في احدهما  
يلزم خلاف المفروض وثانيا ان ما ذكره  
لا يبطالها متدور باطل لزم محال انما  
نشأ من تعدد الجبر الطبع لا من اكان الحصول  
في احدهما الظهور انه يمكن على العوض المثلوك  
كما ذكرنا فانهم **قول** فصل في الشكل والى  
تفسير الشكل في بحثنا في الصورة فلاحظنا  
الى الاحاطة والناسية لحواله في بيان الحد

الى السابق بان يقول المراد قدوم ما بالحد  
متين والحواله في احدهما دون الاخرين  
بيان الاخرى ليس على ما ينبغي **قوله** فاذن  
هو عن طبيعته فيه اولا ما في بيان شانه  
الصورة من انه يجوز ان يكون الشكل المطلق  
مستندا الى الجمعية المطلقة والشكل المميز  
الى الصفة المعينه تمام وان كانت الجمعية طبيعته  
نوعيه فلم ثبت كونه طبيعيا اي مستندا الى  
الصورة النوعية وثانيا ما في بحث الصورة  
النوعيه من الاختصاص بالاداء في العنصر  
ومنها الشكل لان المادة كانت متصه بكنهه  
لاجلها استعدت لقبول الشكل وفي العكس  
لان مادتها لا تقبل الا الشكل المميز و  
الحواله المذكور مع كونه تغير الدليل لوقوع  
لا يجري ههنا كما لا يخفى اورد عليه ان كل  
الجسم ان اقول يحصل الكلام منع قول المصنف  
فاذن هو عن طبيعته مستندا بان يقول الشكل



توقف على ابعاد الجسم وهو لازم لطبيعة  
الجسم فيكون الشكل مستندا الى الطبيعة بواسطة  
التأه الذي ليس لازما للطبيعة من حيث  
وما يكون لذلك لا يكون من الاعراض الذاتية  
فلا يكون طبيعيا لوجوب كون الطبيعة هي  
الاعراض الذاتية ويمكن حمل الايراد على القادر  
بان يقال ليكن وان دل على مطلوبه لكن  
عندنا ما ينبغي وهو انه لو كان الشكل طبيعيا  
لكان من الاعراض الذاتية لكنه ليس كذلك  
اذ تسلك الجسم موقوف في وجه غير الجواب  
عنه ولا يمنع قوله ان طبيعة الجسم يقتضي  
تأه ابعاده وثانيا يمنع عدم استلزام الطبيعة  
مستندا بذكر الشيخ في المقالة الثانية من  
الحيات الشفا بقوله التأه لازم له اي  
للجسم وبذلك ابطال عدم التأه في الابعاد حيث  
تدل على عدم جواز عدم التأه في نفس الامر  
فيكون التأه لازما للجسم غاية الامر ان يكون لازما

غيره يحتاج الى الواسطة في الاثبات وهذا  
لاكونه عرضا ذاتيا اذ القدر العرضي الذاتي  
في الواسطة في العرض لا اثبات وما  
ذكره يدفع السؤال على التسديد الاول بالمظهر  
من ان التأه عرض ذاتي للجسم فيكون طبيعيا و  
قبل كلام الشارح هذا يدل على ان ما يكون  
عرضا ذاتيا لشيء يكون ذاتيا للشيء ويكون  
طبيعيا له سواء كان مستندا الى الطبيعة ام لا  
وكلامه سابقا في الجواب على ان الطبيعة ما  
يكون مستندا الى الطبيعة حيث قلنا ان  
فستدل الى داخل فيه تختص به الطبيعة  
وبينهما منافات اقول فيه أولا ان المناقاة  
على كلامه ان الطبيعة هو العرض الذاتي وما  
كان مستندا الى الطبيعة يكون عرضا ذاتيا  
بلا شبهة فكلام سابقا لا ينافي المذكور فاذ  
الخاص لا ينافي العام وانما المناقاة اذ افتر  
الطبيعة توة بما يستدل الى الطبيعة وتوة اخرى



فربما يكون عرضا ذاتيا سواء كان مستدالا  
الطبيعة لم لا وان هذا من هذا وثانيا انه  
يجوز ان يكون الطبع ما استند الى الطبيعة  
ويكون حاصل الابراد ان الشكل ليس عرضا  
ذاتيا للجم فضلا عن كونه طبيعيا له وقيل  
ان كلام الشافعي هنا يدل على ان الواسطة اذا  
كانت لازمة فيكون العارض بتلك الواسطة  
عرضا ذاتيا وليس كذلك بل يجب ان يكون العرض  
مساوية وهما اعم اذ الشافعي يبرهن للسطح  
والخط واقول فيه فطر اذ ليس في كلام الشافعي  
دلالة على ما ذكره اذ محصله ان الواسطة  
العارض من غير اللزومة لا يكون عرضا ذاتيا فضلا  
عن كونه طبيعيا ولم يلزم من ذلك ان يكون العارض  
بالواسطة اللازمة عرضا ذاتيا بل هو اذا احتاج  
صيرورة عرضا ذاتيا الى مساوات الواسطة  
فهذه المناقشة انما شاملت اجهام الكسبي  
**قول** هذا بعينه ولورد على التامية في ذلك

في المكان بمعنى السطح نظرا الى الجم المطلق ولم  
يقبل احد بان المكان الطبيعي بمعنى السطح الجسم من حيث  
هو جسم بل صرحوا بان المحدد ليس له مكان  
بالمعنى المذكور فضلا عن الطبع وهم قائلون  
بان كل جسم ممكن له مكان طبع ووجود  
الحاوي لغير المحدد لا يزم قطعاً فلا يكون غيرا  
**قول** في الخروج من هذا التقرير للقدما  
واورد عليه العلم الاول بان فيه ذورا  
لان معرفة التدرج توقف على الزمان  
اذ التدرج هو الحصول الادفعية والدفع  
الآن والان عبارة عن طرف الزمان والزمان  
معتاد الحركة والجوار عنه منع توقف  
معرفة التدرج على الزمان مستدال بان التدرج  
يذهبى وقال السيد المحقق في جاشية على الشرح  
المستقدم يمكن تعويلا للدرج بوجه اخر وهو انه  
لا يمكن تقبل التدرج ببدن تقبل الزمان  
سواء قلنا ان تصور التدرج يذهبى لولا



بحاجت منع توقفه فقل على فصل الزمان  
وما صله ان توقف بصورة التدرج على  
صورة الزمان وان كان التدرج  
نظرا اذ غاية ما لو من ذلك  
ان كون صورة التدرج متوقفا  
و توقفه معرفة لان على معرفة الزمان  
ثم وان توقف ثبوت التدرج على ثبوت  
الزمان اذ الثاني لا يستلزم الاول  
ولحاجت بعض السراح بان اللازم  
توقف ماهية الحركة على وجه الزمان  
لا على كنهه وان توقف كنه الزمان على  
ماهية الحركة ولا يحدو على ان المطلق  
وما يتوقف على الزمان حركة مخصوصة  
هي حركة تلك الاعظم وهي يتوقف عليه مطلق  
الحركة الا اذا كان جزءا لها وهو ثم انتهى  
وانت خيرا بان ما ذكره في الملاوة كما في  
صريحة اذ ليست حركة تلك الحركة متناهية

ل  
ملاوة

المعرفة

الى تلك المخصوصة بالمنع كما ترى **قول**  
على سبيل التدرج قيل ينقض التدرج بالقوة  
اذ لها خروج من القوة الى الفعل تدرجا وجوبا  
ان التدرج كما ذكرنا للقدا ووجه لا يتبين  
المساوات بين العرف والعرف فلا يجوز  
وبد ينفع ما قيل انه ينقض تدرج الملاوة  
التي تقع فيها الحركة لا بما خارجة من القوة  
الى الفعل تدرجا وبالفعل ولا انتقالا بالضرورة  
بان الاول تأثير غير قادم والثاني التاثير لذلك  
فيصدق عليهما الخروج من القوة الى الفعل  
تدرجا كما سيدرس الشرح في الحركة  
خروج صفة من صفات الشيء من القوة الى  
الفعل في لا يوجد لما ذكره من النقوض ثم  
اعلم ان حقيقة الحركة لا انتقال التدرج  
هو المراد بالخروج المذكور فلا يتوهم ان خروج  
الخروج تدرجا ايضا فيه على انه اعتباري  
لا استعماله فيه وايضا يجوز ان يقال ان خروج

م



نفس الخروج كما يتبين ان وجود الوجود نفس  
الوجود فتدبر **قول** الوجود لا الظاهر  
المراد من المراد ما هو اعم من الخارج والداخل  
لم يصح عند الحركة بمعنى القطع من اقسامه للقطع  
بعدم وجودها في الايمان واما على ما هو  
التحقيق فكما عرفت فيجوز على الوجود على  
الخارجي كما هو المتبادر **قوله** والا لكان  
وجوده بالقوة لا وكان كونه بالقوة  
بالقوة فكون القوة حاصله لم يجر حاصله  
على ما ذكره الكاتب في حكمة العيني وحاصله  
على ما حقه السيد قدس سره في حاشيته ان  
كونه بالقوة عبادة عن الاستعداد للوجود  
فيه فاذا كان هذا الاستعداد بالقوة لم  
يكن حاصله فيكون حاصله وفي حاصل **قول**  
فهو اما بالنسبة الى اورد عليه العلامة البيرزني  
في حواشيه على حكمة العيني انه لو كان الشيء  
بالنسل من كل الوجوه لكان كونه بالنسل ايضا

بالنسل وبسببه وايضا لا بد لكل شيء من صفات  
اضافية لم يكن متصفا بما قبل ذلك فليكن  
الشيء بالنسل من كل الوجوه واجيب عن  
الاول بان التشبيه المذكور في امور اعتبارية  
ولا استعماله فيه وفيه كلام يطهر التامل  
وعن الثاني بان الكلام في امور الحقيقية لا اعتبارية  
اقول بهذا ينشأ عن الاول ايضا فانه كونه  
بالنسل من الامور الاعتبارية واما كونه بالقوة  
فالمراد به الاستعداد للوجود فيه كما قلنا  
عن السيد قدس سره في نهج ما قلنا عن حكمة  
العيني من انه يلزم ان يكون كونه بالقوة  
ايضا كونه شيئا وهو ان الوجود في الامور  
الاعتبارية فلم يلزم على الشئ الاول كون  
وجوده بالنسبة كما لا يخفى والى ان يجيب عن  
الثاني بان الكلام في امور الحقيقية لا اعتبارية  
الاعتبارية فتدبر **قول** فمن حيث انه بالقوة  
لا اي بالقوة في بعض الصفات كما عرفت



**قول** وهو الكون والساد فيه مسامحة  
**قول** او على سبيل التدرج سيقه عليه  
منع الاحتضار لجواز الواسطة بين الوجود  
والعدم بحيث يحق الشئ في الشفاء من ان  
عدم الان في الزمان لا يدفع ولا تدرك  
اذ لم يحصل في آن فلا يكون آتيا ولو كان  
تدريج لم يقسم الان محصوره في الزمان لا  
يغني عن الانطباق عليه بل يغني ان يتحقق في عيانه  
في كل آن يفرض فيه واقول لك ان يستدل  
على ثبوت الواسطة بان الحركة في المقوله ان  
يكون الموضوع في كل آن من زمان الحركة  
متصفا بفرد من المقوله حقيقيا او اعتباريا لا  
متصف به في الان السابق واللاحق  
ذوال الاتصاف الفرد ههنا لا يكون في  
ان الاتصاف به وهو ظاهر بل في غيره فلما  
ان يكون في زمان بعد عن الانطباق عليه  
فلا يكون الموضوع في ذلك الزمان متصفا بفرد

اخر منها ضرورة امتناع الاتصاف باخر  
قبل ذوال الاول او في ان اخر البالي  
فيهما زمان فاذا كان الزوال في الان  
الشائي كان الموضوع متصفا به قبل تمامه  
فلا يكون متحركا في ذلك الزمان هفت =  
فرد الله في الزمان بالمعنى المذكور وهو  
المطهر هذا اجمال العلم فيه وسبحي تفضل  
ذلك في محبت الفلكيات انشا الله  
**قول** اقول فيه بحث اقول ولما بالناس  
فلان الحركة بغية التوسط او دفعي صفا  
سيصح به الشئ مع انها لا يسي كناتم اقول  
سيصح الشئ في الفلكيات بان الكون يطلو  
على حدود صورة نوعية والساد على  
ذوالها ويطلقان على الحدود تبعد العدد  
والعدم بعد الوجود والمراد بالكون ههنا  
هو المعنى الاخير فاندفع الاتصافات كالا  
يخفى وقيل في دفع الاول ان المراد خروج



الجسم النفس ليتجسم وفيه نظر ان التمس  
هو الشيء الموجود ولا محض فلا ينبغي ان  
المراد وقال الشئ في حاشيته على المقام  
توضيحه ان الكون في عرفهم حدوث صفة  
بوقعية والفساد في الها وقد انتقل على  
انها لا يكونان الا دفعة فكل كون فساد  
دفعي واما ان كل دفعي كون وفساد محل  
النزاع واما لم يذكر الاضافة لانهم تنفون  
على وقوع الانتقال التدريجي فيها بالبيع كما  
سيأتي انتهى ولا يخفى ما فيه اذ كل كون و  
فساد بمعنى الحدوث بعد العدم والعلم  
الوجود فغير ليس كل دفعي كون وفساد فهو  
حدوث الصفة وزوالها وان هذا من  
ذاك وقال بعض الشراح حصول الصفات  
للنفس حركة لها من باب الكيف وعدم التسمية  
غير معدوم ولا انتقال في جميع المقولات في  
لكن بخلاف الحركة عليه باعتبار المبدأ والنقطة

المفروضين كما ينبغي ولما كان هذه الاستقالات  
غير معبرة لم يطلق عليها الكون والفساد  
مع اسكان التسمية انتهى اقول في نظر لما  
تقرر من ان الحركة من خواص الاجسام كما صرح  
به السيد الحق في حاشيته على شرح المظالم  
فكيف يكون حصول الصفات للنفس حركة  
لها ثم دعوى كون الانتقال في جميع المقولات  
دفعيا مخالف لما تقرر واشهر من وقوع  
الحركة في اربعة مقوله فذكر **قوله**  
عاصلا فيه فيكون في كل آن من حيث  
اخر **قوله** موجودة في تظهور الجسم  
يتصف بحاله اذا انتقل من موضوع لما  
لم يتصف بها قبل الانتقال وهو **قوله**  
لان المحرك انها تحت مشهور هو انه ان  
اريد بقوله لم يحصل تمامها انه لم يحصل  
شيء ذو مقدار منها فيزول الظم حتى  
ذي مقدار منها وان اريد انها لم يحصل تمام



المقدار المقصور من المبدئ والمتنهي بعينه  
ادرج ثم ولا يجدي كالا يخفى وعلم الكلام  
فيه مذکور في حاشي شرح التجريد **قول**  
فالمجربات غير محركة هذا موافق لما اشتهر  
من ان الحركة من خواص الاجسام **قول** على  
الاقام ان اشارة الى دليل اخر تحريده  
الجسم لو تحرك بما هو جسم اي لو كانت الحسية  
علته مستلزومة للحركة لكان الجسم متحركا دائما  
ليس كذلك لما يشاهد من كون الاجسام  
في بعض الاوقات وتحرر الدليل الاول انه  
لو كانت جسمية علة مستلزومة للحركة لحق  
الجسمية في كل جسم فيلزم تحقق لزمها وهو  
الحركة فمذهب **قول** ثم اعتبار مقوله انها  
شبهتان مشهورتان الاولى مذكورة في حاشي  
السيد على حكمة العيني وتحريها ان الحركة  
ذمانية فلا شبهة فلو كانت موجودة فاما ان  
يكون موجودة في الماضي والمستقبل في الحال

لست بزمان حتى يكون موجودة فيها والماضي  
معدوم والمستقبل لم يوجد بعد فلا يكون  
موجودة وخلاصة الجواب انما ليست موجودة  
في الخارج بل هي موجودة في الحال كما  
نفقلا عن ارسطو والحركة الموجودة بحسنة  
دفعه كما في ايض الثانية مذكورة في حاشي  
السيد على شرح التجريد وحكمة العيني وتوفاها  
انه لا حركة في مقوله اصلا لانها لا يقصود  
الا بزمان في فرض تلك المقولة وحصول اخر  
منها فلا يكون التحرك من المبدئ الى المتنهي فرد  
واحد من تلك المقولة فكان افرادها فلا  
استقوى على واحد منها فانقطعت الحركة وان لم  
يستقوى وكان له في كل ان فرد منها فلك الاول  
وان كانت متعاقبة بلا فصل يلزم تنالي  
الاناءات وهو محال لاستلزامه تحقق الحركه  
الذي لا يتحقق وان كانت متعاقبة فيكون  
بينها زمان لا حركة فيه فلا حركة في مقوله اصلا



وحاصل ما ذكره من الجواب ان الحركة من المبدأ  
الى المنتهى فرد واحد مستمر تخلف فيه الى الحدود  
المفروضة كما ان تعدد حدود المسافة  
بحسب القرض كذلك الالوان والكميات  
والكميات والاوزان كما لا يخفى ان فرض  
في المسافة حدان ليس بينهما مسافة لذلك  
لا يمكن ان يفرض في المقولة فردان متصلان  
اقول خلاصة الجواب ان المتحرك متصبع  
واحد منهما من المبدأ الى المنتهى والبعيد  
الذي يفرض باعتبار اختلاف النسب فلا يخفى ان  
الشبهة باقية بحالها اذ نقول لا يجوز بقاء  
نسبة معينة من المبدأ الى المنتهى واللامتوسط  
المتحرك كما فلا بد من فرد والنسبة وحدان  
اخرى فكان المتحرك في كل ان من زمان الحركة  
فرد من النسب قبل تلك النسب متعاقبة بغير فصل  
فيلزم التالي فيكون بين الاثنين زمان وفوق  
الكلام **اقول** معنى وقوع الحركة في مقولة

قد نتج لي ما يتأشئ وهو انه يلزم بنا على هذا  
لا ان لمحي الشيخ اذ كل منهما متحرك في الاثن  
وعلى ما قرر من معنى الحركة في المقولة يكون  
البطل كالسريع في كل ان من زمان الحركة  
متصفا بفرد لا يكون متصفا به في الاثن  
السابق وكيف يتصور الحرك في المقولة فلا يتحقق  
حركة سرعية وجوابه ان عدم الحق انما يتم  
على تعدد مساوات الاثن وهي غير كما ان  
الحبة والجبل قابلان للتسمية بلانهاية مع  
عدم مساوات اخراتها قد برهنا قبل  
حاصله ما اهم حصروا ان اقسام الحركة في  
اربعة والكمية منها اربعة اوسية هي  
النمو والذبول والسم والزلزال والخلل  
التكاثر الحقيقي مع انه في اول الامر  
خروج حركة تلك من القوة الى الفعل  
متداهما الذي هو الزمان اذا لم يكن متداهما  
حركة تلك الاعظم على زعمهم كما صرح به المص



الثاني خروج الحركة من القوة الى الفعل في  
 السرعة والبطء تدريجيا الثالث خروج  
 السطح والخط والجسم النقطي تدريجيا اذا خرج  
 جسيما بجسم اخر تحت تلك الحركة لا بدية فان  
 التزم ان المذكورات ليست بحركة لعدم بقاء  
 الموضوع فيها فالمعتبر في الحركة في قوله  
 بقاء الموضوع بعينها ولا يشك ان الحركة في  
 الصورتين الاولىين هو الموضوع وفي غير  
 باقية وفي الثالث الموضوع هو الجسم هو  
 جيزا فساد الانفصال موجب لانعدام التقوى  
 التعريف بها لصدقة علمها الرابع ان يكون  
 بها خروج من القوة الى الفعل في الكم تدريجيا  
 كيف والسيد المحقق صرح في حواشيه على  
 شرح المجتهد بان المتحرك بالذات في الكم هو  
 الهيولى ولا يخفى ان حركتها ليست داخلية  
 شي من الاحكام الستة المذكورة الخامس  
 انه يصدق التعريف على استدلال الامكنة

الاقسام

التي يحصل للموضوع في الريح الهامة اوله  
 ان هذا الشيء خارج في ايونه على سبيل التدرج  
 على القول بان المكان هو السطح مع انه قد  
 صرحوا بان هذا ليس هو قسما للحركة اذ لا يجد  
 فيها من ان يكون متساها هو الشيء المنقسم  
 بها وفي هذه القضية ليست كذلك فاما ان  
 يلزم احتلال التعريف واحتلال الحصر  
السادس ان التعريف صادق على استبدال  
 اوضاع الجسم بتغيرية حركة جسم اخر في الاثر  
 الوضع وليس بداخل في شي من اقسام الحركة  
 في المقولة فاحتل الحصر والتعريف السابع  
 ان التعريف صادق على خروج الفاعل في الزمان  
 التام به وان كان الواسط على سبيل التدرج  
 انتهى واول اقيه اجابات الاول ان التعريف  
 للعداء المجوزين كونه ام كاعرفت وحسنه  
 لا دخل في صدقه على المراد المذكور الثاني  
 التسم هو الوجود الخارجي وحركة الفاعل غير



موجودة في الخارج والحركة الموجودة في  
لا تدرك في فاندفع الا ولان بهذا ايضا <sup>الثالث</sup>  
ان المراد من التعريف كاذكرنا خروج الموجو  
في صفة من صفاته من القوة الى الفعل فاند  
فع الثالث والسابع ايضا انهم غير موجو  
والسطح مثلا في الصورة المصورة يوجد  
تدريج لا الله خارج في صفة من القوة الى  
الفعل والزمان لو كان صفة لكان صفة  
الحركة لا للعقل وهو الربيع بعد تسليم ان  
الحيوان متحرك بالذات في الكم تقول ان حركتها  
داخلة في الحركة الكمية باجدا فاسما الاربعة  
فاندفع ما بهذا ايضا الرابع والخامس ان السمت  
هو الحركة بالذات واستبدال الامكنة والوقا  
على الوجود المذكور ليس حركة بالذات فلا يورث  
قد حاطي الحصر في التعريف لجواز ان يكون  
التعريف للحركة المطلقة وان يكون المراد خاصا  
من الله ليس من قبل الحركة في الحركة بالذات وقد

جوز الحق اللواتي في حاشية على الشرح  
يكون مثل هذه الحالة حركة اصطلاحا وان  
لم يكن حركة محبة اطلاقا العرف العام هذا  
قال السيد الحق قدس سره في حاشية على  
شرح حكمة العيني وجه حصر الحركة الكمية في الا  
قسام الاربعة هو انه لا بد ان يكون بؤلا  
كمية وحدوث اخرى فاما ان يكون الاول  
الكبر والصغر وعلى الاول اما ان يكون حصول  
الاكثر بانضمام شئ او لا وعلى الثاني اما ان  
يكون بانفصال شئ او لا فان في اربعة شئ  
اعترض بان السمت والنزال ايضا من الحركة الكمية  
مع ان الحصر المذكور دل على الاحتصا في الاربعة  
فاجاب بان الاربعة المذكورة شاملة لما انهم  
فان اردت المقيس قلت حصول الاكثر بانضمام  
شئ اما في جميع الاقطار فهو التوافق فيها  
فهو السمت وكذا الانفصال وقيل انه لا يتم  
ان كل كم يقع فيه الحركة يكون متصفا بالاكبرية



او الاصغرية فان الشبهة متغير من قسمي  
الى اخر على سبيل التدريج مع ثبوتها بعينه كما اذا  
امتد في طول او عرض ولو سلم انه متصف  
بالاصغرية والاكبرية فيلزم عدم صحة حصصها  
في التخلل والتكاثر لان هذه الماد ليست  
داخله في شئ منهما واقل فيه نظرا لان الشبهة  
المذكورة منصفة بالاصغرية او الاعظمية  
باعتبار مسافة ظاهرها والماد من الاصغرية  
او الاعظمية هو الاعم فالغير المذكور اقل في  
الاقسام المذكورة ولا يلزم عدم صحة الحصص  
المراد بالنفوذ والذوق والسن وهو الاعم  
فما يكون حقيقة احد الاربعه او يكون في  
حكمها فيدخل التخلل والتكاثر الحقيقيين  
في الاربعه المذكورة او من فرد الى فرد هنا  
اشكال متصور فيصعب حله وهو ان المترك  
في كل ان مفروض في زمان الحركة فردا من  
المقوله غير الفرد السابق والانات المفرد

فيه غير مشاهيه لاستحالة الجزء فتحس في الزمان  
افراد من المقوله غير مشاهيه متوحد مع كونها  
محصوة بين حاصرين هفت فلا حركه في  
مقوله اصلا وزعم بعض الناس انه يلزم من  
احصاء ما لا يتناهى بين حاصرين في الزمان  
باعتبار الانات وتستنتج على سبيل هذا  
الزعم انشاء الله نعم والتزم علامه الدقا  
نسب الزوم احصاء المذكور ان المتحرك حال  
الحركة غير متصف بفرد من المقوله بالسفل بل  
له حاله لو سكت لا ينصف بفردا ولا مانع  
من الاتصاف الى الحركة وتفصيل الكلام فيه  
مؤكد الى محل قوله بما ينضم احتوازه عن  
التخلل الحقيقي او هو زيادة المقدار بلا  
انضمام شئ كما سيذكره الله ودخله في  
جميع اقطان احتوازه عن الزيادة القضا  
قوله ينسب طبيعته احتوازه عن الزوم مثل  
صب الماء على الماء تدرجيا **قول** وهنما



بحث في اصل الاعراض المذكورة في شرح الانشا  
للإمام الرازي وذكره الشيخ في المطايعات  
وذهبوا إلى أن التفرقة مكانية لاسمية  
وأجاد عنه الكاتب في شرح المحض لأنه لا شك  
أن الأجزاء الأصلية زادت عند التفرع على ما  
كانت عليه قبل ذلك ضرورة دخول الأجزاء  
الزائدة في مناقبها ونسبها بما وفي الذب  
فيقتضى كانت عليه قبل ذلك وقال السيد  
المحقق في حاشيته على شرح حكمة العيني في  
شرح المواقف أن كان الاتصال بعد المداخل  
بالأجزاء الأصلية بحيث يصير مجموع متصلا وحدا  
في نفسه فالأمر ما قاله الكاتب في الألام وما قاله  
الإمام ورد عليه العلامة القوشجي بأن الحركة  
في المعولة لا يتحقق إلا بان يتوارد أفراد  
مقوله على شئ واحد لأن مقدار الكثرة يعرض  
لما كان له المقدار الصغير بل انما عرض لما كان  
له المقدار الصغير بل انما عرض لما كان له المقدار

الصغير مع أي آخر منقسم إليه والمقدار الصغير  
انما عرض لما كان له المقدار الكبير بل انما  
المقدار أن على شئ واحد بعينه فلا اثر  
للا اتصال الزاوية بعد المداخل بالأجزاء  
الأصلية كما لا يخفى فتقول الشئ سواء صا  
متصلا أو الاشارة إلى الكلام العلامة القوشجي  
رد الجواب السيد المحقق وقد يقال في رد  
جواب السيد أنه يلزم على هذا أن يكون الماء  
متمم عند صب الماء الذي عليه تدرجاً ولا يخفى  
فساده لظهور عدم صدق تعريف التفرع  
على الماء المذكور كانهما كونه في نفسه ثم قال  
العلامة القوشجي الحق أن التفرع والذبول في  
السمي والهرال من قبل الحركة في الكم والمقادير  
المختلفة في الصور الأربع يتوارد على شئ  
واحد بعينه فان الجسم النائي من مبدأ تفرع  
إلى انتهاء شئ واحد بعينه لا يتبدل شئ  
بانضمام ما ينضم إليه وكذا الجسم الزايل من



مبدأ زبوله الى اخرها شخص واحد بعينه لا  
يتبدل بشخصه بانتفاض ما يقتضيه عنه فان  
زيد الطفل هو بعينه زيد الشاب وان  
عطيت حبسته وصارت اضعافا مضاعفة  
لما كانت في حال الطفولية وكذا زيد  
هو زيد الشيخ وان نقصت حبسته وصارت  
عشر الما كانت في حال الشباب ذلك لان  
العظم والصغر ليسا من الشخصات وكذا  
الحال في السم والهلل انتهى وفيه ما  
يجب اذا انعدم الكل انعدم الجزء مما لا يكون  
عاقلا فالجسم حال الزبول لا يستحق بحاله لا انعدام  
جزءه وكذا حال الهزل لا انعدام بغير خرابه  
بالجراح العوزية لما استمر من ان بدت  
الانسان مثلا في التحلل ويحصل بالعدايد  
ما يتحلل على تفصيل مذکور في فصل الانسان  
من الطبع وقوله زيد الطفل كالحل تحت الظهور  
ان بدت في التحلل كما عرفت ونسب التاخر

نام والنا في نفسه غير تامة ولا ذليل والنا في  
والذليل غير تامة بعينه فلا حركة في التحو  
الذبول وما ذكر من ان العظم والصغر ليسا  
من الشخصات ولا يحل به لظهور ان الجزء  
دخل في شخص الكل في الواقع وبانعدام  
الجزء ينعدم الشخص سواء فرض كون العظم  
والصغر شخصا او لا وما يابس المقام ان  
العرشي في شرح كليات التافون او ح  
ما في الاشكال المذكور لا يطال التحو  
ان الزيادة في المولية في الجسم الاصل فان  
ذلك باق بحاله ولا في الجسم الاصل ولا في  
ايضا على حاله فان كل واحد منهما كما كان  
وانما انصاف جسم الى جسم فصا والمجموع  
من كل واحد منهما وهذا المجموع علم يكون قبل  
صغيرا ثم عظم فاذا ليس هما جسم تام و  
استصعب ذلك وهل العلاقة اليساري  
في شرح الكليات فيه نظر اذ لا صعوبة



فيه لا نالنا ان المجموع اذا لم يكن صغيرا عظم  
لم يكن هناك جسم تام لاننا اذا زدنا بالجزء  
صيرت الجسم الاصل اعظم مما كان ههنا جسم  
تام وهو الجسم الاصل الذي صا وعظيما  
بهذه الوجهة ثم هذا المجموع يصير ثانيا والمجا  
صل انه وقع من المرسى خط فذكر ما ينبغي  
في الحركة في التوالفي التوافقهم **قوله**  
احدث في الهواء او يظهر ذلك كالظهور  
اذا مضى مصا قوا جسم يحكم بحرف له ثبته  
ضيقه واحدة فلا يدخله الهواء من جانب  
اخر لعدم المتنام فيحدث في الهواء الباقي  
تخللا **قوله** اقول الظن ان واد التامل  
ان البرد سبب التكاثف على احتمال الار  
التي تخفف فيه فان الواقي قوله وعاد  
بعضه او يوثق قوله لطبيعته اذ لو كان  
مواده ان البرد سبب التكاثف على احتمال  
لا غير لقوله لطبيعته وعلى ما يوجد في بعض

المنسخ او كان الواوي ايرادا صلا حاصل  
الكلام ان سبب التكاثف ما بالبرد الذي  
في الماء او طلق الهواء الباقي مقدار له الذي  
قبل المق فكر مقدار به واسطة المقسم اذا  
زال المانع عاد لطبيعته الى مقدار الاول  
فيصدق عليه انه تكاثف واستقصى مقدار  
من غير انفصال جزء منه وقيل المراد بالبرد  
البرد الكاوي في الماء وان كان في غاية الحرارة  
فبسبب التكاثف هو البرد في جميع المواد  
فيه فظهر ظاهر **قوله** كتحسن الماء وتبرده  
او ينقل عن الامام الرازي انه قال لا اعتماد  
على ذلك لجواز ان يكون هناك كميات  
متجددة في انات منها اذ منه تصبوة فلا  
يشعر الحسن بتناصل تلك الكميات بل يدركها  
على انها تتواصل فلا يكون هناك تغيير  
مدركي بل تغيرات دفقة فلا يكون حركة  
وقيل يمكن اثبات هذه الحركة بالضرر الحادث



على سطوح الأجسام التي تتبع متابلة للشمس  
فانه يتبع شعاع الشمس تدريجاً بحركتها عليها  
وكذا الأجسام المتعابلة للأبواب المسدودة  
إذا فُتح تدريجاً فانها ينتقل من الظلمة إلى  
النور تدريجاً وكذا انتقال الجسم من الاستقامة  
إلى الانحناء والعكس بحركة أينية و  
كذلك حدوث الصوت التام بالهواء والحرى  
في تلك الصور الاحتمال الذي اوردناه انما  
في انتقال الماء **قول** مع بقاء صورة التسمية  
قال بعض الشراح ان كان متعلقاً بقوله  
حركة في كيف فيرد عليه انه معبر في كل  
حركة متصرفة في هذه الحركة دون غيرها  
يرجع بلا مرجع وان كان متعلقاً بتسخن الماء  
وتبرده فمساوئه ظاهر اذ لا يقبل  
تسخن الماء وتبرده مع الاختلاف في الصور  
النوعية اقول غرضه من التبريد الاستعداد  
بان الحركة في كيف والاستعداد للتسخن

هنا

تبرجح

التبريد ليس تسمية الكون والفساد كالتسمية  
**قول** بل من اين الى اين ضرب عن الاول  
لان لا ينسب عين المكان حتى يكون الحركة  
في الاين الانتقال من مكان الى آخر ولان  
هو النسبة الى المكان او النسبة الحاصلة  
للتغير من حصوله في المكان او الحصول  
في المكان **قول** لو كان للمكان انما  
قال ذلك لئلا ينقص بالحركة الوضعية  
القائمة بالحركة **قول** ولا يلزم كله مكانه  
اي ان لم يخرج عن مكانه بهذه الحركة فلا  
ينقص عما بالحركة مكانية اي لا يعدم  
انتقاله من مكانه بالحركة الوضعية بل لا  
انتقال انما هو بغيرها **قول** فقد اختلف  
نسبتها اقول فيها اشادة الى ان الحركة  
الوضعية انتقال من نسبة الاجزاء الى اجزاء  
المكان الى نسبة اخرى في الأجسام المتحركة  
فقد اشاد الى المساحة في قوله وهي ان يكون



ايجت طهر منه ان الحركة الوضعية  
 كون الجسم تحر كما على الاستدانة كما يفهم  
 من قوله وهي ان يكون **قوله** اقول  
 هنا بحث و اقول لا يجده بحث اما اوله  
 فانه علم من كلامه كما ذكرنا ان الحركة الوضعية  
 هي الاستئصال من نسبة الى اخرى على تفصيل  
 ذكرنا وفي قوله وهي ان يكون للجسم ساحة  
 والمقام هو الحركة من وضع الى وضع فاعلم  
 واما ثانيا فلانه لم يلزم عليه ادعاء الاختصاص  
 حتى يتوجه عليه المنع غاية الامر انه مضى  
 الحركة على الاستدانة بالذکر ليتضح كال  
 الوضع الحركة الوضعية حيث لم يتبادر  
 حركة تكانية بخلاف القيام اذا قلنا  
 وان تحتق هنا الحركة الوضعية لكنها متعلقة  
 مع الحركة التكانية ولم يظهر الوضعية  
 عند المتعلم كال الظهور والحاصل ان المقام  
 بيان اقسام الحركة لا تعريف كل قسم كيف و

قوله حركة في الكم كالنمو والذبول ظني  
 التمثيل لا في التعريف وكذا قوله لتحتق  
 الماء وتبرده **قوله** اما الاضافة فهي  
 النسبة المتكررة كالاستدانة والاضفية  
**قوله** واما الملك اذ في الهيئة الحاصلة  
 للجسم اياها طية جسم اخر به كالجسم الحاصل  
 بسبب النعم والتفصيل **قوله** واما الفعل وال  
 نفعان الفعل هو الهيئة الحاصلة بسبب تأثير  
 الشيء في اخره والفعل هو الهيئة  
 تأثير الشيء من غيره واعلم ان الوضع الذي  
 هو التولية هي تعرض الجسم باعتبار نسبة  
 بعض اجزائه الى بعض ونسبة الاجزالي  
 الامور الخارجية والجملة هو الهيئة الحاصلة باثبات  
 النسبتين واما الوضع بمعنى جز التولية فهو  
 الهيئة الحاصلة للجسم باعتبار نسبة اجزائه  
 والى الامور الخارجية **قوله** الاستئصال في  
 متى وفي هو نسبة الشيء الى الزمان بوجه



فيه او في طرفه وهو الان **قوله** والنصل  
المشترك هو ما يكون نسبة الاطراف  
على السوية كالنقطة بالقياس الى جزي  
الخط فانها كما يكون بداية لاحدها  
كذلك بداية لآخر وليس لها اختصاص  
باحدها وكذا الان المفروض في الزناد  
الخط الواقع بين السطحي والسطح الواقع  
بين الجسمين وقد تقرر عندهم ان النصل  
المشترك يجب ان يكون مخالفا للنوع الموصوف  
حده ولا كان الحد المشترك اخره اخر  
من الشيء المتقسم فيكون التقسيم التقسيم  
الى ثلثة والتقسيم الى ثلثة تقسيم الى خمسة و  
هكذا فان النقطة ليست جزءا من الخط بل هي  
عرض حال فيه وكذا الخط ليس جزءا من  
السطح والسطح ليس جزءا من الجسم العقلي  
وكذا الان بالنسبة الى الزمان ولا يوجد  
الفضل المشترك في الكم المنفصل وهو ما عند

التأمل **قوله** ويرد عليه في هذا الايراد  
للسيد المحقق في حاشيته على شرح حكم الفيز  
ولا يخلو عن قول **قوله** وما يوصف في  
اي يطلق عليه متحرك ليصح التقسيم **قوله**  
اي امر متحرك قال في الحاشية انما خصص  
الخارج لان النفس لها طبيعة مبدء الميل الى  
بعض الحركات الارادية وهو خارج عن المتحرك  
لكن ليس تفرغه في الاستدارة الحسية فلو لا  
هذا التخصيص لخل بعض الحركات الارادية  
في الشئ الاول من المرتبة انتهى وانما قال  
بعض الحركات الارادية لانها ليست متحركة  
حركات الحيوانات التي ليس لها نفس ناطقة  
**قوله** فلا يلزم قوله اما ان يكون مقدم ذكر  
وجه عدم الملازمة في الحاشية بقوله لان  
مبدء الميل في الحركة العنصرية هو طبيعة  
معونة القاسم كاشحي ولا شك ان طبيعة  
المقسوم غير مستفادة من الخارج انما التباد



منه التحريك الصلابة عنها انتهى والظاهر ان  
ان يقال لا يتم الرد لان صيد الابل غير  
مستفاد من الخارج البتة **قوله** اقول هذا  
مدفوع هذا الدفع المذكور في حاشية العلامة  
القول في شرح المتقدم حيث قال هذا  
مدفوع لان الضمير في قوله ان كان لها شعور  
راجع الى القول بالتحركة بمعنى الكلام ان القوة  
المتحركة ان كان لها شعور بالتحركة فهي الحركة  
الارادية والساكنة في السطح ليس بقوة المتحركة  
شعور فانه سقط بنقله الطبع والقوة  
المتحركة له طبيعة المضربة ولا شعور لها  
الشعور لقوة المدركة وليست هي الحركة له  
قيل عليه انه يجوز ان يكون غرضه بيان حال  
اشارة الى رد ما وقع في كلامهم بعضهم  
ان الحركة ان كان مع الشعور فهي ارادية  
او اذ اعراض وفيه ان اصل الكلام للسيد  
المتحقق وهو صريح في اليراد حيث كتب على قول

الشيء المتقدم فان كان لها شعور فهي الحركة  
الارادية ان مجرد الشعور لا يكفي اذ هذا  
صريح في اليراد لظهور انه ليس في كلام الشيخ  
ان الحركة ان كانت مع الشعور حتى يدعيه  
بل قال ان كان لها شعور فهو اراد على الشيء  
قطعا **قوله** فيه اشارة وذلك لان معنى  
العبادة انه ان لم يكن للقول بالتحركة شعور  
فالحركة الصادرة عنها حركة طبيعية وان  
كانت القوة بالتحركة مستفادة من خارج الحركة  
الصادرة عنها حركة قسرية فظهر من ذلك  
ان فاعل الحركة القسرية اي ما يصدر عنها  
طبيعة للتسوية الحركة صادرة في الصورة  
عن الطبيعة وكان الفاعل في الحركة الطبيعية  
طبيعة المتحرك كذلك في القسرية في قول الشيخ  
بل هو معد مساحية اذ التاثير فاعل المعد  
ظاهر **قوله** في الزمان اختلف فيه اخلافا  
عظيما فذهب المتكلمون الى انه لا وجود له



اصلاً الوجهين الاول انه لو كان موجوداً لم  
 التمس اي يلزم ان يكون هناك اذ منه غير  
 متناهية منطقياً بعضها على بعض بل الزود  
 انه على تقدير وجوده يكون اسماً مقدماً  
 على نونه بعد ما زان بالاشياء ان يكون مقدماً  
 بالعلية وبالطبع وبالشرع وبالزبد لان  
 المتقدم بهذه الوجوه يجامع المتأخر في  
 الوجود وليس الامس ما يمكن اجتماعه مع  
 والمقدم محض عند الحكماء في خمسة فاذا  
 استفي الامر بقدر تحقيق الخامس فيكون الامس في  
 الزمان المتقدم واليوم في الزمان المتأخر  
 نقل الكلام الى ذلك الزمان وسه واجب  
 بان المتقدم الزماني لا يقيس ان يكون المتقدم  
 في زمان والمتأخر في زمان اخر ملو لم يتم  
 وسجي تفصيل ذلك الثاني انه لو كان موجوداً  
 يجب ان يكون الزمان الحاضر موجوداً لانه لا يمكن  
 في الماضي والمستقبل الحاضر والماضي معدوم

والمستقبل لم يوجد فلو لم يكن الحاضر لكان  
 لم يكن الزمان موجوداً يلزم الجزء الذي لا يجر  
 اذ الحاضر غير منقسم اذ لو انقسم لم يكن اجزأوه  
 مجتمعة ضرورة فيكون متروكة فتقدم بعض  
 الاجزاء على بعض فلا يكون الحاضر تمامه حاضراً  
 اذ الجزء المتقدم ببعض فهو معدوم وتقبل  
 الكلام الى البعض الحاضر فيجب ان لا ينقسم فيكون  
 الزمان من اوقات متناهية فلمن تركب الجزء  
 من اجزاء غير منقسمة لان الزمان مقدارها  
 ومنطبق عليها فيكون المسافة ايضاً مكنية من  
 اجزاء كذلك لا نظيراً والمسافة على الحركة  
 والحاصل ان الزمان لو كان موجوداً الكاذب  
 الموجود اما الماضي والحاضر والمستقبل وكل  
 فلا وجود له هذا خلاصة ما ذكر في المواقف  
 وقد نقل عن الشيخ الرئيس جواباً عن ذلك وهو  
 الامام الوائلي كلاماً في رد جواب الشيخ لا  
 يطول الكلام بذكرها واصل الدليل المذكور في

د  
 مسألة



شرح الجديد للجزء الثاني الذي لا يتجزأ  
مع الجواب المتقول عن الشيخ ومع ذلك كله اعلم  
بعض أهل الزمان وعد من خواصه لا أنه  
ذكي لا يظال اتصال الزمان وقال فيلزم  
أن يكون الزمان مركبة من اوقات متناصلة  
لا متشعبة التالى اما قسامة كما هو مذهب  
المشككين او غير متناهية كما هو مذهب النظام  
فبطل ما ذهبوا اليه من ان الزمان متصل  
واحد ولهذا من اصعب الاشكال ما قيل  
اولا ان الليل لما استلزم في وجود الزمان  
لزم منه عدم اتصاله لظهور ان الاتصال  
فروع الوجود وكذا يستلزم في جميع الصفات  
المتفرعة على الوجود تنفي الاتصال لا يكون  
من خواصه وثانيا ان ما نسب الى المشككين و  
النظام افتراء عليهم بل القول بتبني الاجزاء  
وعدم انما هو في الجسم الا ان يختلف ويقال  
عرضه من قوله كما هو في التبيين بقول المشككين

والنظام في اجزاء الجسم يعني مثل ما ذهب اليه  
المشككين في الجسم وهكذا في قوله كما هو مذهب  
النظام ثانيا ان يمكن ان يقال ان الموجود  
هو الآن والاتصال في كماله سيظهر مما قبله  
الشيء على الامام الرازي ان الزمان امر مركب  
مستحيل عن سبيل ان كان وجه اهل الاشكال  
وظهر خشيته ما قال من انه لم ار في كلام احد  
من القدماء والمتأخرين وجهاً تاماً يمكن  
دفعه وبما ذكرنا النذير ايضاً ما قال من ان  
الزمان غير قادر لا يجمع اجزائه ولا يوجد  
منها الاجزاء غير مستقيمة وبالجملة لا يوجد جوار  
دفعه فاذا قبلت القسمة لا الى النهاية يجب  
لوجود حمله من الزمان ان ينقضي او لا ينقضي  
وهو لا يعلم الا بعد انتضاء نصفه وهكذا  
الى غير النهاية ولما تعاقبت الانتصاف مع عدم  
تناهيهما يجب ان ينقطع فلا يوجد زمان التمسك  
ومنع هذه القسمة تكافؤ ولا يجري في الاشكال



في الحركة لان الوجود فيها امر واحد شحيط  
وهو كون المتحرك بين المبدء والمنتهى تحت  
يكون له في كل ان فرد من المقوله غير ما كان  
قبله وبعد باق من المبدء الى المنتهى فليس  
هناك اجزاء اقصاد وحالة هذا الاقصاد  
الحركة القطعية المتوهمه المتخلية انتهى وحده  
الذبح ان الزمان كالحركة او متصل وهي  
ينبغي اقصاده كالحركة فافهم ثم اقول  
لعل مراد من قال من الحكماء ان الزمان موجود  
موجود في نفس الامر وليس وجوده يخرج  
لظهور ان دليلهم المذكور في المتن لا يدل  
الا على انه ليس مجرد الاختراع لا انه موجود  
في الخارج كما اشتبه من ان الحكماء ذهبوا الى  
وجوده في الخارج كيف ولو اريد بوجود  
الزمان الوجود الخارجي لزم ان يكون المقدار  
العاين للنسبة للعدم في الخارج موجودا فيه  
اذ الزمان تعدد الحركة القطعية عندكم هي

غير موجوده في الخارج قطعا فكيف يكون  
المقدار القائم بها موجودا في الخارج ثم اقول  
من ذهب الى ان المتكلمين السابقين للوجود  
الذهني الى ان الزمان ليس بوجوده  
القول بعدم تحققه لا يخرج الفرض و  
الاختراع وهو مخالف لما يحل كل واحد  
لظهور ان التفاوت بين اليوم والشهر  
مثلا ليس مجرد الفرض والاختراع حتى لو  
لم يفرض لم يظهر التفاوت أصلا كما  
يسئل الشرح عن الامام الواسطي من ان الزمان  
ظاهر الوجود والعلم به حاصل فيلزم على  
القول بنفي الوجود الذهني وجود الزمان  
في الخارج وذهب الحكماء الى انه موجود  
فذهب بعض القدماء الى انه جوهر مجرد  
لا يقبل العدم لذاته فيكون واجبا بالذات  
لان له لو عدم لكان عدمه بعد وجوده  
بعديه زمانية فيكون الزمان موجودا



حال كونه معدوما ورده عليه او لا بان  
هذا على تقدير التمام انما يفيد عدم مطرمان  
العدم عليه بعد وجوده ولا يفيد استحالة  
عدمه ابتداء بان لا يوجد اصلا فليلو  
كونه واجبا لذاته وثانيا بالنقص يتقد  
اخر الزمان بعضها على بعض كما عرفت  
فلا تنقل وزدب بعضهم الى انه الفلك  
الاعظم لا نه يحيط بالاجسام المتحركة  
المحتاجة الى معارضة الزمان كما ان الزمان  
يعيطنها وورده عليه بانه استدلال المو  
جبتين من الشكل الثاني وهو غير متجدد  
بعض اخر الى انه حركة الفلك الاعظم كوا  
نها غير قاطعة كما ان الزمان كذلك و  
هو ايضا استدلال الموجدتين من الشكل  
الثاني وذهب ارسطو واتباعه الى  
انه امر موجود هو مقدار حركة الفلك  
الاعظم واختاره المص لما يبيح فليبدأ

الزمان

المشهور في حقيقته الجسم خمسة **قول**  
اذا فرضنا ان هذا احد وجهي الاستدلال  
على وجود الزمان وما صله انه لو اتفق  
حركتان في مسافة معينة احدهما سريعة  
والاخرى بطيئة كانت مسافة البطيئة  
اقبل من مسافة السريعة اذا المفروض  
انما اتفقا في الاخر والرك فيكون بيني  
اخذا السريعة وتركها امر ممتد يسير فيها  
الحركتان وهو غير المسافتين لا اختلاف في  
المسافتين بالقليل والكثير مع اعتدال الامور  
الممتدة ويكون غير الحركتين ظاهرا وهذا  
الامر قابل للزيادة والنقصان لانه اذا  
اختلفت الحركتان في الاخذ والرك او  
فيهما معا اتفاوتت هذا الامر الممتد وكل  
ما يقبل الزيادة والنقصان فهو موجود  
فهذا الامر موجود وهو المعنى من الزمان  
اورده عليه بان هذا التفاوت حاصل لما

الممتد



لا يكون موجودا لظهور ان ما بيني هذا  
الساعة بيعة النبي صلى الله عليه وسلم  
الطوفان مع انهما بعد وقتان لا تقاها  
فلم يلزم ما ذكر وجود الزمان **قوله** غير  
المسافتي لما عرفت من اختلاف المسافعي  
اتحاده وكونه غير الحركتي ظاهر جدا لما ذكرنا  
بعينه وكون الحركتي واقعتين فيه **قوله**  
واجاب بان لو انت خير بان هذا الجواب  
لا يتشبه من جانب المقام لان كلامه صريح في  
الاستدلال على وجود الزمان وكونه متدا  
للحركة مقصدا اخر في كلامه حيث قال بعد  
الفرع من الاستدلال المذكور وهو تدار  
الحركة **قوله** فان الائم هذا لا يدل  
على وجوده الخارجي بل يدل على انه ليس  
اختراعا خرافا لظهور ان السناو في  
الانسان ليس مجرد الاحتجاج وهذا ايضا  
مؤيد لما ذكرنا من ان المراد من وجود الزمان

هذا الوجود في الواقع لا الوجود الخارجي  
هو المشهور **قوله** ولا شك ان العلم بوجود  
الزمان هو حاصل الجواب منع ان المقصود  
اثبات الزمان مستندا بان الزمان ظاهر  
الوجود والعلم به حاصل لكل احد من غير  
حاجة الى اثبات والمقصد بيان كونه كما  
مقدرا للحركة وهو يتوقف على ثبوت  
المعية وثبوت المعية يتوقف على ثبوت  
الزمان ووجوده وهو حاصل فلزم  
الدوام **قوله** اقول يمكن ان يجاب  
بعد التبرل عن المنع السابق منع ان  
العلم بثبوت المعية يتوقف على العلم بثبوت  
الزمان حتى يلزم الدوام بل ثبوت المعية  
يتوقف على ثبوت الزمان ولا محذور فيه  
اذ ثبوت الزمان لا يتوقف على ثبوت المعية  
وقال بعض الشراح ان العلم بالمعية مطلقة  
لا يتوقف على العلم بثبوت الزمان واما العلم



بالمعية الزمانية فيتوقف على العلم بثبوت  
الزمان فالحق في الجواب ان حقيقة الزمان  
يتوقف على المعية والسرعة والبطء وهي  
متوقفة على العلم بالزمان بوجه لا بالحقيقة  
على ان الكلام في الوجود لا في الحقيقة  
هذا العلم بوجوده يتوقف على المعية  
الزمانية المتوقف عقلها على الوجود  
الذهني فلا دور انتهى وما ذكر من الجواب  
الحق خلاصة جواب الامام وحاصل ما ذكر  
في العلالة ان المقام اثبات وجود الزمان  
لا يار حقيقته كما ذكر الامام فيكون العلم  
بوجود الزمان موقفا على ثبوت المعية  
الزمانية وتقبل المعية الزمانية تتوقف  
على العلم بوجود الزمان ذهنا لا خارجا  
يلزم الدور **قوله** احدهما ان وجود  
في الخارج ان وجوده الان في الخارج عالم  
يتم عليه دليل قاطع وكلام الشيخ في الشفاء

ظاهر في ان الان مفروض لا بوجوده كالنقطة  
في الخط ثم كون الان مطابقا للحركة بمعنى  
المتوسط محل تحت اذا الحركة بمعنى المتوسط  
غير منسجمة في استداد المسافة لا غيره و  
الان كالنقطة لا انقسام له اصلا ولا  
ينطبق في الانقسام في استدادها لا انقسام  
له اصلا **قوله** لانه كما انما كان اثبات  
مقدار شيء متوقفا على كونه كما سطر اثبت  
او لا كمية لقبوله الزيادة والتقصان  
وهو من خواص الكم واتصاله ثانيا للعلم  
توكيده من الانات المتتالية لاستلزامه كونه  
المسافة من الاجزاء التي لا يتغير في انطباق  
الزمان على الحركة المنطقية على المسافة ولا  
شك ان ما ذكره في اثبات كونه كما جاد  
في الحركة لكونها قابلا للجمع انهم قروا ان  
الكم المتصل منحصر في الجسم والقياس والسطح والخط  
والزمان ومنع كونهما قابلا للجمع بالذات

ماله انقسام



مشترك كما في طهر على فله الشئ لكونه لا بعد ان  
 يقال ان الزمان اذا جرد القتل النظر اليه  
 وقطع عن كل ما هو خارج عنه بحد فبالاظهار  
 وهذا يدل على قبولها بالذات بخلاف  
 الحركة فانه اذا جرد القتل النظر اليها لا  
 يحدها قابلا لها فلا يكون قبولها بالذات  
 وهذا ظاهر على السائل المضاف وان قور  
 الكلام هكذا الحركة مقدار الزمان كونها قابلة  
 لها وليست مركبة من امور غير متجهة متألية  
 لكونها مبطيعة على المسافة فلو تركت بها  
 لزم تركب المسافة مما لا يخفى فيكون الحركة  
 مقدار افا ما ان يكون مقدار الامور غير قادر  
 ونسوق الكلام على طبق ما ذكره المصنف في  
 ما عرفت فلا تغفل **قوله** وليس مركبا الى ثبات  
 متألية فذهب الحكماء الى استحالة تنال  
 الالات لا تسلموا الجز الذي لا يخفى على  
 فصله الشئ ويمكن ان يبادر في جميع الاول

انهم قدروا ان الكوة الحقيقية موجودة  
 كذا السطح المستوي فلو وضعنا كوة حقيقية  
 على سطح مستوي فلا شك ان الكوة يلاقيه  
 فموضع الملاقات اما ان يكون مستويا او  
 لا يكون والاول محال لان ذلك الموضع ي  
 على السطح المستوي والمنطبق على المستقيم  
 حال السكون مستقيم البتة فاذا في ذلك الموضع  
 من الوضع مستقيم ثم اذا زالت الملاقات  
 عن ذلك الموضع وحصلت على موضع آخر  
 يتلون فذلك الموضع ايضا مستقيم لما ذكر  
 فالحكم كون الكوة مضاعفة فيكون موضع  
 الملاقات غير متجهة هذا المخلص في الشئ  
 والمباحث المشقة ولو قدروا الكلام على  
 طبق ما في المواقف من انه اذا وضع اس  
 المحرط او وضع من مضاع على سطح مستوي  
 وضع الملاقات من السطح غير مستقيم بلا شبهة  
 لكان احصاها سهل فنقول على التقدير الاول



إذا اردنا الكرة على السطح المذكور حتى  
الدائرة فلا شك انه متى زالت الملاقاة  
الحاصلة من نقطة حصلت الملاقاة بنقطة  
اخرى وليس بين النقطتين فيكونا متساويين  
فيكون الملاقات بالنقطة الثالثة في ان  
اخر وهكذا نقول فيلزم بتالي النقاط و  
الاناءات وهكذا نقول في الترتيبات وهذا  
الكلام مذكور في الشفاء والمباحث المشرقة  
لبوت الجزء الذي لا يتري تركب الحظ من  
الاجزاء الغير المتحركة وما ذكرنا لا يتالي  
الاناءات ما خذ من المباحث لا يطول  
الكلام بذكر ما ذكر الشيخ في الجواب وما ذكره  
الامام في رد كلام الشيخ ومحصل الجواب  
من الشبهة ان زوال الملاقاة لا يكون الا  
بالحركة وهي تدبر بحجة لا انية فلو لم يتالي  
النقاط والاناءات ثم اذ زوال الانطباع  
في الزمان كما ذكرنا وحصل الانطباع على

نقطته اخرى يكون في آن بينهما زمان ولما  
استحال الجزء الذي لا يتري لا يكون لزمان  
زوال الانطباع اولى فلم يلزم محذور اقول  
يبقى شئ هو ان الحركة بمعنى التوسط حادثة  
عندهم في ان فلو لم يتالي اعمالها فاصل  
هذا الثاني ان الحركة الجسم الكلي يتحقق  
تتالي افعاله آنية الوجود كالمحرك لا بد  
ان يتصف في كل آن بفرض في زمان الحركة  
بكيف لا يتصف به سابقا ولا خافا وعل  
الاتصاف بين الاثنين موجب لانقطاع الحركة  
وكذا افعال الجسم الكلي السابق انين  
يوجب سكونه وذلك يوجب تالي الاناءات  
وجوابه ان المتحقق ليس الا انا واحدا فلو لم  
التالي ثم بل نبيد ان وتحقق آخر الكلام  
في عدم الان قد تمه مجالا ويبقى تفضيلا انشا  
الله نعم بقي شئ هو لزوم فعلية الغير المتالي  
بين الحاصرين وهو محال بديهة وان لم يكن



مجموعاً وقدّم ذلك **قولاً** وهو موقوف  
على كونه قابلاً له اقول قد عرفت ان القول  
اذا نظر الى الامم الممتد وقطع عن كل ما هو  
خارج يحس قابلاً لها وهذا يدل على قوله  
لها بالذات عند الانصاف واعلم ان القول  
بكون الزمان مقداد الحركة يستلزم ان لا يزيد  
الكل على جزئه فيما فرضنا حركتي مختلفتين  
بسرعة وبطء متتبعين في الاخذ والتوك  
كما في اثبات وجود الزمان وذلك لان  
الزمان لما كان مقداد الحركة وهو لا يزيد  
على الحركة السريعة ولا على البطيئة لا يتنازع  
يكون مقدار الشيء ازيد عليه ولا تنك ان  
الحركة البطيئة منطبق على المسافة المقيسة  
تفاوت فلا يكون مسافة السريعة زائدة على  
مسافة البطيئة لان مقدار الحركتين واحد  
وهو الزمان فاذا انطبق كل منهما على المسافة  
كان مسافة كل منهما منطبقاً على مسافة الاخر

بلا تفاوت مع ان مسافة البطيئة اقل من  
مسافة السريعة فالكل لا يزيد على جزئه و  
تقريب الاشكال على ما جوزنا ادق و  
احسن مما اشتمل من انه من العلوم المتعارفة  
ان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية  
مع ان كل من الحركتين مساوية للزمان و  
ليسا بمساويتين لانطباق السرعة على المسافة  
الطويلة والبطيئة على المسافة القصيرة  
وانما قلنا ان ما ذكرنا احسن اذ الزمان  
مقداد الحركة والقول بان الحركة تساوية الزمان  
وقعت فيه لا يخلو عن الحاجة الى المساواة  
هي الاتفاق في الكمية لا اتحاد الكيفية كونه  
ادق ظاهر جداً اقول على السعويين نخل  
الاشكال تبصير مقدمتي ان الحركة مقدار  
احدهما الزمان والثاني المقدار الذي يجب  
اليها من جانب المسافة كما يقال حركة قوس  
او فرائح كما يتبادر من كلام الشيخ في المعاني



الرابعة من الفن الثاني من منطق الشفا بعد  
 تمهيد هذا قول الزمان سبط على الحركة  
 المذكورة في هذا الاينافي زيادة احداهما  
 على الاخرى في المقدار بالنقض الذي من  
 جانب المسافة على اننا نقول ان ما قد هو  
 ان الزمان مقدار حركة فلك الا عظم لكل  
 حركة فتأمل **قوله** اذ لا تقاوت بينهما وبينه  
 هو هذا ما وعدنا انه سيذكره الشفا الفرق  
 بين الهيئتين والعرض وهو مذكور في شرح  
 الاسرار للعلامة الشيرازي **قوله** لان الزمان  
 غير قابل للغير القادر على ما يفهم من كلام الشيخ  
 في الفصل الرابع من المقالة الثالثة من الهيات  
 الشفاء وهو ان لا يكون موجودا بجميع اجزائه  
 بل يتجدد شيئا فشيئا حيث قال الكم المتصل اما  
 ان يكون قادرا حاصل الوجود بجميع اجزائه  
 او لا يكون فان لم يكن بل كان يتجدد الوجود  
 شيئا بعد شيئا فهو الزمان وان كان قادرا

فهو المقدار هذا عبادته ثم قسم المقدار الى ثلاثة  
 وهي الخط والسطح والجسم القليل وقال في المقادير  
 ثلثة والكميات المضادة لثلاثة اربعة وفي  
 بالواقع الزمان فانه كم بالذات عند الحكماء  
 ويتلخص من كلامه ان الكم الغير القادر هو كم  
 لا يكون الوجود موجودا فيه بالنسبة بل يكون  
 امر غير متجدد شيئا فشيئا حيث جعل المقدار  
 قسما لا فيله هذا لا يكون المقدار المتجدد  
 شيئا فشيئا في الحركة الكلية غير قابل لصديق  
 المقدار على كل من يتجدد في اثناء تلك الحركة  
 فاحفظه فانه به حقق **قوله** وما لا يكون  
 قادرا لا يكون مقدارا الهيئته قارة كقوله  
 العلامة القوي في حواشيه على شرح المتكلم  
 استدلال بعضهم على تلك المقدمة بلزوم تحقق  
 الشيء بلزوم مقداره وبعضهم ادعى ان  
 فيها وكلاهما فاستدلان الجسم اذا تحرك بالحركة  
 الكلية يكون الكم الغير القادر مقدارا للجسم



ولا يتحقق الجسم ذو المقدار بدون مقداره وقد  
عليه بان الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس  
قادر لاجتماع اجزائه في افراد كيد هذا الجسم  
مجتمعة وهذا لا يتحقق غير قادية فرد من  
افراد الكم في تلك الصورة هذا وما ذكرنا  
من تحقيق معنى الغير القادر يؤيد هذا القول  
قبل غاية ما لو لم من الدليل المذكور تحقق الشيء  
بدون الكم المتصل الغير القادر القيام به  
لا يتحقق الشيء بدون مقداره لان الكم كونه  
الزمان متدادا حقيقته واستحالة تحقق الشيء  
بدون الكم المذكور غير ممكن اذا صرحوا بحدود  
الخط الغير القادر في السطح بحركة الحركة  
المدحرجة عليه وايضا الحركة كم متصل غير  
قادر بالعرض ولم يلزم من قيامها بالمدحرجة  
فلم لا يجوز ان يكون الحال في قيام الكم المتصل  
الغير القادر بالذات باللامى القادر بالذات  
كذلك واقول فيه بحث لان معنى كلام المتد

ان الزمان غير قادر بالذات ولو كان مقدارا  
بالذات لا يمكنه ان يكون محقق الشيء بدون مقداره  
فاللازم من الدليل تحقق الشيء بدون مقداره  
فالمسح الاول بما له وجهه لانه منع مقدم  
الشرطية غير معقول والثاني ايضا من دفع  
اذ الاعم القادر يكون مقدارا بالذات فاذ  
كان مقداره غير قادر لتحقيق بدون مقداره  
الا ان يلزم منه مقدارا ان **قوله** وكل  
هيئة غير قادية لم يعد اذا بالهيئة الغير  
القادرة غير الزمان ولا لو لم كونه الزمان  
حركة وكونه متدادا لنفسه ومع هذا  
لا يتم لا تنقاصه بالصورة للقطع بكونها  
هيئة غير قادية مع انها ليست بحركة ولي  
هذه الكلية تقينه الى ما ذهب اليه البعض  
من ان الحركة في كل مقولة يكون من جنس  
تلك المقولة والا لا ينقض بالمقولات  
التي الحركة فيها ويجعل السطح الغير القادر



والجسم المتحرك الغير المتأدي اذا قطع الجسم  
بشيء وبالحظ الغير المتأدي الحاصل من حركة  
الكوة على السطح المستوي وعبروا الهيئة  
لغير المتأدي التي يحصل للشيء الذي يطبق  
واقول لما كانت حركة تدبر حجة كائنة  
لا يحصل السطح الغير المتأدي اذا قطع الجسم  
شيء اذا قطع تدبر في الحاصل في كل  
آن من الزمان القطع أي منقسم لا تتحالة  
الجزء الذي لا يتجزئ فلما حصل في كل آن  
مجمع الاجزاء لا يتغير فادع حصول الحظ  
من حركة الكوة على السطح ثم كما عرفت من  
ان الزوال عن موضع الملاقات لا يكون  
في آن بل لا يحصل الا بالحركة في الزمان الحركة  
غير ملاقيه للسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء  
والهيئة الغير المتأدي الحاصلة للشيء الساكن  
في الريح الهابط حركة كما قلنا عن المحو  
الدواني في محو الحركة فلا تغفل فالزمان

مقدار الحركة قال ابو البركات البغدادي  
الزمان مقدار الوجود لان الباقي لا يتغير  
تعا الا في زمان وما لا يكون حصوله في زمان  
ويمكن باقيا لا بد ان يكون لبقائه مقدار  
من الزمان وهذا يدور على الامور الباقية  
التي لا يتغير فيها اصلا مستغنية في حد  
ذاتها عن الزمان موجودة بلا زمان فلم يلزم  
كون الزمان مقدار الوجود **قوله** وسبحي  
زيادة لا لعلها تشير الى ان الميزان هما ان  
الزمان مقدار الحركة وما لا يكون له مقدار  
حركة فلان الاكبر فيسبحي في الفلكيات **قوله**  
مقدم بعض اجزاء الزمان المتكامل في هو  
الى ان المتقدم فسلم اخر سوى خمسة المشهور  
ويكون بالقدم الذاتي وهو تقدم اجزاء  
الزمان بعضها على بعض بل يقتض ان يكون  
السابق في التقدم الزماني هو ان يكون المتأدي  
قبل الاخر قبلية لا تجاع معها التل البعد



واورد عليه انه يصدق على سبق العمل  
المعد على معلولها اذها قبلية بالنسبة  
ولا يجمع معها التبتل البعد واجازته  
المحقق الذي يان لها نقد ما دامنا اليه  
فان اردت ان التعريف يصدق على  
تقدمها الزماني فهو حق ولا محذور  
ان اردت انه يصدق على تقدمها الزماني  
الزماني ثم **قول** واعرض عليه بان  
انقطاع السؤال قال المحقق الذي ان  
هذا الاعراض ناقصة لفظية لانا اذا  
خيلنا قطعة من الزمان كيومين مثلاً  
تتقدم بعضها على بعض حتى لو قيل كان ذلك  
الحادث في ذلك اليوم والاخر في ذلك  
الاخرى انقطع السؤال وعلم ان ذلك امر  
بالنسبة الى الاخر والاخر عند الله وهذا الذي في  
الحزم بالسبب اذ الاعطه القتل بوجدا  
ولم يرد بتقدم الامس على اليوم استناد

السبب الى وصف الامة بل الى ذات  
الامس المقصور بخصوصه بالنسبة الى المقدر  
المقصور كذلك مع قطع النظر عن وصف  
العذبة **قول** لا في الثبوت الظاهر اذ  
بالثبوت العرضي لما حقت سبب المحقق  
في حاشية شرح المظهر من ان المقبر في العرض  
الاولى عدم الواسطة في العرض لا السبب  
الا ان يقال انه اجري الكلام على طريقي  
حاشية السيد على شرح الرسالة حيث  
يدل كلامه هناك على ان المقبر في العرض  
الاول عدم الواسطة في الثبوت **قول**  
بعدية لا يوجد فيه ما في سؤالا وجوابا  
قد ذكرنا علم ان الزمان يسمى زمانا بالنسبة  
الى متقاربة التغيرات واما بالنسبة الى الامور  
الثابتة يسمى سريداً الى ما قبل التغيرات  
وهذا **قول** في العليكات اي الاجسام  
المنسوبة الى ذلك بان يكون جزءا منه



او جزئيا له فيشمل الكواكب المركبة فيها و  
التمات وايضا تلك جسم كروي ونفس  
تحرر بالذات على الاستدارة غير ملون و  
المبتدأ لا يخرج الكوكب على القول  
بكونه متحركا بالذات **قوله** لا يتبدل اي  
لم يتبدل احدهما بالآخر **قوله** قال ليام  
قد عرفت ان المدعى في تبدل احدهما بالا  
خرى لا في التبدل مطلقا فانطبق الدليل  
على المدعى فيستقيم ما يتوهم من ان اللازم  
من الدليل عدم تبدل احدهما بالآخر لا  
عدم التبدل مطلقا وايقن ان غاية ما لو لم  
من الدليل عدم التبدل بالوجه الخاص لا  
عدم التبدل المستلزم لقيمتها بالطبع مع  
انه المطلب المطلوب غير لازم واقول يمكن  
ان يقال المطلب كما ذكرنا ليس لعدم تبدل  
احدهما بالآخر والتبدل تبيينه وانما هما  
مقيتان بالطبع فله وجه اخر هو ان بعض

الاجسام يطلب احدهما والبعض الآخر  
بالمادة يطلب الاخرى فدل ذلك على قبيحتهما  
بالطبع والحاصل ان الدليل المذكور متلو  
لما ذكر من الدعوى وقيمتها بالطبع هو  
اخر له دليل اخرتم او لم يتم هذا واراد  
الدليل المذكور انه لا يدل على عدم التبدل  
بالنسبة المذكور لا يدل على عدم التبدل  
بسبب اخر واقول مقصود المصنف انما هو فقط  
ان القيام المذكور لا يتبدل فوجه البحث ان  
صادرتكوسا والحاصل ان تبدل احدهما  
بالآخر بالثبت اليده لا يتصور الا بان يصير  
القيام منكوسا وظاهر انه لم يتبدل بالبكر  
المذكور فوجه البحث ولعل المنع مكافئة و  
اعلم ان المناسب ولا تحتين مع الجتهتم  
بيان عدم تبدل الجتهتين **قوله** والشمال  
بكر الشين متباين اليدين والشمال المتباين  
للمجنوب يقع الشين **قوله** ثم اذا توجه

المستدل



أفئدانه أن أراد تبدل حقايق المحيتر  
فهو ثم وما أورد لبيانته متدفع وأن  
أريد تبدل الاسم فببأنه لم يكن المظم  
غير لازم أو اليمين شي من الحاد وان في  
جانب أقوى الجانبين فهو اسم باعتبار اضافة  
وعند تبدل الاضافة تتغير الاسم دون  
الحقيقة والجهة حقيقة انما هي حقيقة  
وتبدل الاسم لا يستلزم تبدل الحقيقة  
وانت تعلم ان صفة اليمين ليست قطعة  
من سطح الحاد وكذا حقيقة الشمال بل اليمين  
تلك القطعة باعتبار الاضافة والحاصل  
ان اليمين والشمال متلا اضافة اعتباري  
بخلاف الفوق والتحت ولا شك في تبدل  
حقيقة الاضافتين في الصورة المعقولة  
فالبيان المذكور يفيد تبدل حقايق غير  
الجهتين الحقيقيتين **قول** والجهة يطبق  
على منتهى الاشارات أي أفئدانه هذا منتهى

مجهة التحت حيث تجاوزت الاشارة عنها  
التخصيص بان هذا تعريف للفوق بعيد  
غاية البعد **قول** وبالنظر الى الاول  
أي أقول حمل الاشارة على ما به التحقيق  
التقديري إذ لو أريد به التحقيق يكون  
الفوق غير محذب الغلظ الاعظم ولا تجاوز  
الاشارة الحسية حثيثا عن البعد التراتبي  
عن الارض وحج يقول لو حمل الحركة على ما به  
تحثيثا او قد يرأى ان يكون الفوق بالنظر  
الى الثاني محذب الغلظ الاعظم لا مقصور  
فذلك القمر والتفوقه بان يحمل الاول على ما  
بعم الاشارة تحثيثا او قد يرأى ويخص  
الثاني بالحركة الحقيقية يحكم حرف والاول  
هو الصحيح يعني ان الثاني غير صحيح والصحيح  
الاول لما ذكره قد عرفت انه يمكن تطبيق  
المعنيين بان يع **قول** وسبب التسمية  
يعني ان هذا هو مشهور لا تحثيثا ولا تحثيثا



ان الجهات غير متناهية كما سذكره **قول**  
 هو الاقوى في الغالب قيدا لا قويا عاذره  
 اذ قد يكون الشمال اقوى في بعض الناس  
**قول** ومقابلته محال لا بد من التقييد بالاعتماد  
 بما هو عن المركز كما ذكره المحقق الذي في قوله  
 ومقابلته محال ليس بحقيقة **قول** ثم غمى اعتبارها  
 في سائر الاجسام ينقص كون الارض في المركز  
 فلذلك من الافلاك التسعة وكرة للماء الارض  
 وكرة الهواء وكرة النار اذ تحتها في المذ  
 كورات خارج **قول** فلذلك جميع جهات مست  
 يتوجه عليه النقص كون الارض في ما هو  
 المستنور وبالكواكب المذكورة كما يقولون في  
 العلامة الذي في ان الغرض بيان لام الشهادة  
 الذي ليس بحق **قول** يسبهما الانسان افيد  
 انكم سميتما هابل باسم الانسان حين هو قائم  
 فوقا ولو سمي مايل اقوى جابلية حاصل كونه  
 متوجه الى المشرق مثلا فيينا لم يتبدل كما لم يتبدل

حال

القوف وانت خير بان الفوق والتحت هما  
 طوفا لا امتداد المعين في الواقع مع قطع  
 النظر عن التسمية والاعتبار والمفهوم فهنا  
 ان التسمية على طبق الواقع لا يخص الاعتبار  
 حتى يتوجه انه يمكن اعتبار مثل ذلك في  
 اليقين والشمال والحاصل ان التسمية انما وقعت  
 باعتبار طول العامة حتى هو قائم ليعطيان  
 ما هو فوقه في الواقع ما ذا ولا عذر **قول**  
 وانت تعلم ان معنى ان الجهة تسمى الاشارة  
 الحسية كما ذكره بقوله والاول هو الصحيح **قول**  
 وقيام بعض الامتدادات على بعض دخله  
 في انتهاء الاشارة فاذا لم يقترن كانت الجهات  
 غير متناهية لا شافيا فقط فظهر ان كون  
 الجهات شامشا مشهورا لا تحسب واعلم ان  
 الاعتبار ما كانت متناهية لا بد ان يبقى  
 الاشارة الحسية فلا يتوهم ان الاشارة الحسية  
 لا ينبغي عند جدوا فيد ما حاصله ان الجهة



الطلقة هو الجانب ما حقيقته وهي التي يكون  
وراءها شيء من تلك الجهة فالقول الحقيقي  
لا يكون وراءها فوق والحقيقي لا يكون  
وراءها تحت ولما كانت لا تبادقنا هي  
وجب تحقق القول الحقيقي وكذا التجزؤ  
هما مبعضان ومضاسوا كما تتا موجود  
في الخارج أم لا وصفا يرتان لتوجه بعض  
الاجسام الى احدهما وان لم يكن جزء فيها  
كذات الارض اذا تسخن وكذا الاخر  
المائية وكاهوا اذا بردت في الغاية والجهات  
الباقية راجعة اليهما اذ اليمين فوق واليسار  
وكذا الشمال والبراد باقيا للجهتين بالطبع  
انها مختلفان في الواقع وليس اختلافهما  
بجرد الاعتقاد والاختراع علمي من ان ذرات  
ارض او الشمس جدا يصعد من جهة الى جهة  
وبد ظهور التحرك قد يقصد غير الحيز وهذا  
الذي افيد وان كان اقناعا كما افيد لا

اذا تسخن

انه اقرب القول بما ذكره القوم وهو سلم  
كثير من الشهاب المذكورة **قوله** اقول  
كانهم قال الحق لا وفي ان الجهة اما  
موجودة او في موجود ونقطة تحت  
تجلى في موجود فلا يراد بغير منه ما ذكره  
السيد المحقق في حواشيه على شرح البحر  
من ان الارض اما وجودا متشرا اليه او  
وجود محله كما يستقله الشم وذهب السيد  
السند المدقق موافقا لما في شرح الاسراق  
الى ان الاطراف ليست موجودات راسها  
فالسطح ظاهر الجسم غير ما خود نعه شيء  
وراء الخط عند انتهاء احد الامتدادات  
الثلاثة للجسم وبقاء امتدادته والخط ظاهر  
الجسم كذلك عند انتهاء امتدادته وبقاء  
واحد والنقطة ظاهر الجسم كذلك عند انتهاء  
امتدادته الثلاثة وبعد تهيد هذا قل  
ان الجسم واحد لا ينقسم في نفسه الى اجزاء



وعز ظاهره لم يكثر باعتبار الظاهر وغير الظاهر  
يكن هناك شيان ما لم يتميز أحدهما عن الآخر بميزة  
كماسه او محادات او اشارة فاذ لم يتميز  
بالماسة مثلا كان المتماثل كثيرا والجسم احد  
على ما كان عليه قبل الماسة في ذاتها كما في السطح  
الواحد الذي صار محلا لالوان مختلفة  
بهذه الكثرة لا ياتي وحدته في نفسه  
لاختلاف موضعها ولا يكون حدوث  
الكثرة حدوث ذاتي غير حاصل بل حدوثه  
بصورة الام الحاصل منتسما الى تسميته  
بعد ما لم يكن كذلك فلا يكون الاطراف ذوات  
خارجة عن الجسم عارضة له بل ذاتها  
الجسم تميزا عن باطنه بميزة هذا نحو وجوه الاطراف  
ومرجع ذلك الى تعيين شي في الجسم كونه  
طرفا وما كان كذلك تحت الاشادة الحية  
اليها اذ الاشادة اليها اشادة الى شي من  
الجسم تميزا عما سواه بتمييزه الى ذات اخرى

حتى يتوقف الاشادة الى حدتها في النقطة  
تعيين في الجسم بوجود كتيق منها انتفاء  
الابعاد الثلاثة معا كما في راس المخروط  
منها وصول راس المخروط الى سطح اذ يوصل  
اليه تعيين في السطح نقطة منطبقة على  
نقطة راس المخروط ومنها ان ينتهي خط واحد  
وان كان متوجها الى جسم اذ بذلك يتعين  
في الجسم المنتهي اليه نقطة منطبقة على طرف  
الخط وبهذا القبيل مركز العالم اذ بانها  
الخط النازل الى غاية السفل يتعين  
نقطة في سخن الجسم الواقع هناك منطبقة  
على طرف هذا الخط ولا يمنع من ذلك  
الاتصال الجسم لان اتصاله لا يمنع المتوهم  
وهو ظاهر ولا يحصل بالخط المتوهم  
ذاتي غير حاصل هناك حتى يكون متكررا  
بل يتعين به شي من الام الحاصل وتعيينه  
به ظاهر جليا اذ لا يتصور الجسم المتكوي



عليه فلا نذكر العالم كيا أو النقطة غير  
منقسم من الجسم متعيني معيني فيه فالحكم بان  
نقطة رأس الخروط حاصل بالفعل دون  
مركز العالم محتاد وات كل واحد شئ  
متعيني ولا يلزم من كون المعنى خطا شئ  
او اشادة او امر اخر ان يكون في المتعيني  
فصور انتهى معالنه ولا يخفى ان ما ذكره في  
محتوى الاطراف ونحو وجودها محال فلهو  
المقرر المشهور بين الجمهور المشائين ولعل  
باعتد على ذلك ما ذكرنا في محبت ابطال الجبر  
ان السطح عرض قائم بالجسم فهو ملاق له ولا  
يلاقى الا بقله منه وهكذا فيلزم تركيب الجسم  
السطوح كما فصلنا ولم يجوز منع الملاقات  
بان يكون الحل غير مباشر بل التزم على الا  
طراف العرضية بل هي ظواهر الجسم كما عرفت ثم  
القول بان الجسم واحد وكثير انفس لا يلى  
في الخارج كما صرح به في الجسم الاثنى والوصف

مختلف لا يخلو عن اشكال **قول** بل يلزم  
احد الامرين انه قد عرفت وجده دفعه كما  
قلنا عن الحقوقي الدواني من ان المراكمة  
الموجودات من الموجود بذاته او المروض  
في موجود باوتكاب تجوز ويدفعه انهم ما  
ذكروا الشئ من ان المراد الموجود في نفس  
**قول** ولما امكن اتجاهه ان ههنا او ادهو  
ان المعدية الاستثنا يده اعنى قولنا يمكن  
اتجاه التحرك اليها يمكن بل واقع ثم اذ التحرك  
متوجه الى المكان اذا كانت حركة امنية  
والوضع اذا كانت وضعية والكيف  
الكم اذا كانت كمية او كمية اميد في دفعه  
ان التحرك قد يتوجه الى غير المذكورات  
كالذوات المتصلة المتصلة من مكانها  
الطبيعية كما قلنا فذكر **قول** قيل  
بالوصول اليه او القرب منه ان اقرب  
لا حاجة الى التقييد المذكور اذ ليس المراد



بالموجود وقت توجه المحرك بل بالباقي لا  
 أي الموجود في وقت ولا شك في تحقق  
 ذلك في حركة الكمية وبدانفع البحث  
 الاتي إذ السطح موجود حال حصول الجسم  
 فيه وإن لم يكن موجوداً قبله وأقيدانه  
 لما اشكل عليهم الحصول في النزول الدعا  
 حسبوا أنه محذب تلك الاعلى يدلوا  
 الحصول بالوصول لو ورد مثل ورود  
 على الحصول زادوا العرب فقالوا الجهة  
 مقصد التحرك بالوصول اليه أو الرب  
 منه وهو غير تام أما أولاً فلا قصد الحصول  
 والوصول لا يتلزم شيئاً فلا حاجة إلى  
 الزيادة إلا بإفادة هي أن المقصد لا يتأتى  
 إلا في قيمتين وفيه كلام وأما ثانياً فلا  
 الذي استقر عليه رأيهم آخر انقوصت بشياً  
 كثيرة لبقطة وخطوط وسطوح قريبة  
 من المركز الذي حسبوا تحاوا من المحيط

المحيط

فقا

الذي حسبوا تحاوا وإن كان ما ذكره حكماً  
 من أحكام الجهة لا ترفيعاً على منع اذ لم يتبين  
 أن الجهة مقصد بوجه **قول** ههنا بحث  
 قد عرفت وجه دفعه بتم الموجود لكن  
 قيد الوصول تح مستدرك وأعلم أن هذا  
 الدليل لو تم أفاد أن الجهة موجودة وأما  
 أنها ذات وضع فلم يظهر منه لجواز  
 التحرك إلى موجود غير ذي وضع وجوابه  
 أن المراد توجه التحرك بالحركة لا ببقية الظن  
 أن المراد التحرك المذكور لا يتوجه إلى الملاقاة  
 له وتفصيل المقام أن المقصد ادعى الجهة  
 موجودة ذات وضع لأنها لو لم يكن كذلك  
 لما أمكن التشادة إليها ولما أمكن تحاها  
 التحرك إليها والملازمة الأولى ملازمة بالي  
 صغية وأما ارتباطها بالوجود فحل تأمل  
 كما مر في الشرح والثانية ملازمة بالوجود  
 وأما ارتباطها بالوضعية فلا يخفى من خدش



وهذا عمل بعض الشراح النفر على خلاف ترتيب  
 اللفظ لكن يأتي عند قول المصنف لو لم يكن كذلك  
 لكونه ظاهراً في الاستدانة إلى الوجود و  
 الوضعية إلا أن يقال في الجموع قد يكون  
 بأشياء الثانی وقد يكون بأشياء الأول  
 لكن الظاهر أن الشرح على ترتيب اللفظ جعل  
 كل واحد من المتضمنين من الدعويين كما  
 ذكر بعض الشراح يحتاج إلى تيمم الوجود و  
 تقتيد الحركة بالابنية على وجه فصلنا قد  
**قول** لأنها لو انشئت ووصلت فيه  
 انديجوز أن يكون الوصول محالاً فالحركة التي  
 بعد أن يكون محالاً أيضاً فلا يلزم ما هو المقطع  
**قول** فلا حاجة إلى الرد يد قول فيبحث  
 ظاهر إذا ذكره المصنف على أن الجهة المقصد  
 التحرك وحاصله أن الجهة مقصد التحرك  
 فإذا كانت مستمرة ووصل التحرك إلى آخر  
 الجزئين وتحرك فان تحرك إلى المقصد يمكن

موجه إلى كل

من

ألا بعد جهة لعدم كونه مقصداً وإن تحرك  
 إلى الجهة لم يكن إلا قربة جهة لما في فهو من  
 اشاع الحركة في الجهة بالترديد المذكور  
 وما ذكره الشرح ليس إلا أن الجهة ماعنه أو  
 البعد الحركة وهو حاصل تديد المصنف والمحل  
 ما ذكره الشرح هو كلام المصنف لا أنه غير حاصل  
 بتعريف آخر وهذا لا يورث قدماً على المصنف  
 وأعلم أن حركة المجدد حركة مكانية شاملة  
 عندهم لكون الجهة بدو في قول لا يستقر  
 الدليل المذكور بأنه لو لم تكن كانت الجهة  
 أما نقطة أو خطاً أو سطحاً لما تقدر من أن  
 وضعها ليس بالذات فيلزم تحرك الجهة بحركة  
 ما هي فيه فلا يتصور حركة الجسم إلى الجهة و  
 أيضاً يلزم تبدل الجهتين الحقيقيتين ووجه  
 عدم توجه النقص وعدم تبدل المذكور  
 مع ظاهر ما عرفت من أن توجه النقص يعني  
 على جوار حركة المجدد عن موضعه وهي محالة  
 عندهم فلزم التبدل المبني عليه أيضاً ثم **قول**



وإذا ثبت هذا يعني إذا ثبت أن الحقيقة في  
مستندة في الامتداد المذكور ثبت أن  
وضمها لا يكون بالذات اذ لو كان في  
بالذات لكأن الحقيقة جوهرية وان  
كل ذي وضع بالذات جوهر فيستلزم أن  
يكون خطا أو سطحا أو نقطة جوهرية و  
الحال بطل ما **قوله** لا يجب أن يكون غاية  
اقول يمكن أن يقال في توجيه المقام الذي  
ذكره بعضهم بأن يراجه لازم معناه هو  
عدم التيقن اذ النحوا لا بالحد ولا  
شك أن يقين تحت ليس إلا بالحد كما ذكره  
**قوله** مختلفان بالطبع أي لا يحسب  
كما هو هذا ينبغي كون الحد في الخلقة أو  
الاختلاف فيه بحسب الفرض فقط **قوله**  
لأن الملا للتشابه اقول الاختلاف في أنه لا  
يوجد في سجن كرة الأرض امور مخالفة  
بالطبع فلا يكون نقطة الكرة مطلوبة لبعض

التحصيل

الأجسام اذ هي كالنقطة الاخرى فيرضى في  
تحت الأرض **قوله** لأن النار والهواء  
فيه أنه يجوز أن يكون طال بين الجواهر  
وهكذا نقول في الماء والأرض والأقرب  
ما هو من أن الذات السخنة طالبة للنق  
وفيه ان طلبها بالكمية لا بالطبع كامل  
**قوله** لأن المتشابه يوجد فيه في قول  
في الحاشية المناسب أن يقال امور لا لا تتوجه  
النقص بالكرة المصنعة انتهى والامور المختلفة  
في الكرة المصنعة السطح والجسم الثقيل وفي الملا  
المتشابه الامور أن الجسم بالطبع والسطح **قوله**  
والكلام على التوضيح لا قال في الحاشية  
حاصل الاول ان تحديد الجهات ليس بشئ الملا  
المتشابه فهو نهايات الملا المتشابه و  
المتشابه فيه غير محمول على غير المتشابه و  
عليه أنه لم لا يجوز أن يكون تحديد الجهات  
بشئ الملا الغير المتشابه او نهاياته وحاصل



الثاني ان التحد ليس بلا غير متناه فيضاً  
 قائمه بلا متناه فان الحقه متناه في الاستاد  
 قول المص خارجة على الملاء المتشابه لا يلا عب  
 الانسب حمل كلام المص على الثاني لان المحل فيه  
 لفظ في الاول بمعنى انتهى وجعل في التو  
 جيه الاول معنى الباء وارتكب حذف متناه  
 وهو التخص مع الاظم انه حذف على التوحيد  
 الاول مضافان اعني داخل سخن لكن حاصل  
 ما ذكره بقوله سخن الملاء هو الاول ولعله  
 اراد بالملاء المتشابه في التوحيد الاول  
 ملا يكون كل جزء مقداري منه موافقاً  
 لكل في الحد وهذا لا يصدق على تلك  
 المحدد لهما وهو ظاهر وهذا لا يتوجه على  
 الثاني وقوله والمتشابه فيه غير محمول على  
 غير المتشاهي ناظر الى انه في التوحيد الثاني  
 محمول على غير المتشاهي كما صرح به في حاشية  
 اخرى بقوله عنه وليس كذلك بل الملاء

بالملاء المتشابه في التوحيد الثاني ملا لا يكون  
 فيه استرخاء لغة الحقيقة كما ذكره وهذا لا  
 يصدق الا على غير المتشاهي حيث قال وهو  
 الجسم الذي لا يكون متشاهياً فلم يلزم ان يكون  
 الملاء المتشابه بمعنى الغير المتشاهي وذلك نظ  
 جداً ولو قال في حاشية اخرى لا يلازم على  
 التوحيد الاول حذف مضاف بل مضاف  
 اعني داخل سخن وعلى الثاني يلزم التعقيد  
 المعنوي لان الاستال عن المتشابه الى غير  
 المتشاهي بعيد جداً وقد اسرنا الى مباحث  
 التوحيد وهو النقض بالكونه المصحة وايض  
 يرد على التوحيد الاول ان عدم كونه في  
 داخل لا يستلزم كونه في اطراف الملاء المتشابه  
 لجواز كونه في داخل الملاء الغير المتشابه  
 في اطراف المتشابه وعلى الثاني  
 انه لما عني اي غير المتشاهي فكيف  
 يحكم بانه في اطرافه لان الغير المتشاهي لا

باعث

عن



يكون له طرف وفيه ما عرفت من انه لم يرد  
 بالمثل المتشابه الملاءم المتشابه بل ذكر ان  
 الملاءم المذكور لا يكون الا غير متناه **قوله** واستد  
 عليه بقوله لان المتشابه يوجد فلم يلزم  
 على الثاني التقييد المعنوي فظهر ما في قوله  
 لما عني بالمتشابه الغير المتشابه من المسافين  
 ظني انه الحاشية متغيرة بالاولى كما لا يخفى  
 على المتأمل فهما تم اقول يتوجه على المصطلح  
 التوجيهي انه لم يصح قوله فاذا نحدد لهما  
 في اطراف ونهايات لان الحق وسط الاخر  
 وليس طرفا خارجا عن الملاءم المتشابه وان  
 جهة النوق هي الطرف لا الاطراف والنهايات  
 فالظن ان يقول في طرفا ونهايات **قوله**  
 بحيث لا يمكن ان وجهه ان السفل حقيقة حسيته  
 فلو تصور البعد منه كانت فوق بالنسبة  
 الى الابد فتبدلت تحت وصادف في قنا  
 يبقى شئ هو ان اشياء هذا غير بين ولا

بين انما المشع تدل الحق الحسني فوق حقيقتا  
 ولم يلزم فانهم **قوله** سواء كان البعد ذو  
 حاصل ما افيد ان عدم تعدد غاية البعد  
 الداخل في غير الكري غير ان لجواز ان يكون  
 في داخل المربع نقطة يكون غاية البعد  
 عن مجموع نهاياته من حيث هو مجموع كما ان  
 المركز في الكوة غاية البعد عن مجموع  
 المحيط بها من حيث المجموع وان لم يكن غاية  
 البعد عن كل واحد من نهاياته كما ان المركز  
 ليس غاية البعد عن كل قطعة من محيط  
 الكوة والجواب بان السطح الخطوط  
 والنقط والزوايا في المكعب كل نقطة  
 يفرض في داخله وان كانتا بين المتباينين  
 فلها قرب بالنسبة الى نهاياته وبعد  
 بالنسبة الى الاخرى فلم يلزم غاية البعد  
 عن كل واحد مما لا يجري اذ المقتر غايته  
 البعد عن المجموع لا عن كل واحد هذا محصل

بالنقل



ما اريد وفيه ما فيه **قول** اذ يمكن ان يكون  
 ما هو بعد ذلك اذ اريد ان وجوب  
 كون جهة السفل ابعد الابعاد المقصود  
 عن النوف غريبتين ولا يبين بل الظاهر  
 يجب ان يكون ابعد الابعاد الموجودة لا  
 ممكنة ثم وجوب كون المحل محدد الوجهتين  
 معاً ثم بل اللازم تعين وضعهما اما ان يكون  
 ذلك التعين باحدهما فليوم ما ذكره  
**قول** فلا يتحدد به اى لا يتحدد بعينه  
 الكري جهة السفل اما المضلعات طارئة  
 اما البقي والمدي فلان بعض الجوانب  
 كل منها اقرب الى الوسط من البعض فلا  
 الكوة فان نسبة المركز الى جميع الجوانب على  
 السوية والمنافسة بان النقط الوسطية  
 في البقي والعدى غاية البعد عن محيط المحيط  
 في كل منها على طبق ما ذكره في المضلعات  
 لتوضيح هذا نقول الشكل الجسم البقي ما يتجمل

من ارادة النقطه الصغرى من سطح ديرة  
 مع ثبات وتو القوس الى ان يعود الى الوضع  
 الاول فالجسم الحادث من تلك الحركة محتم  
 بيبقي والمدي ما يتجمل من ارادة النقطه  
 الكبرى الى ان يعود الى الوضع الاول  
 بعد تصوير ما ذكرنا يظهر لك ان المناقشة  
 منهما لا تخلو عن قبح **قول** انت تعلم ان  
 ما ذكرناه لك ان نقول لما ثبت كروية  
 محدد الجهات ثبت كروية الافلاك الباقية  
 اذ الخلا حال كذا وقد تصور ان الافلاك  
 الباقية منخرات بحركات تخالفه للمحدد  
 جهة وان المحدد غير قابل للحرق ولا للنيام  
 كما سياتي فتكون الباقية كروية ايضاً  
 فيه انه يجوز ان يكون بعض الافلاك عدسياً  
 او مضيقاً فلم يلزم ما ذكر كروية الكل فقدر  
**قول** واستدل الامام في المباحث المشهورة  
 على كرويته بانه لو كان مضيقاً لزم الخلاء



عند خروج الزوايا عن اجازها وان كان  
عدسيا او بضعيا فلزم فرض حركة البصري على  
النظر لا قصر وحركة الهندسي على النظر  
الاول يلزم الخلا وهو محال فيكون كراي  
اقول يجوز ان يكون حركة العدسي على الاول  
محالا وكذا حركة البصري على النظر لا قصر  
فلزوم الخلا ثم الا على الفرض المستحيل وهو  
غير محال **قوله** اي لم يتوكلت ان يعنى ليس  
المراد به يعنى ليس المراد بالسيط ما لا جزء  
له اصلا ولا ما لا جزء له بالفعل لما تنوع  
من ان لبعض الاملاك الكلية له جزء بالفعل  
بل المراد ما ذكره فظهر للبيسط ثمان  
قد بر **قوله** هذا الرسم ان غرضه تحقيق  
التمام لظهر الفرق بين معاني البسطة  
لا ايراد اعتراض **قوله** والاعضا المتشابهة  
لعل المراد بالعضو المتشابه عضو يكون كل  
جزء متعادلي منه بحسب الحسب المشابه لكل في الزوايا

والحد **قوله** اذ افرضت حركة ان فيدانه يجوز  
ان يكون التحرك بها مستحلا في نفس الامر  
ان كان مكانا ذاتيا **قوله** فالجهاز متحدة  
ان كان كالجهاز الباقية رابعة الى  
الجهتين الحسيتين كما ذكره المحتسب الذي  
لا توجه لما قيل من انه ان اراد من الجهة  
جسمي النور والاحت فلا ثم ان كل ما  
لا يقبل الحركة المستقيمة فانه متجه الى كل  
واحد منهما وتارك للاخر فان التحرك على  
السطح المستدير من الارض حركة مستقيمة  
مع انه ليس متجها الى النور والاحت ولا  
تاركا للاخر وان اراد بها الاثم منها فلا يجري  
نفعا اذ الحد دائما يجرد عما دون ساير  
الجهات ووجه الاندفاع ما عرفت من ان  
الجهات الاربع الباقية رابعة اليها فيمكن  
اختيار كل من السعني بلا لزوم محذور  
هو فاعلم المتأمل **قوله** والتفاعل الواحد



او قد عرفت ما فيه فلا تفصل **قوله** كل  
 شكل سوى الكرة او ان اراد كل شكل  
 سوى الكرة ففيه افعال مختلفة كذلك  
 اذ لها سطحان وان اراد ان ماسرى  
 الكرة من الاشكال ففيه افعال مختلفة فاما  
 فيتوجه ان الشكل الغير المضلع العدسي  
 البيض ليس فيه افعال مختلفة بالنوع **قوله**  
 وفيه ان الظاهر من النقطة انها اقرب  
 الدليل الذي ذكره بقوله فان المضلع او  
 اخص من المثلث اذ غير الكروي يمثل العدسي  
 والبيض ابيض وليس شيء منهما مضلعا فلو  
 ان يفرض لها ابيض **قوله** استحالة يحصل  
 او هذا على تقدير ان لا يحيط بعضها ببعض  
 اما لو احاط فليكن ان يكون المحاط حشوا  
 دخل له في التحديد كما ينبغي مثله وهكذا  
 في البيض والعدسي واما في التشرح المتقدم  
 من ان المظلم حاصل اذا كان المحاذ جسمين

احاط احدهما بالآخر فاورد عليه ان المحيط  
 كانه في محاذ الجسيم او يتعين مركزه غاية  
 البعد الداخل في المحاط لاحاذ اليه في المحاذ  
 المذكور وفيه نظر لما تقدم من الجسيمين  
 متساويين في امتداد ما خذ المحاذ فيكون  
 جرمين فلا بد لهما من محاذ يجزأها ولا شك  
 ان جهة التحد اذا كانت غاية البعد الداخل  
 يجب ان لا ينقسم في جهة فيكون نقطة فلا بد  
 لها من شيء يتعين في بد المحاط لا يكون حشا  
 بل هو لتعين المركز **قوله** ان يحصل من محورها  
 او وجب حصول السطح الكروي المتصل الاجزاء  
 ليتعين به وجه السفلى وعلى تقدير كون  
 كل من الاجزاء كرات غير محيط بعضها ببعض  
 لا يحصل السطح المذكور اذ تلاقي الكرتين  
 غير متصورتا بالانقطة تبقى بينهما فخرج خاليه  
 فليكن مع عدم حصول السطح المذكور  
 الخلا ابيض كما ذكر بعض الشراح وفيه ينبغي



فاشطر **قول** فيكون طالبا للشكل الطبيعي  
فيكون قابلا فينبذ ان اللازم تح ان يكون  
باعلى الشكل التشرى طالبا للطبيعي لخط  
وطبيعيه ويجوز ان يكون التحلية محالا في  
نفس الامر وان كانت ممكنة بالذات في  
لا محذور اذا اللازم على هذا الفرض كان  
حركة المستقيمة لا لقبول المتعاد للتعليمة  
لا امكان للحركة المستقيمة مطلقا والقول  
بان الاقمار في الافلاك اذ يلزم تعطل الطبيعة  
محلى بحث هذا ويمكن تقزير الدليل المذكور  
في المتن بوجود احسن واما بان يقال  
لو كان الفلك وكما من الاجسام المختلفة  
الخاصة بحقيقة كان كل منها شكل ما  
كان كل منها لزوم اما حشوية المحاط او على  
حصول من المجموع والذات ايضا على تقدير حركة  
الشكل على الاستدارة والا لكان باعلى  
الشكل التشرى طالبا للطبيعي وهو مستلزم

لقبول الحركة المستقيمة على الفلك وهو محال  
اذ لو كانت الحركة المستقيمة عليه ممكنة لم  
يلزم منه دفع اذ المكن بالم يلزم من فرضه  
محال **قول** كما هو المشهور مع ان فرض  
وقوع الحركة على الفلك مستلزم لعدم تحدد  
الجهة به هيئت ولا يتجسس سلامة هذا التقدير  
عن بعض المناقشات وان كان محلى نظره  
بعد اذ المكن بالم يلزم من فرضه وقوعه  
محال موجبة اخرى وكون المحال فيما عجز  
فيه لا رعا من حيث الامكان محلى نظره وبحث  
قال الامام في المباحث الشرعية لو كان  
الفلك وكما كان فيه اجزاء بسيطة فاما  
الجزء الواحد البسيط لا في باجدا بانيه  
شيئا غير ما يلا فيه بما يندى الاخر فاخصاص  
تلك الاجزاء بتلك الاجزاء على ذلك الترتيب  
اما ان يكون واجبا لاجازة والاول باطل  
لان ذلك اما ان يكون لاجل ان ذلك الخيرة



مستحق ذلك الجسم أو لا قبل أن يماسه تلك  
 جسام على ذلك الترتيب واجب الأول بطل  
 والآخر كان خبر كل خبر مخالفا لآخر الخبر الآخر  
 فلا يكون الأحياء متخالفة لاجل ذلك الجسم  
 هفت والتأني أيضا بطل لأن طرفي الجسم  
 المتوسط وأحد في النوع فكما صح أن يلاقي  
 بأحد جانبيه جسم أصح أن يلاقي بالآخر  
 الآخر ذلك الجسم لأن حكم الشيء حكم مثله و  
 لما لم يكن ذلك الاختصاص واجبا فطر إلى  
 تلك الأجزاء ولا إلى ترتيب تلك الأقسام كان  
 ذلك جازيا فإذا قلنا لم يكن بسيط الفاعل  
 أن يخل ترتيبه وذلك بالحركة السقيمة وإلى  
 بطل فاعلم ثم مثله وهذا غير جاز في الفلك  
 على القول ببساطته إذ الجسم البسيط واحد  
 في نفسه كما هو في الحس والآخر انما يقيني  
 بأسباب خارجيه كالماسة والحذاء وغيرها  
 وذلك بعد حصول صورة الكل المانع عن

التفاضل هذا محصل ما ذكره ثم قال والاسكال  
 فيه انه لو لم يماسه جسم باطل ففيه  
 جسام صحه ان يماسه بالطرف الآخر لو لم يماسه  
 ماسة فذلك العطاردة لمقتضى ذلك المماس  
 صحه ان يماسه بمحيطه ويلزم منه الخرق  
 والالتصام على الفلك وهو محال انتهى و  
 أقول خلاصة الاستدلال أن الفلك كان  
 وكما من المخلقات لغير انحلال تركيبه وهو  
 لا يكون إلا بالحركة السقيمة المشعة على الفلك  
 فلا يكون وكما من المخلوقات وفيه بحث  
 لجواز أن يخل التركيب بواسطة عرض  
 الصورة النوعية الحافظة للتركيب ما ذكر  
 في بيان الانحلال غير نافع اما أولا فلا يجوز أن  
 يكون كل جزء في جزءه يمتصينه الجزء الآخر  
 أن الجزء يمتصينه وحين كل يكون بين الباطن  
 ومنزوال الماسة المحصورة يمكن أن يحصل  
 بالحركة الدورية على نفسه من غير أن يخرج  
 الجرم الطبع وبالمجته يتبادر اختصاص تلك



الاجزاء بتلك الاضداد مع جواز الحركة الدورية  
على البعض الكروي وغير كل جزء مخالف  
جزء الجزء الاخر كما ذكرنا من ان جزئين  
البسيط ولا يتم ان تخالف الاضداد لاجل  
ذلك الجسم فقط واما ثانياً فلان طولي الجسم  
المتوسط وان كان واحداً في النوع لكون  
لما لم يجر الحرق ولا لتمام على التلك جاز  
عدم صحة الملاقات بالجانب الاخر في نفس  
الامر مانع وان جاز نظراً الى ذاته ومع ظهور  
ما في قوله ولما لم يكن ذلك الاختصاص فانهم  
وقد يقال لو كان المحدد تالفاً من الاجسام  
الطبيعية نهائياً اما ان يكون كرية او  
فصل الاول يلزم الحلا بين فوج تلك الكرات  
وعلى الثاني كانت الاجزاء على اشكال حاصل  
لها بالتفسير ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط  
الكرة فالاجزاء ليست شاعلة لاجزاءها  
الطبيعية اجمع لان طبايرها انما يقضي ان  
يشغلها مستديراً فان لم يشغلها فتدني

من اجزاءها اعداد شغلها جبراً ولا جبراً  
ايضاً شغلت اجزاء كل جزء بالحركة التسمية  
والاجزاء هي مستقيمة الى جهات فالحركات  
محددة قبلها وفيها ايضاً نظر انتهى والتفت  
بعدم دوام التسريع تمام كما عرفت مع انه  
لزمه لكن ان يقال وجب ان الكل على شكل كرة  
وعلى وجه النظر الذي ذكره هو الحق المافي  
الذي سيذكره الله سبحانه ان الاحوال  
المتشعبة في الفصول الانية لا يثبت بالنسبة  
الى المحدد فعلى جواز الحركة الانية لا يتم الا  
فيه وقال السيد السد المدقق لك ان تسد  
على ان الافلاك التسمية غير قابلة للحركة  
المستقيمة فان الحركة اما اني جهة الفوق او  
الى جهة التحت كلاهما محالان عليها اي الحركة  
المحددة اليها فقط واما حركة التمامية الباقية  
فلان بين كل واحد منهما وبين جهة الفوق بعد  
محدود معين ساو من جميع جوانبه محتمل



قريب منها جانب بعد عنها جانب وبالعكس  
 فيمتنع دونه اليها وبعد عنها فكيف يمكن  
 حركة اليها وكذا حكم جهة التحت فانه لو فرض  
 احد جوانب واحد من هذه الثمانية من بعد  
 عنها جانب المقابل لذلك الجانب وبالعكس  
 ولا يمكن ان يترتب جميعه منها ولا ان يبعد  
 جميعه عنها فكيف يستقيم حركة اليها انتهى  
 واقول هذا الوجه لا يتم الا بعد اثبات عدم  
 جواز الحرق ولا لقيام على الثمانية التحلل  
 والتكاتف ولم يثبت بعد فقد تر **قوله**  
 اما اولها فقد مر ان الجهات الباقية واجبة  
 الى الجهتين الخسيتين قد ذكر **قوله** واما  
 ثانيا حاصل ما ذكره المحقق ان في ان العرف  
 يتم بذلك اذ يلزم كون الجهة متحدة بغير  
 تلك لا بالملك والخلف هو متحد للجهة  
 بغير ما فوض محله حابه وانما ذكرنا التعليل  
 على ما تقرر عندهم من ان الاحكام الكائنة

ثانيا جودها عن الجود وفيه ما فيه  
**قوله** هذا مبني اقول الدليل المذكور  
 ايضا انه انك لو تم انك عدم تركه من  
 المختصات ايضا كما يظهر على المتأمل فيه  
 لكن شئ شئ هو ان الملك الحي لا يستعمل  
 على الكوكب التدوير والمتمات فلو تم  
 الدليل المذكور لزم عدم جواز ذلك  
 وهذا ايضا وجه الاختصاص الاحكام الجود  
 وعدم جوازه في الثمانية الباقية فنظن  
**قوله** لتساوي الاجزاء قد قال في جوابه  
 عليه انه على هذا يجوز للفلك الحركة الى  
 جميع الجهات فيلزم ان يكون فيه مبادي  
 هي في غير متناهية الى جهات لا يتناهى و  
 هو محال واقل فيه بحث لانه ان اراد انه  
 يلزم ان يكون له مبادي كذلك متناهية  
 بالاعتقاد او الاعم فاللزم مسلم ولا يحتاج  
 تنوعه لما عرفت **قوله** او رد عليها

الدليل

للمتمات



هذا الإيراد المذكور في الواقع واجبا  
بعض الشراح بأن المخصص هو النفس المنطقية  
وأقول فيه أن النفس المنطقية سادقة لها  
التي لا يصح تخصيصها بل هو المخرج  
المذكور على أن تقول هذا الاحتمال البند مرجح  
فيما ذكره الشيخ في الجواب فليس كما علمه  
**قول** وأنه ترجح بلا مرجح ذكر صاحب  
التعالم للمواد الذي ذكره الشيخ بقوله  
وأيضا لا قضاء على ما يقرر عند الحكمين  
استحالة ترجح أحدهما على الآخر على  
الآخر بلا مرجح ثم نقل جوابا عن الشيخ بأننا  
لا نتم أن يثبت كل شيء من الصور المذكورة  
ترجح لأحد المتساويين على الآخر بلا مرجح  
فإن تعيين نقطتين للمنطقية وتعيين  
دائرة لأن يكون منطقية وتعيين خط لاد  
يكون محوراً دون سائر النقط والروا  
والخطوط من أنواع تعيين الحركة فإن الحركة

منطقة

المعينة للملك متبع وقوعها إلا أن يكون  
القطبان قبيلك النقطتين المعينتين والمنطقة  
تلك الدائرة المعينة والمحور ذلك الخط  
المعيني وتعيين الحركة لأحد أوجهها أما  
لأن مادة كل فلك من تلك الأقسام لا  
تقبل إلا الحركة المخصصة إلى الجهة المعينة أي  
لأنها وإن كانت قابلة لساير أنواع الحركة  
وإلى سائر الجهات لكن العناية بالساقطة  
لا تحصل إلا من تلك الحركة المخصصة ولأن  
تشبه كل فلك بالآخر بالمعيار الذي هو  
معشوقه لا يحصل إلا تلك الحركة انتهى  
لو ورد هذا المنع لدفع الإيراد المذكور  
في الشرح لنا أن يورد مثله في الأصل الدليل  
بأن يقول يجوز أن يكون حصوله بمعنى  
للآخر لأنه بالنفس الطبيعية بل لا مخرج  
أن لم يعلمه بخصوصه فتدبر **قول** وقد  
يجاب عنه أن أقول جرياً في مثل هذا في



اصل الدليل غرقي والاراد نقض على لا  
يتبع في دفعه الجواب المشترك **قول** انت  
تسلم قال بعض الشراح المراد بهذا القول  
فيه العقل النقال وهو المتعلق بتلك القوة  
التي تجميع مفاهيم العناصر على السوية لانه  
كل عقل ونفس واقول نسبة كل عقل ونفس  
الى اوضاع مقوله وحركة ايضا على السوية  
فلعل مراد من الناعل الاعم من العقل  
النقال بان يراد بالجميع الاعم في مفاهيم النقال  
فتدبر **قول** لكل جزء لا يقبل يجوز ان  
يكون القول المذكور مستغنى في الواقع بحجب  
الشخص والحاصل ان الشخص كالمعروف  
ولم لا يجوز ان يكون الشخص المذكور مخصصا  
وان كان الزوال مكانا نظرا الى طبيعة الاجزاء  
ويكون الاجزاء المفروضة المقصورة النوعية  
مخصصة لا بد اني ذلك من دليل **قول**  
ولما اشتمت المشقة انما قال ذلك لانه

العناصر فيه ما هو من ان الحركة المستقيمة  
تتبع على تلك الاعلى حيزه وقد يقال  
ان الدليل المذكور لزوم جواز الحرف على  
بدلان الجزاء الفوقاني ليس كان  
فوقا بالنظر الى الحاشي ليشابه طبيعتها  
فيجوز ان يقبل كل منها الى مكان الاخر وما  
ذلك الا بالحركة المستقيمة في اجزاء تلك  
المستقيم للحرف وكل منهما محال على الاول  
عندهم واقول فيه بحث اذ جواز الاستغال  
بالوجه المذكور يتم اما اوله فلا ان تلك  
متصل واحد كما في الاجزاء المتعددية  
فيه فرضية والقصور النوعية الغائبة  
على الكل ما يقع عن الاستغال بالحركة المستقيمة  
واما الحركة الوضعية للاجزاء المفروضة  
لتلك بان يتبدل نسبتها الى فوق قد تغير  
مستحالة واما ثانيا فلا جواز الاستغال  
لما كان بالحركة المستقيمة وهي تنفع على تلك



وجوبه عندهم فالاستقبال المستغرق عليها  
ايضا فلم يلزم جواز الحرق على انا فنقول  
لما اشيع الحرق على الفلك لم يجر انتقال اجزائه  
من مكان الى اخر فانهم **قوله** واجيب باننا  
اذا فرضنا ان فيه انه يجوز ان يكون سكن  
المرتفعة فلا يتبين امكان حركة الفلك  
في الواقع بل مجرد الفرض وهو غير مفيد وانما  
خير بان سكن الارض امر متوهم فالمنع  
مكابرة **قوله** المناسب ان قيل لانه  
ان يقول لو لم يكن فيه كما لا يخفى على الله  
**قوله** فلا يلزم قوله اوجه علم الملا  
انه يجوز ان يكون الشيء العديم المعاقبة الطبيع  
متادنا للمعاقبة الطبايع ولا استحالة اخرى  
لم قيل فلا يصح لما يستبين من الوجوب ولا بعد  
لما قال بعض الشراح من ان المراد بالطبيع  
وبهذا ينبغي ما ذكره الشرح من ان المناسب  
خلاف في وينبغي الاضطرار ايضا وهو ظاهر

**قوله** ويمكن تعوير الدليل بهذا الكلام  
ظاهر في عدم توجبه المحققين المذكورين  
على هذا التقرير مع انه يتوجب عليه خلاصة  
البحث الا ان يقال ان تحريك القسي للفلك  
يمكن ذاتي وما قبله اذ اراد ان ما يستعد  
استعدادا انا ان تحرك قسرا لا بد فيه  
من المبدء المذكور ثم ولا يجدي له نقالا  
كون الفلك كذلك غير معلوم ما سبق واذ  
اراد ان ما يمكن امكانا ذاتيا ان تحرك  
قسرا لا بد فيه من المبدء المذكور فغيره  
لا بد له من دليل فالظن استقاط قوله  
يكنى فيه امكان الحركة بحج الذات **قوله**  
واجيب باننا فرضنا ان الفلك يفرض المشرك  
الاجسام الثلثة فيما سوى المذكورات  
قد بر **قوله** ان الحركة يزود له  
قيل اقول مثل هذا الامر خلاف الواقع  
لان كثيرا ما يقتض المعاقبة من الاجسام



وبصيرتها ابطأ على تقدير وجودها  
واكمل ان يقال يجوز ان يكون عاملية المعاق  
على الوجه المذكور مشروط بمرتبته من  
الكر في الحول لم يكن الجسم على تلك المرتبة  
لا يحصل انتفاضا للحركة سريعة بل بطيئة  
وايضاً ما ذكر على تقدير صحة انما يدل  
على انه لا بد ان يراد اذ سرعة تلك  
بواسطة انتفاض المعاق واما انه  
يصير بحيث يكون زمانه مساوياً مع زمان  
عدم المثال فلا واول فيه بحيث لا يفتقر  
اجتماعه اذ افرض تحركاً في مسافة  
معينة فيكون معينه فاذا كان مع معاق  
يكون حركته فيها بطيئة بالنسبة الى حركته  
فيما على تقدير ان لا يكون معه ذلك  
المعاق واذا فرض انتفاض المعاق  
يرزاد حركته سريعة لما بينته بقوله لانه  
لو انتفض كان قد دفع التفتض والمنع وما

ما ذكره نالاً فذوق بان الزمان لا قصر  
نسبة معينة الى الزمان الا طولاً وقد ذكر  
نسبة عاقبة الزمان العاوي الضعيف الى  
عاقبة عاوي القوي تلك النسبة فيلزم ان  
يكون زمان الحركة بواسطة انتفاض النيل  
المعاق متساوياً للزمان الاخصر فينتج ما  
نقل عن ابي البركات وما نقل عن الامام الرازي  
وكذا ما ذكره الشيخ بقوله يمكن ان يقال كل  
ذلك مشهور في الكتب ليس فرضاً على القائل  
**قول** قال ابو البركات وجود الحركة  
الاخصر او غير الاعراض هكذا الحركة المصنوع  
التي وقعت في مسافة معينة لا بد ان يكون  
في زمان معين ثم يزاد بحسب المعاق فاحتمل  
عن المعاقين كان زمانه اقل عما كان مع  
المعاقين فلم يلزم ان يكون عدم المعاق  
وذي المعاق الضعيف مساوياً في القوة  
والبطور وح لا وجه للجواب المذكور حيث مر



بان ماهية الحركة من حيث هي تنفصل زمانا  
يتوجه عليها انه يمكن ان يكون المراد من  
وجود الحركة من حيث هي ان وجود الحركة  
مع قطع النظر عن المعاوق لا يتصور الا في  
زمان والزمان الذي يعينه الحركة مع  
قطع النظر عن المعاوق يكون محفوظا في  
جميع الحركات وهذا لا ينافي صلاحية وقوع  
ماهية الحركة المطلقة في أي جزء من أجزاء الزمان  
الزمان والمسافة فلم يلزم من قول البعض  
اقضا ماهية الحركة لعدد معين من الزمان  
والمسافة وفيه تكلف **قوله** مع قطع  
النظر عن المعاوق اشعار بما ذكر من النجاسة  
فقد بر **قوله** قال الامام ان محترق انه يجوز  
ان يكون الميل المعاوق على النسبة المذكورة  
بالغا في مرات الصنعة الى مرتبة لا يتو  
له اثر محسوس فان اراد المستدل انه يلزم  
ان يكون الجسم الميل الذي يملكه عايق

العايق

له اثر معاوقه والجسم الذي لا ميل عايق فبطل  
مقتضى في السرعة فالزوم والمستلما  
موان اراد انه يلزم ان يكون القليل الذي  
لم يبق له اثر معاوقه مساويا لعدم المعاوق  
في السرعة فالزوم والاستحالة تنقضه وعلى  
هذا التقدير لا توجه لما ذكره بعض الشراح  
من ان الميل وان قل له اثر في الجملة غاية ما  
في الباب ان يكون اثره غير محسوس ووجه  
عدم التوجه **قوله** لا يوجد ذلك انشا  
ذلك ان العدد ينتهي الى الواحد واما العدد  
فلا ينتهي في التسمية لاستحالة الجزء الذي  
لا يتجزى وما في حكمه **قوله** فيكون كالميل  
غاية ما يلزم من الدليل المذكور وجود مبدأ  
الميل فيما تحركت قسما واما ان ذلك المبدأ  
مبدأ ميل مستدير فلم يلزم واقول لما ثبت  
وجود مبدأ الميل في الفلك القابل للحركة  
واستحالة عليه الحركة المستقيمة كما ترى الفصل



السابق من ذكر المشه فها بقوله ولا استفت  
 المستقيمة أو ثبت ان الميل في مبدأ ميل  
 مستدير لظهور ان الحركة المستقيمة المشعة  
 عليه لا ينقض مبدأ فيه لا يكون في طبيعة  
 الانسان يقول لا يكون فيه كما في قوله  
 مبدأ الميل لما اشترنا من ان الحركة المستقيمة  
 عليه مشعة فلا يكون تلك المدافعة المستقيمة  
 فتدبر والاكمان الطبيعة يمكن نقض  
 الدليل بالحركة المدحرجة لا هي بحركة على  
 الاستدادة واما قدوة ان الشيء لو لم يكن  
 فيه مبدأ لميل الميل من خارج فيكون فيها  
 مبدأ للميلين المختلفين والجواب منع كونه طبيعة  
 الحركة المدحرجة واحدة بخلاف الطبيعة  
 الملكية **قوله** لا بد يتقضى الصريح قد  
 يقال الميل المستدير وان لم يتقضى حرف كل  
 الجسم عن تلك الجهة لكنه يتقضى حرف اخر  
 الجسم من تلك الجهة كما يشهد به البديهة فلو

صف

اجتمع الميلان فاجم واحد لزم ان يتقضى طبيعة  
 الجسم توجهه لاجزاء الى جهة وقومها عما يجب  
 طبيعة فقط وهو محال واقول فيه بحث  
 لان الطبيعة وان انقضت حرف اخر  
 تلك الجهة لكنها لا تنقض العود الى تلك الجهة  
 فلو اجتمع الميلان لزم توجه الجسم الى جهة  
 وصرفه عنها على وجه يعود اليها ولا استحالة  
 فيه لعدم التساوي بينهما كما في الحركة للد  
 حرجة على انا نقول على تقدير المناقاة  
 يجوز ان ينقض الطبيعة الواحدة اثنان  
 متساويين باعتبارين كما ذكره الشيخ و  
 استحالة منقوضه وكون المنقوض هو انفس  
 الطبيعة فقط من جهة واحدة ثم لا بد له  
 من دليل **قوله** وعلى الوجود بعد العلم  
 ان هذا هو المراد من المكون والناسا لذلك  
 في اوائل بحث الحركة واعراض الشئ هناك  
 مبني على اداة المعنى الاول منها كما ذكرنا

بيان



**قد بر** **قوله** لانه عده الجهات هذا نصريح  
 بان الحكم المذكور مخصوص بالمحدد ولا لم  
 ينطبق الدليل على المدعى كما لا يخفى ثم اعلم  
 ان الثابت من الاحكام دس لا بقدر المحيط  
 من المحدد واما ان خزانة غير العدة  
 المحيط غير قابل للكون والفساد والخرق  
 والالتيام وغير ذلك من الاحكام فغير ثابت  
 مما هو المراد بالمحدد او باليد المحيط فاما  
 نعم **قوله** اما ان يحصل في غير طبيعي  
 الظن ان يقول لان لقصور الكاينة ما حيزه  
 الطبع او لا يعمل الخير على الاثم من المكان و  
 يتدفع اليه الا في **قوله** بمعنى المكان اذ  
 المكان عند السطح الباطن والهاوي ولا هو  
 للمحدد ولا يصح حمله اما اوله فلان قوله  
 حصلت في غير صحيح في الخير بمعنى المكان قد  
 واما ثانيا فلان حصول الوضع الطبعي للمحدد  
 يجوز ان يكون بالحركة الوضعية لا الالينية

المحصم  
 قوله  
 حصلت

ويمكن دفعه بان المفروض ان للصورة الكاينة  
 حيزا غير سابع فرض كون الكل متحركا وضعا  
 لا شك ان حصول الخير الطبعي في هذه الصور  
 لا يمكن الا بالحركة المستقيمة والبلل المتساوية  
**قوله** فلا حاجة الى ما تكلفه اقول في  
 شئ هو انه يمكن حصول الخرق بالحركة الدورية  
 لبعض الاجزاء بان يكون مستديرا فليكن  
 حصول الخرق بالحركة الالينية لبعض الاجزاء  
 فيحتاج الى صفة ياد كونه بعضهم **قوله** فلان  
 الملك ذو طبيعة قد توافقه قد ذكر **قوله**  
 انه لا ما سر هذا هذا ثم وما ذكر من انه  
 يستلزم تعطل الطبيعة مع انه غير قيام جاد  
 في العناصر ايضا **قوله** واما الارادية فلا  
 الملك في هذا مخصوص بالملك الاعظم اذ افلا  
 السيارات شتملة على افلا جريدة كل منها  
 غزلة الله على القول بتعلق النفس بجميع الملك  
 الكلي لا بكل جزئي وهكذا يقول بالنسبة الى افلا



التواتر على القول بتعلق النفس بمجموعة فيكون  
كل كوكب فيه منزلة الله في بعض الشراح  
ازدباسة تلك الغلة المذكور غير مناف لا  
لايتختلفه انتهى وجهها ذكرنا **قوله**  
والإلام بكلامه حيث قال لا يسل إلى الثاني  
لأنها لو رجعت لكانت ينتمي إلى طرف فيكون  
منقضية وهذا الغاية إذا حصلت الواوثة  
بواسطة حركة الرجوع إذا لو كانت الحركة على  
محيط دائرة لم يلزم السكون قطعاً إذا  
تخفى أن اللازم كون الحركة عند حصول الزاوة  
على خط مستقيم فلم يلزم أن يحمل الحركة المستقيمة  
ما يقع على الخط المستقيم بالتمام **قوله** لا يحتاج  
إما أن يذكر أن الزمان لا يجوز عليه  
العدم كما في الحركة الحافظة له لا يتقدم ولا  
انعدام الزمان بانعدامها لانعدام المقدار  
بانعدام محله فهي إما أن يذهب بالانهاية أو  
يرجع وكلها باطل فلا يكون الحركة الحافظة له

مستتراً وهو الملم وهذا الغاية إذا كان  
الزمان محفوظاً بالشخص واحد من الحركة وأما  
على تجويز أن يكون محفوظاً بالشخص ما من  
الحركة كما لا يخفى ويدعو إلى انقضاء المقدار  
المعيني الشخصي بل لا يتصور معين من الحمل غير  
متصور غير من ولا يمتثل تماماً **قوله**  
هو المسافة لا الحركة استخيراً أن هذا  
إنما هو على إرادة الوجود الخارجي من  
الوجود المذكور في المتن وأما إذا حمل  
على الموجود نفس الامم فيجوز أن يكون البعد  
الغير المتناهي الحركة أو الحركة التي هي بعد  
موجودة في نفس الامم وإن لم يوجد في  
الخارج **قوله** لا تسامح اجتماع الميادين  
الذاتية فيدانه فينتقض بالجلد الواحد  
شخصان يتماثلان لا اجتماع الميادين التي  
فيها وفيه ما يسيء ولعل فيقيد التسم بالذات  
تبيين سدق الاستقاض إذ يحصل أنه لا يجوز



ان يكون في شيء ميلان متساويان كل منهما  
 مستند الى ذاته لكن في الكلام في انه يكون  
 ان يكون احد الميلين ذاتيا بالمعنى المذكور  
 والثاني مستندا من الخارج فحينئذ **قوله**  
 يعلم ان ارادوا ان يذهب بنبذ الاستفاض الحقة  
 المذكورة الطهور ان فيها مبدء يتصور  
 يكون باعتبار جهة شخص متشا للحركة الى  
 جانب باعتبار جهة شخص اخر متشا للحركة  
 الى الجانب المضاد وليس فيها المداققتان  
 معا بالفضل وهو **قوله** فالحال الذي فيه  
 ميل الوصول الى الوقت الذي فيه  
 مدافعة الوصول الى المدافعة التي بها الوصول  
 الى الحد غير الوقت الذي فيه مدافعة الوصول  
 اي ذوال الوصول من ظهور ان مدافعة  
 الوصول ومدافعة الزوال عند تساوي وقت  
 واحد وهو **قوله** يصح الايصال اشار  
 الى ان الميل الموصوف بصفتي الايصال

ليست  
 بصفتي  
 وازالة الوصول

ان في اصل الميل اي المدافعة كونه زمانيا  
**قوله** لان حال الوصول لا يختص في الوصول  
 انما يتحقق بعد انتهاء الحركة الدار يكون  
 انما ولا توجه للنظر على هذا التقدير كما  
 لا يخفى **قوله** والام ستنى الحد تمامه لكان  
 تمنع استحالة ذلك قبل ما ذكر في الوصول  
 فالوجه ما ذكرنا من ان الوصول اعيا يتحقق  
 بكامله عند انقطاع الحركة فيكون زمانيا **قوله**  
 ولكننا حال صيرورة غير موصول يعني  
 ان الاوصول ايضا في هذه العبارة  
 موافقا لما ذكره سابقا من قوله وكونه  
 غير موصول بل على ان المراد بالوصول و  
 الاوصول معانها المصدرية لا الحاله  
 بالمصدر فلا تغفل فاشارة بقوله فلذا حال  
 ان الحريان البيان في الاوصول وذلك  
 بان يقال ما يحصل فيه كونه غير موصول لو كان  
 زمانيا فيكون كونه الجسم في احد طرفيه لم يكن

يكن



غير اصل بل يكون واصلاً ويتوجه عليه  
النظر المذكور **قوله** لان دفع الاتي كان  
زوال مالا انقسام له لو كان تدريجياً  
لزم انقسام الزايل لا زوالاً اذا احتوت شي من  
الزوال فلو لم يزل شي من الزايل لم يحتمل  
هناك زوالاً فلابد ان يزل شي من الزايل  
بعد شي على تقدير كون الزوال تدريجياً  
فيلزم انقسام مالا انقسام له **قوله** و  
الحركة مما يحصل الا بالزمان هذا الكلام  
ينقض على الوجه المذكور ويتوجه عليه ان  
الحركة له معنيان احدهما الحركة بمعنى التوسط  
والثاني الحركة بمعنى القطع كما فصله الزمان  
هو الثاني لا الاول لما انفرد زمان الحركة  
بمعنى التوسط غير منقسم في ابتداء المسافة  
حادثة في ان نقوله والحركة مالا تحصل الزم  
**قوله** والا لزم تعاقب الاثنين قال الكلام  
في شرح الاشارات هناك اشكال هو ان

علم الان يكون اما على التدريج او دفعة  
والاول يظن ولا تصاد لان زماناً لان الان  
اذ العلم شيئاً يكون له ابتداء فيكون  
زماناً والثاني فيقولون ان يكون ان علمه  
مستقلاً بان وجوده فيلزم يتالي الاثنين ثم  
نقل عن الشيخ في الشفاء جواباً عن الاشكال  
عام في محبت الحركة حاصله ان هناك قسمين  
ما لا شأن به ان يكون عدمه في جميع الزمان  
الذي بعده فان الان حدث شيئاً بين  
الزمانين فاذا اشئ الزمان الاول بطوفه  
فعدم ذلك الان في كل جزء من اجزاء الزمان  
الثاني وابتداء الزمان هو عدمه عين  
ذلك الا ان استحالة في ان يكون المشي  
معدوماً في زمان وكان قبل ذلك الزمان  
موجوداً ثم اورد اشكالاً على كلام الشيخ  
بان حصول الشيء وعدمه على التدريج غير  
معتول لان زمان الحصول يحتمل الانقسام



في الجزء الاول منه شلا ان لم يحصل شيء لم يكن  
الحصول في ذلك الزمان في بعضه وقد  
فرض في كل هفت وان حصل شيء وكان  
الحاصل هو الذي يستحصل كان ذلك الشيء  
في الجزء الاول موجودا لان الحاصل في الجزء  
الاول موجود فيه وكان معدا فيه انتم  
اذ الشيء الذي يستحصل في الجزء الثاني غير موجود  
في الجزء الاول فلو كان الحاصل هو الذي يستحصل  
بعينه يلزم ان يكون الشيء الاول موجودا او  
معدا ما وانه محال وان كان غيره لم يكن ذلك  
حصول شيء على التدرج بل يكون حصول  
اشياء كثيرة في اجزاء ذلك الزمان فلذا  
كان حصول الشيء وعده على التدرج غير  
معتقول يكون عدمه لان دفعة ثم يستمر بعد  
ذلك فان كل حاصل هو ما لم يكن لا بد منه  
اول حصول يكون حاصله في وقت واحد ويلزم من  
ذلك تعالى الامين واجاب عنه المحقق

في شرحه للاشارات بان الحصول التدريجي  
حصول بالهوية اتصالية يمتنع ان  
يقع الا في الزمان كالحركة النقطية فان  
تلك الهوية يمتنع وعودها دفعة فلا يلزم  
من ذلك ان يكون حصول اشياء كثيرة في  
اجزاء ذلك الزمان لانها من حيث هويتها  
ليست ملتزمة من اشياء كثيرة كما ان الحركة ليست  
لها اجزاء بالفضل بل هي شيء واحد يقبل  
القسم الى اجزاء فهي تقبل عرض القسم  
لا يكون الاشياء واحدا منطبقا على زمان يكون  
حصوله في جميع ذلك الزمان واما بعد  
عرض القسم فيكون حصول اجزائها في  
اجزاء ذلك الزمان شيئا وهذا لا يتأني  
الا اعتبار الاول وهذا هو الحصول التدريجي  
واما الحصول على التدرج فهو الحاصل  
في طرف الزمان وهو لان لا في الزمان  
كوصل المتحرك في مسافة الى مقصدها متلاوفا



في الزمان لا معنى انه اتصال ينطبق عليه بل معنى  
انه لا يوجد في ذلك الزمان الا ويكون ذلك  
الشيء حاصل فيه وهذا هو التبيين الثالث  
الذي ذكره الشيخ والمآصل ان الحصول اذا  
لم يكن بل محتملا لم يلزم ان يكون دفعة حتى  
يلزم تنافي الاثنين بل يجوز ان يكون في الزمان  
لا معنى الانطباق عليه فاشكال الايام  
انما نشأ من الغفلة عن التسم الثالث وهو  
عليه ايضا ما ذكره صاحب المحامات من  
انه ان اراد بالاول في قوله فلا بد من  
اول حصول يكون هو حاصل فيه ان الحصول  
فلا يتم ان كل حادث يكون محذوره او هو  
ان حصوله فان الحركة العقلية حادثة لها  
اول كذلك وان اراد انه يوجد في زمان  
هو اول ازمته حصوله ثم ولزوم السالمة  
هذا وانت حجة بان بعد تقرر ما قلنا عن  
الحقق الطوسي يظهر انه ليس في الزمان

في قوله الشيخ مع ان زوال كل متعارف لا ينطبق  
على طرزان الذي يلزم من عدم حصول في الزمان  
الا بالحركة ان يكون الزوال المذكور زمانيا  
بهذا المعنى وانما يلزم ذلك لو كان حصول  
الزوال منطبقا على الحركة وليس كذلك  
لو انطبق على الحركة لم يكن ذلك الشيء لا في  
نصفه في نصف الحركة متحركا الشيء لا ينطبق  
والواداة مثلا مع تباينها شلها فت قلنا  
ان زوال كل منهما في الزمان لا معنى لانطباق  
عليه بل معنى الذي ذكر المحقق وقيل هذا  
المعنى غير محذور الكلام في الزوال بالمعنى  
المصدرية كما لا الحاصل بالمصدر وهو  
كون الشيء زائلا وقد انه ليس بجوهر في  
تمام الزمان الذي انصف الاجسام فيه زوال  
تلك الاشياء واقول لا يخفى في الاجسام اذا اقتضت  
زوال الانطباق في وقت محقق في الزمان  
الشيء زائلا بلا شبهة فالزوال بالمعنى



المصدر في ايضه لازم غاية الامر انه لا ادل  
عده ثمة كما عرفت ثم الزوال بالمعنى المصدري  
كالحاصل بالمصدر في تحقيقه في الان الذي  
هو زمان مبدا الحركة التي تصدق على الجسم  
فيه ان ذلك انما هو وانطباقه مثلاً لظهور  
ان تحت الانطباق وعدمه في ان واحد  
وتحت عدمه بدون الحركة غير معقول وكذا  
اجتماع كونه الشيء مستقيماً مع كونه غير مستقيم  
محال وانما المحتوى المعنيين في ان يكون  
من زمان الحركة غير المبدء وما قبل من انه  
لا فساد في اجتماع الانطباق بمعنى الانقضاء  
بمع زواله بالمعنى الحاصل بالمصدر في  
فطره فامل جداً في انما يعني ليس المراد  
بالآخر انما معناها الاصطلاحي وهي  
الجواهر الوضعية غير المحركة اصلاً وهو **قوله**  
واما انه لا يتحرك في الجسم الا قصر الاظهر ان يقال  
لانتهاء حركة الذهاب حال الوصول وعند

حدوث الزوال الا في ان اخر الزمان الذي  
بين الاثنين زمان **قوله** فيلزم ان  
لا يكون ان اراد ان يلزم ان لا يكون له  
وصول اصلاً ثم كما وان اراد عدم  
وصول التام ثم ولا محذور **قوله** و  
هذه الحجة هذا النقض وورده للحجج الطحاوي  
في شرح الاشارات حيث قال هذه الحجة  
ضعيفة لانها قائمة في الحدود الى اخرها  
ذكره الشيخ وايفاد انه يمكن تقريباً لليل  
المشهور بوجده لا يتوجه النقض وهو ان  
الوجود من الحركة هو التوسيطية وهي مما  
لا يوجد في الان الوصول على ما قرره الشيخ  
ان في له على في ذلك الزمان وكذا الا وهو  
وعلمها الحركة كما لا يخفى فظ ان الميل بدون  
الحركة لا يكون على شيء منها والحركة المستقلة  
كالصاعدة والهابطة لا يمتنعان في ان  
واحد فان حدوث التوسيطية انما يلزم للوصل



غير ان قيام الموجبة له فيهما زمان هو زمان  
 السكون وعلى ما قررته لا يرد النقض الذي  
 اريد اليه اذ ليس هناك حركات متضادة  
 ولا يخفى انه بهذا اثبت الدعوى بمجردها  
 وهي ان بين كل حركتين متضادتين بل  
 مختلفتين سكون انتهى ولعل ليس المتصور  
 دفع النقض الجرد والمفروضه لظهور  
 توجهه على الدليل المشهور بل المقدم  
 الدليل بضم مقدمات لا يتوجه عليه هذا  
 النقض حيث افاد لا يرد عليه النقض الذي  
 اشير اليه واما النقض الانيه فتوجه كما  
 يستقر بك فلا تلتبس **قوله** وبين ابتداء  
 الرجوع ونقل الحق الطوسي عن الشيخ انه  
 قال كذلك ان اورد بدلا لفظ المناسبة  
 والامامة <sup>ل</sup> اللائمة يعني انه لا فرق بين الوصول  
 اللائمة في توجه الاعتراض المذكور  
 ما نقل عن الامام في توجيه الحجج المذكورة من

اشير

ان الوصول لا يتحقق بدون علته وهو اني  
 وليس كالحركة فانها لا يقع في ان ولذا زال  
 الاتصال عن القوة المتحركة يكون وذلك  
 الوصول في ان اخر وبني لا بين زمان  
 السكون فاورده عليه ان الاعتراض بحاله  
 لجواز ان يكون الوصول في ان هو طرف  
 الزمان الذي يحصل الا الوصول في كله  
 وكلام الشيخ حيث قل لا فرق بين الوصول  
 والامامة كما قلنا من قبل للاعتراض  
 المذكور والنقض الجرد والمفروضه  
 متوجه بلا شبهة **قوله** ثم اقام الحجج  
 باعتبار الميل الموصل بحصلها على ما بي  
 شرح الاشارات والمجالات ان الوصول  
 انما هو الحركة والحركة انما يصدق عن علته  
 موجبة وهي باعتبار كونها مولية للحركة  
 عن حدها ومقوله الى احداخر يعني سبيله  
 ان الميل هو الميلان والاضراف عن هذا ما



وهي علة للوصول باعتبار الاتصال لا في  
بعض الاعتبار ميبلا والحاصل ان اصل  
الميل علة لوصول المتحرك عن حد باعتبار  
وعلة للوصول باعتبار اخر والتباين  
الاعتبارين ظا اذ الاتصال غير الاذ الله في  
التقريب والعلة موجودة ان الوصول  
وهي ابيه فاذا انصرف المتحرك عن ذلك الحد  
الذي وصل اليه فلا بد من ميل آخر الى  
كان مقربا للمتحرك الى ذلك الحد وموصلا اليه  
ولا شك ان الميل الموصل والميل الذي هو  
حد معين متساويان ولا يمكن ان يكون هذا  
الميل الثاني هو ان الوصول لا شاع اجتماع  
الميلين المختلفين في ان واحد فيهما زمان  
السكون ولا يخفى انه لا بد من تقييد اجتماع  
الحركة ولا لتوجيه التفتق بالحدود المتعددة  
وايض يتوجه عليه ما استقر من انه يجوز  
ان يكون الميل مع الحركة فلا يكون ثابتا

ان الوصول ثم نقل عن الشيخ انه استقصاه  
بحركة مشدودة على د ولا فوجه سطح  
مستوي تماس الكرة نقطة هذا ما قال استقوى  
فلا تنس من السطح في كل دوة فيلزم سكون  
الكرة فوصول حركتي مختلفتين فيهما بانصاف  
الى نقطة الخامس وهابطها واجاب  
بالترام السكون واقول هذا في غاية البعد  
لان الكرة متحركة بحركة الد ولا صاعدا و  
ها بطة سواء كان في قواسطها تماس الكرة  
او لا فالترام السكون غير تماس السطح الغير  
العلاقى عن الحركة لا يخلو عن شيء اذ يكون  
سطوح صفا دكين تقاس الحركة في كل دوة  
مع كل ما ينقطة بان يكون كل سطحين  
والترام السكون فيلزم تحس كيات كثيرة  
في كل دوة بحيث يدرك الحركة هو الواقع خلا  
ولعل اعتبار الخامس مع السطح المتحرك حد اعتبر  
الوصول حتى غير الحركة الصاعدة عن الما فظة



لا جراه الدليل فانهم ونقل عن الامام المتفق  
بتمام الكوكب بنقطة الاوج عند كونه في  
ذروة التدوير على اوج حامله ونقطة  
الحضيض عند كونه في حضيض التدوير في  
حضيض حامله فيلزم السكون اقول الجواب  
المنقول عن الشيخ لا يجري فيه العلم جوازا  
السكون على الفلكيات عند ما لم يجر  
الجواب ان يقال الزوال السكون انما هو من  
الحركتين المختلفتين الذاتيتين كما صرح به  
الشم وحركة الكوكب بحركة فلكه عرضية لا  
ذاتية وبه يدفع النقض السابق اذ حركة  
الكوكب المسدودة بحركة الدوائر عرضية  
حركة الكوكب فلا تنقض شي هو انه لو  
فرض ارتفاع وانخفاض في كوكب واحدة الح  
يكن هذا المجموع متصلا واحدا لا يكون بين اجزائه  
سطح وظا انه لا تقبل تحت حركة طاعة بالكل  
من غير سريانها في جزء من اجزاء الكل فيكون

الحركة ساديه في كل فيكون كل من الاجزاء متصلا  
متحرك بحركة الذاتية قاطنا فان له حقيقة  
وما افيد ايرادا على دليل الشيخ من انه يجوز  
اجتماع ميلين متباينين في حالة واحدة  
وكافي الخلقه التي يخرجها شخصان متقابلان  
قد عرفت ما فيه فلا تقبل **قوله** فلم ان  
الحركة الحافظة اقول فيه فظهر الجواب ان  
يكون الحركة الحافظة للزمان حركة مستقيمة  
على محيط دايرة وهي لا يستلزم السكون فلا  
يلزم التثبت بمعدلات تبطل هذا الاحتمال  
**قوله** اقول فيه بحث بعض الشراح فساده  
ظاهر لما بين من ان الحركة لا بد ان يكون اسرع  
الحركات مع ان الكوكب غير ثابت فضلا عن  
حركته واقول فيه اولاً ان المصطلح بذلك  
وجوب كون تلك الحركة اسرع الحركات فالقول  
في كلامه غير تمام وثانياً انه لا يجب على الشم  
في تقويت المنع اثبات الكوكب وحركته بل



بكيفية الاحتمال مع ان الكوكب يتحرك في  
وحركته بل كيفية الاحتمال مقودة عند كثر  
من الحشاشين **قوله** على انه لا يجب السكون  
اعلم ان لزوم السكون بين الحركتين المذكورتين  
عبارة ذهب اليه ارسطو ومتابعون واما  
افلاطون والاشراقيون فلا يقولون به  
كما ذكره المحقق في شرح الاسادات والملا  
في المواقف وشرحه ان ابا علي الجابن من  
المعتزلة واقف المتأين في لزوم السكون  
وبما في المعتزلة واقف الاسرافيين في عدم  
اللزوم واستدل الجابن وعلى لزوم السكون  
بان الحجر الصاعد ما رعلب ميله المسمى الصاعد  
على ميله الطبيعي الحابط ويضعف الميل المسمى  
عصاوة الهواء شيئا فشيئا وان رعلب ميله  
الطبيعي يهبط ولا شك ان عملية الميل الطبيعي  
انما يكون بعد التعادل اذا انفصل من المعلومة  
الى العالقة فانه غير محلل تعادل غير مفقود

عند سكونه كما في المليون بل هو محرك لزوم الحركة  
بلا مرجع ورد عليه بان التعادل ان لا  
في زمان حتى يسكن السكون زمان في علم  
ان علة السكون بين الحركتين على القول به  
عدم الموجب للحركة فهو تسري لا طبيعي ولا  
ارادي **قوله** لان سكونها فيه فطوري  
اذ الشبهة تنقض على الدليل المذكور سابقا  
واللازم فيه السكون الزماني فالجواب  
سكونها في غير مفقود الجابن مثل في اصل  
الدليل وما نقله الشرح عن بعض الشارحين  
من الموجد فيقوجه عليه ما سنده وله  
الشبه المتقدم ان السكون لا يكون اثباتا  
محدد في وقت معين او يكون الشيء متحركا فيه  
فلا يمكن حركته في الاقاع عند اذ الحركية  
وهو الجسم في ان اعم مقدر مشهور بين  
المحققين الحكماء وايضا لو كان السكون اثباتا  
يلزم تالي الالات لكون السكون المفروض



هنا محظوظا بالوصول والوصول الاثنين  
واقول يمكن ان يقال ان السكون على التوقف  
بأنه هو ان الوصول لا يغير نعم الاول  
اذا كان انما يلزم التالي وقل لو كان السكون  
انما يلزم كون الجسم ان الوصول اليه  
فيه حركة للجسم فلا يحتاج انما السكون في  
الحركتين الى هذه المقدمات الكثيرة لانه  
السكون الزمانى حيث قال بعبارة يكون من  
الاثنين زمان لا يتغير فيه الجسم لا يثبت بطلان  
السكون على ان المتغير في التلكيمات السكون  
الزمانى لا الا ان يحق **قوله** وهو الميل  
الهابط الحاصل فيه لعله تسامح في العبارة  
فاطلق على الميل السري الحاصل فيها من جهة  
الجعل الميل العرضي لظهور ان الميل العرضي  
لا يكون حاصلا فيها ويؤيده قوله هو ميله  
العرضي الحاصل له من جهة الواقع فان ذلك  
بحسب الشئ لكن توجه على التالى ان الثاني

بينهما اذ كل منهما ذاتي الحاصل في ذاتها  
لا فيها بما ودها غاية الامر ان يكونا  
قراءة اقل الميل الصاعد سري والمستند  
من عبادة التالى ان يكون ذاتيا على هذا  
التوحيد والميل الهابط طبيعي بلا شبهة  
**قوله** ميلا صاعدا هو ميل العرضي لا يخفى  
ان وجه المجة الى فوق بان مستلزم لحدوث  
الميل السري فيه الى الصعود واما الوجه الى  
فوق الى فوق بان يوضع على يذو يرفع اليد  
لم يحصل له ميل من جهة الواقع بل الميل ليد  
الواقع المجاور له في المقام اضطرار اذ  
المراد بالميل الالهى تسامح كما عرفت فان اد  
بالميل العرضي الميل السري باعتبار ان الميل  
السري عارض غير طبيعي ويؤيده قوله الجعل  
له بطريق والحاصل فيه كما ذكرنا **قوله** بان  
الحجة لا يتيسر اذ اورد عليه ان الحجة ملوكة  
بطريق التمثيل والمقصد انه يلزم كون الجعل



ببلاهة الجسم الصغير اذا رعى الى الوقت والـ  
فيها قوة بحيث لا يمكن ان يرجع رجه ولك  
ان تقول في قوتها شبهة انه لو لا قوت جهة  
في الجو حيلة ما زلنا نؤمن سكون الجبل والبركة  
يصدق من مقدم كاذب وهذا مثل القول  
المستعمل في الرياضيات والمناقشة سهلة  
فتدبر **قوله** بل اذا وصلت رجه اليها فان  
قلت اذا وقعت الجهة وقعت الريح فيلزم  
سكون الجبل فعاد الخدو قلت للزوم ثم بد  
الجواز كما تفهوا بمصادرة الجبل في زمان  
وقوت الجهة فتدبر **قوله** حركة الذاتية هي  
ما يوصف للحركة او بالذات من غير واسطة  
في القروض وهذا لا ينال في الواسطة في التيقن  
فيحتمل ان يكون قسرية فلهذا ابطالها **قوله**  
هرب عن حاله اذ ذكر بعض الشراح ان هذا  
ثم ولو سلم في العناصر قول لو سلم في الحركة  
المستتمة اما في المستديرة فلا ثم لا يخفى ان

القول ان يقال لان المتحرك بالحركة الطبيعية  
عن حاله متافرة ويطلب حاله بلازم **قوله**  
المناسب ان اقل بعض الشراح انما يكون  
الوضع والشيء بالنقطة اذ ليس حركة الجسم  
عن وضع توجه اليه بعينه لما سيذكره  
الشتم من الحالة اعادة المعدوم فقطضاد  
ما قيل المناسب انتم قال يجوز ذلك انما  
الارزفة كما يجوز اعتبار الاعراض على تقدير  
كونها اداة وقول الزوم الساد ثم فضلا  
عن ظهوره لظهور ان المظهر بالحركة  
الوضعية لا يكون نقطة بل يكون وضعا  
فالمناسب ما ذكره الشتم وما ذكره من جواز  
ان يكون النقطة مطلوبة في زمان ومهروية  
في زمان اخر لعله مكابرة في الحركة الطبيعية  
القسرية والحرب عن بعد ما ذكره الشتم من  
المناسب ما تبديل النقطة بالوضع يتوجه  
ما استظهر من انه يجوز ان يكون المظهر بالذات



غير الوضع وطلب الوضع يكون بالعرض لا بد  
لنفه من دليل **قول** والتوجه الى الشيء  
او قال بعض السراح كل نقطة يفرض في  
مسافة الحركة الطبيعية المستقيمة تتوجه اليها  
ويهرب عنها التمزج بالطبع فلا استحالة  
اقول لعل المراد الشئ ان كل يومه الى الشيء  
بالطبع استحالة ان يكون مرابغه بل يكون  
اللام في التوجه للاستغراق وهذا مما  
يقبل المنع ولا يجري في الحركة الطبيعية المستقيمة  
على انا نقول ان المقامان المتوجه اليه بالذات  
استحالة ان يكون مهربا عنه والحدود  
المفروضة ليس كذلك شي وحوار كونه  
المتوجه اليه بالذات في الحركة الوضعية  
الوضع ثم لا بد من دليل وما قيل المقصود  
ان المتوجه اليه بحركة واحدة استحالة ان  
يكون مهربا عنه تلك الحركة وفي الحركة  
المستقيمة ليس كذلك فاقول فيه نظوا

الحركة الابدية متصلة من المبدء الى المنتهى لا  
جزء طابا الفعل فهي حركة واحدة وكل نقطة  
مفروضة في المسافة تصدق عليها انما  
مطلوبة ومهروية بالحركة الواحدة الا ان  
يتم كل قطعة منها منه الى نقطة مفروضة  
في المسافة حركة عليا ولا يخجل من بعد **قول**  
فيكون المطر ذلك الغير او رد عليه ان ذلك  
الغير المطر بالحركة يجوز ان يكون امر غير قادر  
فلا يلزم السكون **قول** فحيث طبع لا قصر  
هنا ايراد مشهور كره بعض الشارحين انه  
لو كان الحركة التمرة على خلاف بعض المطبع  
يقتل حصة الحركة الذاتية في الطبيعة الادوية  
والتمرة لبقاء شق اخر هو ان يكون التمر  
مستغادا من خارج لا على خلاف المطبع بان  
يقضي الطبيعة حصول ميل في الميزان بالقوة  
والناظر الخارجي يوجد بالفعل بالجملة  
يكون على الحركة حركة عن الميل والطبع والقوة



والتأدية وحيث تعزى الأعضاء ووجدت  
هذا من الحركة القسرية فلا يتم قوله في حيث لا يطبع  
تسروا قول قد تم في فصل الذي فيه قبول الحركة  
المستدير ما يلزم منه ان ما يقبل الحركة القسرية  
لا بد فيه من معاودة اقل فهذا الاكمال غير  
واقع في نفس الامر فلا يقدح في المحل الذي مراده  
على التحصيل الواقع فتعطف **قوله** الحركة اي  
البعيدة لما يسمى من ان الحركة القوية قوة  
جسمانية **قوله** المشابهة للحالة هي الدفع  
التيقن بالقوى النباتية والحيوانية للحالة  
في الاجسام المركبة الالهية لانه لا يلزم من  
انقسام هذه الانقسام انقسام القوى للحالة  
فيها ووجه الدفع ان القوة المتشابهة للحالة  
في الجسم البسيط تنجز الجسم بلا شبهة والامكان  
اجزاء الجسم مساوية لكل الخمسة فالتوى  
الحالة في الاجسام المركبة الخارجة فلا تقص  
خير لانه لا حاجة الى قوله الخمسة بانقسامه

الاولى تركه **قوله** اي كل منها حمل الالتم في  
الجزء على الاستغراف والباعث على ذلك  
قول المصنف فالحجج بقوى على مجموع تلك الاشياء  
**قوله** او اكثر منه كلام المصنف يحتاج الى  
هذه الزيادة لظهور ان الجسم انما بلا شبهة  
فلا يمكن قويا على مجموع اثار الاجزاء لو كان  
قويا على بعضها ولا شك ان بعض القوة هو  
على هذا البعض من الالتم فيكون الجسم مساويا  
لكل في التأثير وتم الكلام بدون اخذ  
الاكثرية وبعد ملاحظة ما ذكرنا يظهر  
الاكثرية ايضا قوله ولا تفاوت حد طول  
في الكلام ولا يظهر ما ذكره بعض الشاخصين  
من ان كل القوة لا تتحالة على الجزء والزيادة  
اقوى من جزء القوة فلا يكون الجسم مساويا  
لكل في التأثير فضلا عن ان يكون اكثر **قوله**  
فيلزم الزيادة لزوم هذا الدليل انما انتفاء  
حركة الفلك فيلزم انتفاء القوة التي تحيل عند



لا رخصة البها جارية اذ العلك بسيط  
قابل للتجريد الى اخره متناهية وكل خرمه  
قابل للحركة كما ان الكل كذلك والالم يكن  
متناهية فكل جزء قابل للحركة والكل قابل  
للمجموع الحركات فتقول الكل قابل لغير المتناهي  
من الحركات لان جزءه اما ان يقبل جملة متناهية  
من الحركات مبدا من مبدا معني او جملة  
غير متناهية ونسوق الكلام فلا يكون الفلك  
قابلا للحركات الغير المتناهية فيلزم انقطاع  
الزمان مع ان المذكورة في الفصل السابق  
خلاف هذا وما ينبغي في الشرح ملقوع لما  
سندكره **قوله** فانه غير متناهي في ذلك  
كوفضا غير متناهي في كوفضا غير متناهي  
كلام مشهور يذكر في شرح الاشارات  
التجريدية بمنح العلة والمعلول وحواشيده  
حاصله ان عده السنين اما مساوية لعدة  
الايام او اكثر او اقل والاو لان باطل ان

لظهور انه يجب تحقير قرب من ثلثين يوما  
حتى يحق شهر حتى يحق اثني عشر من الشهور  
حتى تحق سنة واحدة فيكون عدة مائة  
سنة ما ولا شك بان عدة شهورها اكثر من  
المائة فضلا عن الايام فتبين الثالث فاذا  
كانت على الاحاد المتجاوزة الليلة بلا شهرة  
تقول الاحاد المتجاوزة التي تقدر عدة  
السنين محصورة بين مبدا السلسلة والمقطع  
الذي هو مبدا الجملة الثانية اعني الزائد  
على عدة السنين فيكون متناهية والشهور  
والايام لا يزيد على السنين المتناهية لا بد  
متناهية بدية فيكون الكل متناهية وكذا  
حكم الالوف المتضاعفة والمئات المتضاعفة  
والجيش ان هذا ارجح الى برهان التطبيق  
اولا كما في الحاشي شرح التجريد فارجح فيما  
هو بصدده هذا وانت خبير بان الكلام  
المذكور للثلاثة المذكورة والشهور والسنين



بزم الحكماء القائلين بقدم الفلك وحركته  
غير قسما هيئتي وان لم يكن مطابقا للواقع  
**قوله** يمكن ان يكون ان نوقش فيه بانه  
لا دلالة لاهساق النظام على عدم انقطاع  
اصله فكيف يراد عدم الانقطاع مع انه  
لا حاجة الى اعتبار عدم الانقطاع بعد وقوع  
وقوع الترتيب من مبدأ واحد كما ذكره  
لظهور انه اذا لم يوجد الفرض المذكور  
غير المتناهي امتداد الالتم الدليل وبعد  
لفرض المذكور مع اخذ كونه امتدادا  
واحدا يلزم ان يكون الزيادة في جانب  
عدم التناهي بلا شبهة فلا حاجة الى  
اخذ اصله **قوله** ولا بد من ذكره لما  
ذكرنا بتوجيه عليه ما في الله بعد ما فرض  
كونهما امتدادين متبدين من مبدأ مميز  
وكون احدهما نابدا على الاخرى لا حاجة الى  
التباعد المذكور لما ذكرنا **قوله** لظهوره في

المذكور موجب بعدم صحة الدعي على  
اطلاقه ولو عكس ان يقول ان مرجحا  
بان الجزئيات المجردة المرتبطة بالنفس  
الدليل مخصوص بالجزئيات الجسمية كان  
له وجه ولعل المتعم من قوله لا يصح منع  
الكلية المذكورة في المتن مستندا بما ذكر  
وح يستقيم الكلام ولك ان تقول لا يراد  
على كلام المقام كل ما له تصور في ذهن  
آخرين الاول ان الدليل اخص من الدعي  
اذا الدعوى عام والدليل مخصوص بالجسمانية  
الثاني ان هذا القول يناقض لما صرحوا  
بان الجزئيات المجردة المرتبطة بالنفس  
انها ليست جسمانية مع انها تصورات  
خبرية وعلى التقديرين في الايراد  
تخصيص الدعوى بخبري الجسماني فوجه  
الكلام في التحركات الجزئية التي هي الجزئيات  
جسمانية مع الدليل يمكن ان يجعل مخصوصا



للدعوى ويكفي في الثاني ما صرح به  
بعض المحتجّين من الجري بوجه الجري لا  
يحصل في القتل اذا جريتا لا يدرك  
الا بالاحساسات كما صرح به سيد المحتجّين  
في حاشية شرح الرسالة وتمثيله صريح في  
حاشية شرح المطالع وان وقع التصريح  
فيه بخلافه فلا يبعد ان يكون ذاهبا الى  
ما ذكره السيد في حاشية شرح الرسالة  
والقول بان الماد من الجسماني الاعم حتى  
يشمل النفس التي لها تعلق بالجسم تعلق المتدبر  
والنظر في اعمه اختصاض الدليل المذكور  
بالجسماني المعنى لا خصوص ذلك ان تعلق  
منصود الشئ تحقيق التمام للدفع ما يدرك  
عليه العبادة لا لا يراد على المتق فافهم  
**قوله** وهي اصغر لم يرد المعنى التفضيل  
تقوي قوله لان اختلاف الزوال فان  
يقول لان الصورة المرسمة تتصف بالصغر

كبر ثم اقول لو كان الفلك نفس مطبوعة  
بمنزله الخيال فيها سادية في تمام جرم  
الفلك لبساطة لكنت الصورة الجزئية  
المرسمة فيها سادية في جميعها للبساطة  
وعدم رجحان بعض الاجزاء في الخيلة فلا  
تتناوت الصورة بالصغر والكبر قطعاً  
والقول بتوكب النفس المنطقة غير مقبول  
وهو ظ وما هو جوابكم فهو جوابنا و  
قل ان تصاف صورة الجزئية بالصغرية  
والاكبرية غير لازم فان كانت كل نقطة  
الشخصية المرسمة في الاله بل اللازم  
اما ان تصاف نسما بهما او ان تصاف صورة  
جزئية اخرى يكون من لوازم اقسامها  
فان المنطقة الشخصية لا رسم بدون الحفظ  
واقول فيه بحث اذا المقص ان الصورة  
الجزئية المتنازعة عن غيره كما هو المتبادر  
عن العبادة يتصف بالصغر والكبر المنطقة



الشخصية ليست كذلك بل تقول الشخصية  
 من حيث هي نقطة شخصية غير متميزة بل  
 القتل عتقته اليها ان يحكم ان الخطا  
 ينتهي بالنقطة على الوجه الكلي حتى لو  
 فرض عدم النقطة المعينة التي نهايته  
 وحصول بدلها لم يتغير الحكم المذكور **قوله**  
 لا نلتزم اذ هذا مبني على ما هو مختص من  
 حصول هيات الاشياء في الذهن اشياء  
 هي المخالفة لها بالماهية فافهم **قوله** لا  
 يجب ان يكون اذ فيه منع اذ الظن عتقته  
 عادة الاخصيص ان يكون ما هو خارج  
 خارج يخفى من الانحاء **قوله** فيكون الصو  
 الكبيرة اذ هذا بعد تسليم ان الصورة من  
 حيث انه صوة متصفة بالصغر والكبر  
 وهو لم يواز ان يكون الصغر والكبر من  
 لوازم الوجود الخارجي لا الوجود الداخلي  
**قوله** مستم المذكر او مد عليه انه يجوز

الاحساس

ان يكون علم القوة المحركة للعقل بالارتقاء  
 فيها وان سلم كون علمها بالاشياء الخارجية  
 عنها بالارتسام ولم لا يجوز ان يكون في  
 في الجسم الاخر كما لا يدرك الجزئية وما هذا  
 شانه فهو جسماني قد يقال حاصل ما قيل  
 في الاستدلال ان حركة الفلك ارادية  
 والحركة الجزئية الارادية استحالة استنادها  
 الى الارادة الكلية لان الكلية نسبت الى  
 الجزئيات استنادها لدل واحدة فلا يقع  
 به واحد من الاخر الا لمقتضى فلا بد  
 من ارادات الجزئية ينضم الى ارادة كلية  
 ليحصل الحركات الجزئية والارادة الجزئية  
 تتبع من تصورات جزئية وكل ما يصدق  
 عند التصورات الجزئية جسمانية لا متشاع  
 ارسام الصغر والكبر في المجرّد فالمباشر  
 لتحريك الفلك قوة جسمانية وفيه يظن  
 من وجوه الاول ان ما ذكر من ان الارادة



٤٩٢  
صفحة

الكلية لا يصلح سببا لحدوث حركة جزئية  
 منقوض بقصد الجزئيات عن الباري نعم  
 اذ يصدر عنه الجزئيات بارادة مع انه  
 ليس له نعم قوة جسمانية بها يكون له ارادة  
 جزئية واذا جاز في شأنه نعم ان يصدر  
 عنه الفعل بارادة كلية او يكون له ارادة  
 جزئية من غير قوة جسمانية فليخرج في غير  
 نعم ايض والبرق بحكم الثاني ان اذ كره  
 من انه محسب انضمام الارادة الجزئية الى  
 الارادة الكلية ليحصل الحركات الجزئية  
 عن ثم اذ لما اثرت بسببية الارادة  
 الكلية الى جزئيات الماد وجب ان يكون  
 هناك تخصيص به يتخصص واحد منها  
 اما انه يجب ان يكون الالاداة الجزئية لا  
 غير نعم التالشان قوله لا مشاع ار  
 تسام الصغر والكبر في الجزء لا يفيد الا اذ  
 يدير الجزئيات التي لها مقادير انما هو

قوة

